جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي

إعداد الطالب: محمد فاروق الشبول

اشراف :
الأستاذ الدكتور: كمال حطاب – مشرفا رئيسا
الدكتور : فخري أبو صفيه – مشرفا مشاركا

حقل التخصص
الاقتصاد والمصارف الاسلامية

الفصل الثاني ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

النمو السكاني والتنمية من منظور الإقتصاد الإسلامي

Population Growth and Development from Islamic Economy Perspective

إعداد

محمد فاروق محمد الشبول

ماجستير إقتصاد إسلامي / جامعة اليرموك ١٩٩٣

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة " تخصص الإقتصاد والمصارف الإسلامية " في جامعة اليرموك.

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: كمال توفيق حطاب ..... رئيساً

الدكتور: فخري خليل أبو صفية ..... مشاركاً

الأستاذ الدكتور: محمد أحمد صقر .....عضواً

الأستاذ الدكتور: عبدالجبار حمد السبهاني ..... عضواً

الأستاذ الدكتور: رياض عبدالله المومني ..... عضواً

الأستاذ الدكتور: أحمد محمد السعد ..... عضواً

١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الاهداء

إلى والدي العزيزين

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من يعمل على رفع راية الإسلام

إلى جميع هؤلاء أهدي هذه الأطروحة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

بعد الانتهاء من إعداد هذه الأطروحة، فانه من دواعي العرفان بالفضل لأهله أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من أولاني معروفا بما قدم لي من معرفة ساعدتني في إعدادها.

وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور كمال حطاب والدكتور فخري أبو صفية لما بذلاه من جهد ووقت في قراءتها ومراجعتها وإبداء التوجيهات السديدة، مما كان له أطيب الأثر في إخراجها بهذه الصورة.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من الزميلين الدكتور أحمد الخصاونه والأستاذ موفق الشيوخ اللذين كان لهما أياد بيضاء في تقديم كل ما هو مفيد من نصح وإرشاد، وأخص بالشكر والتقدير الزميل رأفت الجمال للخدمات الجليلة التي قدمها لي أثناء فترة إعداد هذه الأطروحة.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذه أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة على مناقشتها وبيان ملاحظاتهم وتوجيهاتهم وهم:

أ.د.: محمد أحمد صقر

أ.د.: رياض عبدالله المومني

أ.د.: أحمد محمد السعد

أ.د.: عبدالجبار حمد السبهاني

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مـــلـــخـــص

النمو السكاني والتنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي

إعداد: محمد فاروق محمد الشبول

مـــلـــخـــص

النمو السكاني والتنمية من منظور الإقتصاد الإسلامي

إعداد: محمد فاروق محمد الشبول

إشراف: الأستاذ الدكتور: كمال حطاب ..... مشرفاً رئيساً

الأستاذ الدكتور: فخري أبو صفية ..... مشرفاً مشاركاً

بحثت الدراسة في الآراء المتباينة في العلاقة بين النمو السكاني والإقتصادي في الفكر الإقتصادي الوضعي، منها ما يرى أن النمو السكاني ليس مشكلة بالنسبة للنمو الاقتصادي، بل إستغلال المؤسسات الإجتماعية للعمال، ورأي آخر يعتقد بأن النمو السكاني مشكلة لأنه يعد ثقلاً على النمو الإقتصادي، ورأي آخر يرى أن النمو السكاني مرغوب فيه لما له من أثر إيجابي في زيادة قوة الدولة الإقتصادية، لأن كثرة القوى العاملة يزيد من الإنتاج.

بينت الدراسة تفسير النظريات الإقتصادية المختلفة لأثر النمو السكاني في النمو الإقتصادي، فنظرية التطور التاريخي للسكان بينت أن للتنمية أثر إيجابي على النمو السكاني في المرحلة الثانية من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التطور السكاني، وأثر سلبي عليه في المرحلة الثالثة من التطور، أما نظرية مالثوس في السكان بينت الأثر السلبي للزيادة السكانية على النمو الإقتصادي وذلك لزيادة السكان بمعدل أكبر من زيادة الموارد الغذائية، وفي المقابل فسرت النظرية الإقتصادية الجزئية للخصوبة قرار الإنجاب في أنه يعتمد على دخل الزوجين وتكلفة تربية المولود الجديد مقارنة بتكلفة الفرصة البديلة.

وهدفت الدراسة إلى بيان موقف الإسلام تجاه هذا الجدل من: تكاثر السكان، وتنظيم النسل، والمشكلة الإقتصادية، والتوازن بين العرض والطلب في علاقة النمو السكاني بالنمو الإقتصادي، وسياسته في عمارة الأرض، ومشكلة الفقر.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- المشكلة في العالم الإسلامي ليست مشكلة سكانية أو مشكلة موارد إقتصادية، وإنما مشكلة تخلف إقتصادي بسبب غياب السياسات الإقتصادية للسكان والتنمية.

٢- العلاقة بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي هي علاقة تبادلية في المفهوم الإسلامي، فللسكان أثر إيجابي في النمو الإقتصادي، لكن أثر النمو الإقتصادي (السلبي أو الإيجابي) على النمو السكاني قد لا يظهر بقوة لأن النمو السكاني تابعاً للعوامل عديدة مختلفة.

٣- إن ظاهرة الفقر التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية تعود إلى قصور وكسل الإنسان بسبب الفهم الخاطىء لأحكام وقيم الإسلام التي تتعلق في تلك القضية، وكذلك إلى النهب الإستعماري، وقسمة العمل الدولية، وخلل النظام الدولي.

وأما أهم التوصيات هي:

١- إعادة هيكلة السياسات الاسلامية السكانية والتنموية في تبنيها لإعادة التوزيع السكاني الجغرافي والعدالة في توزيع القطاعات التنموية فيها من خلال التغيرات المتوقعة، والإستعداد للإستفادة من العوائد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الإقتصادية التي توفرها هذه التغيرات من خلال دمج القضايا السكانية الكمية والنوعية في الخطط والاستراتيجيات الإقتصادية والإجتماعية.

٢- ضرورة العمل على هيكلة القيم والتعاليم الإسلامية، لكي تفهم هذه المنظومة التشريعية من قبل أبناء العالم الإسلامي فهماً صحيحاً، ينعكس سلوكاً إيجابياً في حياة أبناء الأمة الإسلامية نحو تقدير العمل والبحث العلمي باعتبارهما أساساً من أساسيات التنمية الإقتصادية لمواجهة الفقر والتخلف الإقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الإسلامي، تنمية، النمو السكاني، الشبول.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
أعضاء لجنة المناقشة	أ
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الملخص	هـ - ز
فهرس الموضوعات	ح - ن
المقدمة	١ - ٩
الفصل الأول: تمهيدي **مدخل البحث في علاقة النمو السكاني بالنمو الإقتصادي**	١٠
المبحث الأول: النمو السكاني في الفكر الإنساني	١٠-١٤
المبحث الثاني: أثر النمو السكاني على النمو الإقتصادي	١٥-١٦
المبحث الثالث: في توصيف القضية السكانية في الدول النامية	١٦-١٨
المبحث الرابع: تجاهل الغرب للطبيعة الخاصة في الدول النامية	١٩
المطلب الأول: السياسات السكانية الغربية تجاه الدول النامية	١٩-٢٠
المطلب الثاني: إهتمام الغرب بالقضية السكانية في الدول النامية	٢١-٢٢
الفصل الثاني: الإطار الفكري الإقتصادي والإجتماعي للمشكلة السكانية وأثرها في النمو الإقتصادي	٢٣
المبحث الأول: المدرسة الكلاسيكية	٢٥
المطلب الأول: الإطار الفكري والإقتصادي والإجتماعي والسياسي لنظرية مالثوس في السكان	٢٥-٢٩
المطلب الثاني: نظرية مالثوس للسكان	٢٩-٣٥
المبحث الثاني: المدرسة النيوكلاسيكية	٣٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الأول: تصور المدرسة النيوكلاسيكية للمشكلة السكانية والنمو الإقتصادي	٣٦-٣٨
المطلب الثاني: رواد المدرسة النيوكلاسيكية والمشكلة السكانية	٣٨-٤٢
المطلب الثالث: خلاصة فكر النيوكلاسيك إتجاه النمو السكاني في النمو الإقتصادي	٤٢-٤٣
المبحث الثالث: المدرسة الكينزية	٤٤
المطلب الأول: النظرية العامة لكينز والقضية السكانية	٤٤-٤٦
المطلب الثاني: خلاصة فكر المدرسة الكينزية تجاه القضية السكانية	٤٦-٤٧
الفصل الثالث: النظريات السكانية – دراسة تحليلية	٤٨
المبحث الأول: النظريات البيولوجية للسكان	٤٩-٥١
المبحث الثاني: النظريات الثقافية للسكان	٥١-٥٥
المبحث الثالث: النظريات الإقتصادية للسكان	٥٥
نظرية التحول الديموغرافي	٥٥-٥٧
نظرية مالثوس	٥٧-٥٨
نظرية الحجم الأمثل في السكان	٥٨-٦٢
الظرية الإقتصادية الجزئية للخصوبة	٦٢-٦٤
الفصل الرابع: الجدل في السكان و تداعياته على العالم الاسلامي	٦٥
المبحث الأول: ماهية المشكلة السكانية في العالم النامي وحقيقتها وطبيعتها	٦٦
المطلب الأول: مفهوم المشكلة السكانية	٦٦-٦٧
المطلب الثاني: التعريف بالمشكلة السكانية	٦٧
المطلب الثالث: علاقة المشكلة السكانية بالتخلف والتنمية	٦٨
المبحث الثاني: الجدل في حقيقة وطبيعة المشكلة السكانية	٦٩
المطلب الأول: الزيادة السكانية هي السبب الرئيس في التخلف	٦٩-٧٠
المطلب الثاني: النمو السكاني عامل محفز للتنمية	٧١-٧٣
المطلب الثالث: النمو السكاني إيجابي في بلد سلبي في بلد آخر	٧٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المطلب الرابع: مناقشة الآراء في السكان	٧٤-٧٥
المطلب الخامس: طبيعة المشكلة السكانية في العالم الإسلامي	٧٦-٧٧
المبحث الثالث: تداعيات المشكلة السكانية على العالم الإسلامي	٧٨
المطلب الأول: الإتجاه الغربي المعاصر	٧٨-٨٢
المطلب الثاني: الإتجاه الإسلامي المعاصر	٨٣-٨٥
الفصل الخامس: استراتيجية النمو السكاني و التنمية في العالم الاسلامي المعاصر	٨٦
المبحث الأول: مفاهيم اساسية	٨٧
المطلب الاول: مفهوم الاستراتيجية و عناصرها	٨٧-٨٨
المطلب الثاني : مفهوم النمو الاقتصادي	٨٨-٨٩
المطلب الثالث : مفهوم التنمية الاقتصادية	٨٩- ٩٠
المبحث الثاني : البعد الاستراتيجي للعنصر البشري في استراتيجيات التنمية في العالم الاسلامي	٩١
المطلب الأول : التخبط في المفهوم الاستراتيجي	٩٣- ٩٤
المطلب الثاني: اثر التخبط في االمفهوم الاستراتيجي على عنصر السكان	٩٤-٩٨
المبحث الثالث : تبني إستراتيجية للنمو السكاني و التنمية في العالم الاسلامي ضرورة ملحة	٩٨-١٠٤
المبحث الرابع : الإدارة الإستراتيجية المقترحة للنمو السكاني و التنمية في العالم الاسلامي المعاصر	١٠٤-١١٩
الفصل السادس: موقف الاسلام من النمو السكاني و التنمية	١٢٠
المبحث الأول: النمو السكاني في المنهج الإسلامي	١٢١
المطلب الأول: أهمية النمو السكاني في المنهج الإسلامي	١٢٢-١٢٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثاني: المشكلة السكانية من منظور الاقتصاد الإسلامي	١٢٤-١٢٨
المبحث الثاني: العلاقة بين السكان والموارد الطبيعية من منظور إسلامي	١٢٩
المطلب الأول : مستوى الموارد الطبيعية على المستوى العالمي	١٢٩-١٣١
المطلب الثاني : مستوى الموارد الطبيعية على مستوى بلد معين	١٣٢
المطلب الثالث : مستوى الموارد الطبيعية من حيث الندرة أو الوفرة على مستوى العالم الإسلامي	١٣٣-١٣٤
المبحث الثالث: كفاية الموارد الطبيعية للسكان من منظور إسلامي	١٣٤
المطلب الأول: مستوى كفاية الموارد الطبيعية على المستوى العالمي	١٣٤-١٣٦
المطلب الثاني: بلد معين مستوى كفاية الموارد على بلد معين	١٣٦-١٣٧
المطلب الثالث: مستوى كفاية الموارد على مستوى العالم الإسلامي	١٣٧-١٣٨
المبحث الرابع: مشكلة الفقر في الإسلام	١٣٩
المطلب الأول: مفهوم الفقر وآثاره وموقف الإسلام منه	١٣٩-١٤١
المطلب الثاني: حقيقة مشكلة الفقر	١٤١-١٤٣
المطلب الثالث: مدى إمكانية إلغاء مشكلة الفقر بشكل نهائي	١٤٣-١٤٧
الفصل السابع: نحو سياسة سكانية تنموية في الاقتصاد الإسلامي	١٤٨
المبحث الأول: سياسة الإسلام في معلجة مشكلة الفقر	١٤٩-١٥٤
المبحث الثاني: السياسة السكانية للإسلام	١٥٤
المطلب الأول: موقف الإسلام من تنظيم وتحديد الخصوبة	١٥٤-١٥٨
المطلب الثاني: الموازنة بين الكم والنوع للسكان في المفهوم الإسلامي	١٥٨-١٦٠
المطلب الثالث: الضوابط الإسلامية للسكان	١٦٠-١٦٥
المبحث الثالث: سياسة الإسلام في إشباع الحاجات الأساسية	١٦٦-١٧٤
المبحث الرابع: نحو سياسة تنموية إسلامية	١٧٤
المطلب الأول: التنمية الإقتصادية في المفهومين الوضعي والإسلامي	١٧٥-١٧٧
المطلب الثاني: البيئة الإسلامية... والتنمية	١٧٧-١٨٠
المطلب الثالث: عناصر التنمية الإقتصادية في الإسلام	١٨١-١٨٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الرابع: أهداف إستراتيجية التنمية في الإسلام	١٨٢-١٨٧
الخاتمة: وأهم النتائج والتوصيات	١٨٨-١٩٢
الفهارس	١٩٣
الآيات القرآنية	١٩٣-٢٠٠
الأحاديث النبوية	٢٠١-٢٠٣
المراجع	٢٠٤-٢١٤
الملخص بالإنجليزي	٢١٥-٢١٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين، محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيعد النمو السكاني من القضايا التي تطرح على المستوى العالمي بسبب أهميتها، وتحتل قضية النمو السكاني أهمية خاصة في دول العالم الثالث، وذلك لأن ثلثي سكان العالم يعيشون في هذه الدول، وتواجه معظم الدول النامية مشكلة الإنفجار السكاني، نظراً لارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات فيها بسبب زيادة الرعاية الصحية، إذ يبلغ معدل النمو السكاني في الدول النامية حاليا(٢,٥%-٣%) سنويا بينما لا يتجاوز إلى(١%) في الدول المتقدمة.

وهذا يؤدي إلى اتصاف الدول النامية بارتفاع معدل الخصوبة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، وتعمل حكومات دول العالم الثالث إلى الحد من آثار هذه الزيادة عن طريق تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي الإجمالي تزيد عن معدل النمو السكاني، إلا أن معدل النمو السكاني أكبر من معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي في معظم هذه الدول، الأمر الذي يترتب علية انخفاض في مستويات المعيشة وظهور مشكلة الفقر داخل هذه المجتمعات.

وما زالت قضية النمو السكاني السريع والتنمية، مدار جدل واسع بين الإقتصاديين، فهي قضية خلافية لم تحسم لغاية الآن، فما زالت هذه القضية تستأثر باهتمام دولي من خلال المناقشات والمؤتمرات والندوات على المستوى الدولي والتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تشير إلى أن النمو السكاني هو السبب الرئيس للتخلف الإقتصادي، وذلك لأن الدول الأكثر فقراً هي الأكثر نمواً في السكان، ويمكن النظر إلى هذه النتيجة على أنها تشير بشكل غير مباشر، إلى أن الإسلام يؤدي إلى انتشار الفقر والتخلف، لأنه يحث المسلمين على التكاثر، فالمسلمون فقراء لأن الإسلام يدعو لذلك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

مشكلة الدراسة:

يمكن بلورة أبعاد مشكلة الدراسة في أن العالم يشهد في الوقت الحاضر تزايداً سريعاً في أعداد السكان، ومعظم هذه الزيادة تتركز في بلدان العالم الثالث، وخاصة في البلدان الإسلامية، الأمر الذي عزز قناعات تسود في فكر بعض الإقتصاديين، تتمثل في:

١) أن النمو السكاني السريع سبب رئيس للتخلف الإقتصادي ويترتب علية سلسلة من المشاكل الإقتصادية.

٢) أن النمو السكاني السريع وبالتالي الزيادة السكانية توجد في العالم الأقل نمواً وخصوصاً في البلدان غير المتطورة والأكثر فقراً، وعليه فإنه يمكن تحديد مشكلة الدراسة بطرح التساؤلات التالية:

١) ما موقف الإقتصاد الإسلامي من مشكلة النمو السكاني؟

٢) نظرة الإسلام للزيادة السكانية: هل هي نظرة نوعية، أم كمية، أم كلاهما؟

٣) ما هو موقف الإسلام من تنظيم وتحديد النسل؟

٤) هل باستطاعة الفكر الإقتصادي الإسلامي من توفير أطر فكرية تمكن من بناء إستراتيجية للسكان؟ أو وضع سياسات سكانية وتنموية يمكن دمجها بعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية؟

ومشكلة الدراسة كانت هي الدافع على إجراء هذه الدراسة، نظراً لأهميتها وخطورتها على كافة الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

إفتراضات الدراسة:

تقوم الدراسة على الإفتراضات التالية:

١- إن المنهج الإسلامي ينظر للنمو السكاني نظرة إيجابية لأن العنصر البشري هو العنصر الرئيس في قيادة العملية الإنتاجية بهدف إحداث التنمية المستدامة.

٢- ينطلق المنهج الإسلامي في ترتيب أولوياته على أساس كفاية الموارد الطبيعية للخلق ، وعلى الإنسان أن يجد في الحصول عليها لتعمير الأرض وتحقيق التنمية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هدفت الدراسة إلى:

١- بيان الاراء في النمو السكاني، والنظريات الإقتصادية للسكان، في الفكر الإقتصادي .

٢- بيان موقف الإقتصاد الإسلامي من، التكاثر السكاني، تنظيم وتحديد النسل، المشكلة الاقتصادية، والموازنة بين العرض والطلب، والعلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.

٣- بيان السياسات السكانية والتنموية في منهج الاقتصاد الاسلامي.

أهمية الدراسة:

تأخذ هذه الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على دراسة مسألة التكاثر السكاني والتنمية الإقتصادية التي نالت إهتماماً متزايداً منذ القدم في العالم الغربي، والتي قد تباينت وجهات النظر فيها منذ البداية، وكذلك تباين النظريات الاقتصادية في تفسيرها للعلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وما زالت هذه المسالة مدار جدل في الفكر الاقتصادي الوضعي، فهي لم تحسم لغاية الآن، والدراسة تكتسب أهميتها في بيان وتأصيل هذه المسألة من خلال منهج الاقتصاد الإسلامي.

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات النظرية العامة للموضوع لكنها من منظور الفكر الإقتصادي الوضعي. ولا تكاد توجد دراسات شاملة للموضوع من منظور الإقتصاد الإسلامي. وأهم هذه الدراسات ما يلي:

الدراسات العربية:

أولا: الدراسات النظرية في الإقتصاد الإسلامي:

١- **دراسة حسن محمد الرفاعي، ٢٠٠٦م، بعنوان:**" مدى إمكانية إلغاء مشكلة الفقر في العالم الإسلامي".

هدفت الدراسة إلى مناقشة أثر الزيادة السكانية على الموارد في المفهوم الإسلامي، وبينت موقف الإسلام الايجابي من كفاية الموارد، وأن التوازن بين البشر والموارد قائم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. وخلصت الدراسة إلى عدم إمكان إلغاء الفقر بشكل كلي في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المفهوم الإسلامي لأسباب عقدية، وهذه الخلاصة محل تحفظ، لأن الإسلام يدعو إلى غنى ورفاهية مجتمعه وأفراده[1].

٢- **دراسة إبراهيم بلولة، ٢٠٠٥م، بعنوان:**" التكاثر السكاني من منظور إسلامي".

هدفت الدراسة إلى مناقشة التكاثر السكاني في الفكر الإقتصادي الغربي، والتكاثر السكاني في الفكر الإسلامي من خلال أهميته ومفهومه. وخلصت الدراسة الى أن الإسلام يحث على التكاثر بهدف تلبية مقاصد الشريعة وأن التكاثر السكاني أيضا عند الغرب مرغوب فيه وأن قضية الحد منه ما هي إلا ثقافة قد تورطوا بها[2].

٣ - **دراسة كمال توفيق حطاب، ١٩٩٨م، بعنوان:**" السكان والتنمية من منظور إسلامي".

هدفت الدراسة إلى مناقشة وجهات النظر والحجج المؤيدة لكل رأي من الآراء التي تناولت موضوع السكان والتنمية، ثم بيان موقف الإسلام من هذه الآراء. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها: ضرورة وضع ضوابط إسلامية للزيادة السكانية وللتنمية، فالعمل بهذه الضوابط يجعل الزيادة السكانية نافعة، وذات آثار إيـجابية على عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وعند انعدام هذه الضوابط تصبح الزيادة السكانية ضارة وذات آثار سلبية على التنمية[3].

ثانيا : الدراسات النظرية في الإقتصاد الإسلامي ذات الصلة بأدبيات الدراسة:

١- **دراسة عبد الرحمن يسري أحمد، ٢٠٠١م،** " دراسات في علم الإقتصاد الإسلامي".

ناقشت هذه الدراسة ثلاثة قضايا هي: نقد الوضع التحليلي للفكر المعاصر، وبيان موقف الإسلام من تحديد النسل، وتكاثر الأعداد البشرية، والنمو الإقتصادي. وخلص إلى أن المشكلة لا تكمن في الزيادة السكانية، وأن الإسلام يبيح تنظيم النسل على مستوى الأفراد

---

(1) الرفاعي، حسن محمد، **مدى امكانية الغاء مشكلة الفقر في العالم الإسلامي**، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، ٢٠٠٦، ص٢. http:||alwaei.com

(2) بلولة، إبراهيم، **التكاثر السكاني من منظور إسلامي**، ٢٠٠٥م، http://64.233.169.104/search

(3) الحطاب، كمال توفيق، **السكان والتنمية من منظور إسلامي**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، العدد ٣٦، ١٩٩٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وليس على مستوى المجتمع. واستخلص الباحث بأن مشكلة البلدان النامية من وجهة النظر الإسلامية ليست في كثرة الأعداد السكانية، وإنما في ضعف قدرة العنصر البشري المقترن بهذه الكثرة[1]. وستسلط هذه الدراسة الضوء على السياسات الإسلامية التي ترفع من قدرة العنصر البشري.

٢- **دراسة أخرى لعبد الرحمن يسري أحمد، ١٩٨١م، بعنوان:** " التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإسلام".

ناقشت الدراسة مفهوم التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإسلام، من خلال نقد نظريات التنمية الإقتصادية الوضعية، واجتهادات الإسلاميين في تحديد مفهوم التنمية أو تعريفها ووضع مفهوم أكثر شمولا للتنمية الإقتصادية. وخلصت الدراسة إلى اقتراح مفهوم جديد يبرز العقيدة الإقتصادية من المنظور الإسلامي وهو" التنمية تغير هيكلي في المناخ الإقتصادي الإجتماعي، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته، ويعبئ الطاقات البشرية، للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية وغير المادية[2]".

٣- **دراسة شوقي أحمد دنيا، ١٩٧٩م، بعنوان:** " الإسلام والتنمية الإقتصادية، دراسة مقارنة".

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة قضية التنمية معالجة نظرية علمية مقارنة بين النظم الوضعية ومنهج الإسلام، واشتملت الدراسة على الإطار التاريخي والفكري من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي ودور العنصر البشري في التنمية، ومشكلة البطالة وما يتعلق بها من الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل والعنصر البشري. ويجب على الدول الإسلامية أن تقدم المزيد من التسهيلات لعملية الهجرة، وذلك لأن الإنسياب البشري بين الدول الإسلامية حق شرعه الإسلام لا يمنع منه الفرد إلا لمصلحة أهم، وعليها تكرس كل الجهد من أجل استغلال الموارد المتاحة، ثم تلتزم بمبادئ التوزيع للثروة والدخول، التي أقرها الإسلام،

---

(1) يسري، عبد الرحمن، **دراسات في علم الإقتصاد الإسلامي**، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠١، ص١٩١-٢٢٨.

(2) يسري، عبد الرحمن، **التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإسلام**، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، ١٩٨١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولها أن ترشد الأفراد إلى أن الإسلام لا يمانع من تنظيم النسل من أجل رفع مستوى المعيشة والمحافظة على الصحة[١].

الدراسات الأجنبية:

١- **دراسة هارشر أتروبان، ١٩٩٤م، بعنوان:**" الفقر والتنمية الإقتصادية"[٢].

هدفت الدراسة إلى أن محاربة الفقر وتحقيق التنمية الإقتصادية يعد مطلب جماعي متفق عليه، وناقشت الدراسة هذه القضية من خلال طرح نموذج تطبيقي للدول النامية. وخلصت الدراسة إلى وجد منهجين لتخفيض الفقر وزيادة معدل النمو الإقتصادي، هما: الأول يعتمد على المؤشرات الإجتماعية، أما الثاني فيعتمد على قياس الإنجازات المحلية من خلال المؤشرات الإجتماعية.

٢- **دراسة بول سكوتس، ١٩٩٤م، بعنوان:**" التخطيط الأسري لرأس المال البشري وتأثيره على النمو السكاني"[٣].

هدفت الدراسة إلى مناقشة تأثير رأس المال البشـــري وتخطيط الأســـر على النمو السكاني، لأن قرارات الخصوبة ورعاية الأطفال تتعلق بالنماذج الإقتصادية الأسرية الموزعة بين الموارد وسلوك الأفراد. وخلصت الدراسة إلى أن أفضل مقياس لتخفيض الخصوبة والنمو السكاني هو معدل تعليم المرأة.

٣- **دراسة تودارو، ١٩٨٧م، بعنوان:**" التنمية الإقتصادية في العالم الثالث"[٤].

---

(1) شوقي أحمد دنيا، **الإسلام والتنمية الإقتصادية دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى١٩٧٩، دار الفكر العربي، القاهرة.

(2) Harsher aturupan, paul glwwe, and paul asnaman" poverty human development and growth": an emerging consensus? the American economic review may,(1994).

(3) Paul schuts, human capital family planning, and their effects, the American economic review way (1994).

(4) Todaro, Michal, economic Development in The Third World, puplished by Longman Inc, Newyurk (1987).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ناقشت الدراسة النمو السكاني وعلاقته بالنمو الإقتصادي وبيان نوع العلاقة هل هي ايجابية أم سلبية أم محايدة. ومناقشة أثر معدل النمو السكاني السريع على اقتصاديات الدول النامية. وخلصت الدراسة إلى أن الجدل ما زال مستمراً حول اثر النمو السكاني على النمو الإقتصادي، فهناك من يرى أن الزيادة السكانية لها تأثير سلبي على النمو الإقتصادي، بينما يرى آخرون أن الزيادة السكانية لها تأثير ايجابي، ومع استمرار معدل النمو السكاني السريع في الدول النامية استمر الجدل بين معارض ومؤيد للنمو السكاني.

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة تبين أن الدراسات التي تناولت موضوع النمو السكاني والتنمية من منظور الإقتصاد الإسلامي، تناولته من الناحية النظـــرية الفقهية بشكل مجمل، وبعضها تناول جانبا واحدا وبشكل مفصل، وتفتقر الدراسات السابقة إلى محاولة بناء إطار فكري لسياسة سكانية تنموية إسلامية يمكن ربطها بعملية التنمية الإقتصادية.

وستعمل هذه الدراسة على:

١- بيان وتحديد موقف الاسلام من مشكلة الدراسة، وكذلك بيان حلها.

٢- عرض وافي لكل المحاور التي تتعلق بمشكلة الدراسة ، وتأصيلها إسلامياً.

منهج الدراسة:

سيكون منهج الباحث في هذه الدراسة وصفي إستقصائي للمعلومات من مصادرها المختلفة، بالإعتماد على الإفتراضات التالية: الزيادة السكانية نعمة ديموغرافية يمكن أن تساهم في رفع أداء الإقتصاد الكلي، خلال فترات زمنية مستقبلية، من خلال دمجها بسياسات إقتصادية تنموية. وكفاية الموارد الطبيعية للخلق.

محددات الدراسة:

ستقتصر هذه الدراسة على معالجة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية من منظور إسلامي. وما ينطبق على الدول النامية أو المتخلفة من دراسة ووصف وتحليل ونتائج، ينطبق على الدول الإسلامية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خطة البحث:

لقد تم تناول الموضوع في سبعة فصول، ويشمل كل منها على مباحث، وهي كما يلي:

الفصل الأول:

وتم فيه عرض تمهيدي لمداخل البحث في طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية في الدول النامية.

الفصل الثاني:

وشمل دراسة وتحليل المفاهيم والأفكار التي انطلق منها الفكر الوضعي في تحليله لمشكلة النمو السكاني في الفكر الإقتصادي الوضعي، مرورا بنظرية مالثوس في السكان، ومن ثم المدارس الفكرية الإقتصادية إلى أن نصل إلى الإتجاه المعاصر الذي يبين أن الزيادة السكانية هي السبب الرئيس في تخلف الدول النامية.

الفصل الثالث:

وتضمن دراسة تحليلية للنظريات السكانية(البيولوجية والثقافية والإقتصادية) التي قامت بتفسير السلوك الإنجابي للإنسان، ثم يصار إلى تقدير هذه النظريات في ضوء افتراضاتها ونقدها في ضوء عدم مطابقتها للواقع ومن خلال المفهوم الإسلامي.

الفصل الرابع:

وتضمن دراسة للجدل القائم حول السكان في العالم الإسلامي من حيث، بيان الجدل القائم حولها، وتداعياتها ، و حقيقتها، والتعرف على طبيعتها في العالم الإسلامي.

الفصل الخامس:

وتضمن دراسة تحليلية لاستراتيجية مقترحة للنمو السكاني و التنمية في العالم الاسلامي المعاصر .

الفصل السادس:

وبه تم دراسة موقف الاسلام من السكان و التنمية ، من حيث تكاثر السكان والموازنة بين العرض الطلب، وموقفه من المشكلة الاقتصادية، ومفهومه للتنميه و لمشكلة الفقر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل السابع:

وبه تم دراسة السياسات الاسلامية السكانية والتنموية ، من خلال دراسة منهج الإسلام، في معالجة مشكلة الفقر، وفي إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، وسياسته في السكان، وسياستة ا التنموية.

وفي نهاية الدراسة تم وضع الخاتمة، وعرضت النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة ثم قدمت بعض التوصيات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول: تمهيدي

مدخل البحث في

علاقة النمو السكاني بالنمو الإقتصادي

ويحتوي على المباحث التالية

المبحث الأول

النمو السكاني في الفكر الإنساني

المبحث الثاني

أثر النمو السكاني على النمو الإقتصادي

المبحث الثالث

في توصيف القضية السكانية في الدول النامية

المبحث الرابع

تجاهل الغرب للطبيعة الخاصة في الدول النامية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول

النمو السكاني في الفكر الإنساني

إهتم الفكر الإنساني بدراسة القضايا التي تهم مسيرة تقدمه على كافة الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية...، فعلى الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي استحوذت قضية النمو السكاني السريع، وهي حالة غير طبيعية للنمو السكاني، والتي تتميز بمعدلات ولادة مرتفعة، ومعدلات وفيات منخفضة بسبب التقدم الصحي[1]، على اهتمام الفكر الإقتصادي والإجتماعي. وذلك لأن المسائل المتعلقة بالسكان ذات أهمية كبيرة ومؤثرة في كافة النواحي التي تهم المجتمع من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية...الخ.

تنبه الفلاسفة القدماء إلى أهمية الدراسات السكانية، حيث تناولتها دراساتهم، فنجدهم قد كتبوا عنها منذ القدم، ومن هذه الدراسات دراسة أفلاطون عن مدينته المثالية، وهي دراسة سكانية في جانب منها للمجتمع، ولا تختلف عن الدراسات السكانية المعاصرة إلا في غلبة الطابع الفلسفي عليها وعدم وجود إحصائيات فيها[2]. مما جعلها نوعاً من الفلسفة الإجتماعية عن موضوع السكان وتخطيط المدن، وكذلك دراسة أرسطو تلميذ أفلاطون، وقد أدخل تعديلات على فلسفة أفلاطون.[3]

فالدراسات السكانية قديمة، فقد اهتم بها الصينيون، وقد اهتم الفلاسفة الصينيون من أمثال كونفيشيوس بالعدد الأمثل للسكان[4]، وقرروا أن أي زيادة أو نقصان في هذا العدد يؤدي إلى الفقر وعلى الدولة المحافظة على العدد الأمثل للسكان عن طريق تهجير السكان

---

(1) الأمم المتحدة، **السكان والتنمية في الشرق الأوسط**، اللجنة الإقتصادية لغرب آسيا، ١٩٩٨، ص أ.

(2) شقير، لبيب، **تاريخ الفكر الإقتصادي**، د.ت، ص٢٦-٤٢. والسبهاني، عبد الجبار، **الوجيز في الفكر الإقتصادي والوضعي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ص ٢٦- ٣٢. ويسري، عبد الرحمن، **تطور الفكر الإقتصادي الوضعي والإسلامي**، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠١، ص ١٩ -٢٢.

(3) شقير، لبيب، **تاريخ الفكر الإقتصادي**، مرجع سابق، ص٢٦-٤٢. والسبهاني، عبد الجبار، **الوجيز في الفكر الإقتصادي والوضعي**، مرجع سابق، ص ٢٦- ٣٢. ويسرى، عبد الرحمن، **تطور الفكر الإقتصادي الوضعي والإسلامي**، مرجع سابق ص ١٩ -٢٢.

(4) النسبة المثلى بين السكان والموارد المتاحة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من المناطق المزدحمة إلى المناطق الأقل ازدحاما[1]. كما اهتم بها المصريون القدماء واليونان والإغريق الذين اهتموا بالزيادة والنقصان في الأعداد البشرية، إلا أن هذا الإهتمام كان منصبا على النواحي العسكرية والحربية[2].

ويعد إبن خلدون من الأوائل الذين تعرضوا لمناقشة العلاقة بين السكان والنمو الإقتصادي بأسلوب يتميز بالدقة والعمق، فقد ذكر في مقدمته تحت عنوان" أن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها إنما هو تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة"[3]. ويرجع ابن خلدون تقدم العمران وازدهاره – التنمية – إلى المناخ الإقتصادي والإجتماعي، فكلما كان ذلك المناخ ملائم كلما كان تأثيره ايجابي على النمو الإقتصادي والعكس هو الصحيح. وأما سبب انخفاض الغذاء وانتشار المجاعات فيرده ابن خلدون إلى الترف والفساد والإنحطاط السياسي والأخلاقي، وقد شرح ابن خلدون ذلك في نظريته، (مراحل النمو الإقتصادي وارتباطهما بمراحل النمو السياسي والإجتماعي للدولة) [4]. وفحوى نظريته هي:

عندما تكون الدولة في بداية نشأتها تكون دولة جديدة حسنة التنظيم، ينتج عن ذلك مناخ اجتماعي حسن يسود الريف والحضر، يتصف بالأمان والاستقرار، مما ينتج عنه زيادة في الكثافة السكانية والتي بدورها تسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وازدهار في العمران الحضري، وهذا بطبيعة الحال يتطلب زيادة التخصص وتقسيم العمل، وهذا يؤدي إلى زيادة مضطردة في الثروة، مما يحقق فوائض إقتصادية كبيرة، وهذا الوضع الجديد يؤدي إلى تنوع الإستهلاك والتنوع في ترف الملذات والإستهلاك البذخي، مما يؤدي إلى الفساد والإنحطاط الأخلاقي، وهذا بدوره يؤذن ببداية التفكك السياسي والفساد الحكومي، نتيجة تشكل الأحزاب وزيادة الضرائب على عامة الشعب واستغلال المناصب الحكومية... مما يؤدي إلى نقص الإنتاج وسوء الأحوال المعيشية لعامة الناس وسوء المناخ الإقتصادي والإجتماعي، مما

---

(1) جلال الدين، محمد العوض، **بعض قضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث**، مطبعة جامعة الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، السودان، ١٩٧٠، ص١٩.

(2) أبو صالح، محمد، وآخرون، **إحصاء الأعمال**، الناشر وزارة التربية والتعليم، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص١٩ .

(3) ابن خلدون، عبدالرحمن، **المقدمة**، طبعة دار الشعب، القاهرة، الجزء الأول، ص ٣٦٠ .

(4) يسري، عبدالرحمن، **تطور الفكر الإقتصادي**، مرجع سابق، ص١٠٩-١١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يؤدي إلى إنخفاض عدد السكان وانحطاط العمران الحضري، من خلال التمرد على الدولة ونظامها السياسي وانتشار الفوضى واختلال في النظام الذي يؤدي بدوره إلى سقوط الدولة تحت الضغط الشعبي بهدف تغيير ذلك الوضع السيء إلى وضع أفضل منه، وتغيير نظام الحكم وتكوين دولة جديدة تتسم بحسن التنظيم، وهكذا تبدأ الحلقة بالدوران من جديد[1].

تُبين نظرية ابن خلدون أنه كان يؤمن بأن البلدان تتقدم وتزدهر في الأوقات التي يكون فيها حجم السكان كبيرا، ومما سبق يسجل لإبن خلدون في تحليله لدور السكان في النمو ما يلي:

إن صلاح المناخ الإجتماعي والسياسي يؤدي إلى نشاط الأعمال والنمو الإقتصادي السريع ويؤدي فساده إلى التدهور السريع أيضا. كما أن نشاط الأعمال والنمو الإقتصادي هو متغير تابع مرتبط طرديا بأعداد السكان. فالنمو والإزدهار والتقدم السريع مرتبط بكثرة الأعداد ونموها نوعا، كما أن الإنكماش مرتبط بقلة الأعداد السكانية وتناقصها. ودرجة صلاح المناخ الإجتماعي والإقتصادي والسياسي يتوقف على معاملة الحكام للسكان ومعيار هذه المعاملة متوقف على الضرائب المفروضة على السكان والأعمال المنتجة، ومدى تدخل الحكام في الشؤون الإقتصادية للأفراد. وكذلك فإن السبب الأساسي وراء تغير سلوك الحكام إبتعادهم عن الأساس السليم الذي قامت عليه الدولة، والذي يرتبط بدين أو بدعوة حق والابتعاد عن ذلك الأساس يوقع مظاهر الترف والإسراف وانعكاس أثر ذلك على عامة الناس[2]. وهذا التحليل لابن خلدون منطقيا لأنه ربط ما بين صلاحية المناخ الإجتماعي والتكاثر السكاني والنمو الإقتصادي. يلاحظ من تحليل ابن خلدون للعلاقة بين السكان والنمو الإقتصادي، ان للسكان اثر ايجابي على النمو الاقتصادي، وان السكان متغيرتابع للمناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش فيه الانسان.

فالسبق التاريخي في القضية السكانية يعني أن موضوع السكان لا يعد شيئاً حديثاً، إلا من خلال الإتجاه العلمي في المناهج والطرق التي تتبع في البحث العلمي في الموضوع

---

(1) المرجع سابق، ص ١١١-١١٢.

(2) يسري، عبدالرحمن، **تطور الفكر الإقتصادي**، مرجع سابق، ص١١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وإمكانية الإستفاده من أنماط التغير في الماضي في الدراسات السابقة، ومحاولة بناء نماذج يمكن الإستفاده منها في التنبؤ للمستقبل[1].

ومع مطلع القرن السابع عشر، ونتيجة لظهور الثورة الصناعية، وما تبعها من الاختراعات والاكتشافات العلمية، إضافة إلى الكشوفات الجغرافية التي أدت إلى نقل المجتمعات الغربية نقلة نوعية في المجالات الإقتصادية والصناعية والسياسية والإجتماعية والطبية...الخ. ولعل التطور الذي حدث في الخدمات الطبية واختراع أدوية أسهمت بشكل فعال في القضاء على كثير من الأوبئة والأمراض التي كانت متفشية كأمراض الكوليرا والملاريا والحمى والجدري...والتي كانت تفتك بأعداد كبيرة من الناس[2]. الأمر الذي نتج عنة انخفاض تدريجي في معدل الوفيات، مما أحدث تغيرات سكانية في أوروبا الغربية نتيجة للتطورات الإقتصادية والإجتماعية والعلمية سالفة الذكر التي شهدتها خلال القرنين الأخيرين، والتي كانت حجر الأساس في بلورة النظرية الإنتقالية للسكان[3].

---

(1) يسري، عبدالرحمن، **تطور الفكر الإقتصادي**، مرجع سابق ، ص١١٢.

(2) زكي، رمزي، **المشكلة السكانية والخرافة المالثوسية الجديدة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٤، ص١١، وجلال الدين، محمد عوض، **بعض قضايا السكان والتنمية ...**، مرجع سابق، ص ٦٠، ونامق، صلاح الدين، **اقتصاديات السكان**، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠، ص٤٢ – ٤٤.

(3) Michael.P.Todaro,Economic Development in Third World, previous Reference, Page 181.

ونامق، صلاح الدين، **اقتصاديات السكان**، مرجع سابق، ص ٤٣ – ٤٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني

أثر النمو السكاني على النمو الإقتصادي

يبدو من العرض السابق أن عملية التنمية في أوروبا أدت إلى حدوث اختلال في التوازن السكاني بسبب زيادة معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات، في الفترة الإنتقالية من الوضع الإقتصادي المتخلف إلى الوضع الإقتصادي المتقدم، وفي هذه الفترة تضاعف سكان أوروبا عدة مرات.

المطلب الأول: النمو السكاني في نهاية القرن العشرين في أوروبا:

إن الزيادة السريعة للسكان التي تلت إنخفاض الوفيات في أوروبا كأثر لعملية التنمية الإقتصادية على النمو السكاني لم تستمر طويلا، ففي نهاية **القرن العشرين** انخفضت معدلات الولادة إلى حد خشي معه المهتمون بالقضايا السكانية إلى تقلص عدد السكان الأوروبيين إذا استمر ذلك الهبوط، نتيجة التحديد الإختياري للنسل، وهنا يعلق جيفري ساش أستاذ الإقتصاد ومدير معهد الأرض بجامعة كولومبيا:(أن هناك جزء من الرأي العام في أوروبا، إدراكاً منه للإنحدار السكاني الذي يلوح في الأفق، يرغب في تحويل أوروبا نحو الإتجاه الآخر من خلال تشجيع العودة إلى الأسر كبيرة العدد)[1]، ولكن لوحظ حدوث ارتفاع في معدلات المواليد بعد الحرب العالمية الثانية في عدد كبير من الدول الأوروبية، حتى أطلق على فترة ما بعد الحرب (بانطلاقة المواليد) [2]. ولكن تلك الزيادة كانت نتيجة لنهاية الحرب، وهي حالة مؤقتة، فقصة الإنجاب والولادة في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا صارت تخضع لقرارات فردية محسوبة، ومن غير المتوقع أن يتغير نمط الأسر الصغيرة السائدة في الوقت الحاضر[3].

---

(1) ساش، جيفري، **قضية إبطاء النمو السكاني**، ترجمة أمين علي، الناشر: بروجكت سندكيت، أكتوبر ٢٠٠٤، www.project-syndicat.org

(2) جلال الدين، محمد عوض، **بعض قضايا السكان والتنمية ...**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٨، ص٦١.

(1) Michael.P.Todaro,Economic Development in Third World, previous Reference, Page 187 – 193.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اما النمو السكاني في العالم الإسلامي فانه يشير إلى التزايد السريع، والبحث عن الأسباب الحقيقية لاتجاهات المواليد والوفيات في العالم الإسلامي، يوضح ملامح الصورة الراهنة للبلدان الإسلامية، وموقع تلك البلدان في الإقتصاد العالمي، كما إنّ اتجاه النمو السكاني فيها من خلال اتجاه المواليد والوفيات، يمكننا من وضع المرتكزات لسياسة سكانية إسلامية، تتنبأ باحتمالات المستقبل وتستطيع أن تقترح سياسات كفيلة بتحقيق الأهداف المرغوبة. وأصبحت الحاجة ملحة لدراسة جادة عن طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الإقتصادية، بهدف بناء مرتكزات لسياسة سكانية إسلامية يمكن دمجها بالسياسات الإقتصادية التي تدفع عملية التنمية الإقتصادية للإمام، وخاصة في ضوء الإهتمام العالمي والإقليمي والمحلي في القضية السكانية، والتي تثير الخوف وتحذر الإنسان من المصير الأسود الذي ينتظره إذا استمر التزايد السكاني بمعدلاته الحالية[1] وخاصة في دول الجنوب أو دول العالم الثالث[2].

المبحث الثالث

في توصيف القضية السكانية في الدول النامية

إن الكثير من المؤلفات والدراسات التي تعرضت للقضية السكانية تحمل عناوين مفزعة (كالأزمة السكانية) و(المشكلة السكانية) و(المعضلة السكانية) و(الإنفجار السكاني) و(البركان السكاني) و(القنبلة السكانية)[3]، وتستند هذه الدراسات على الإحصائيات، فطبقاً لبعض الإحصائيات يتزايد سكان العالم بمعدلات سريعة، حيث يولد يومياً

---

(1) على مثل هذا النحو سلكت ولا زالت تسلك أغلب المراجع التي تناولت هذا الموضوع منذ الخمسينات من القرن العشرين المنصرم ولغاية الأن، وكذلك الأمر بالنسبة لأغلب الدراسات والكتابات والبحوث التي تناولت الموضوع، وأيضا كان ذلك النهج يعلو تصديرات المؤتمرات السكانية العالمية الأربع.

(2) ظهر تعبير العالم الثالث، لأول مرة عام ١٩٥٢، عندما استخدمه الفرنسي الفريد سوفيه، وراجت هذه التسمية عندما تداولها الكتاب والسياسيون في بلدان العالم النامي بلا حرج. وللمزيد أنظر: سلامة، رمزي، **اقتصاديات التنمية**، مكتبة الجلاء الحديثة، المنصورة، مصر، ١٩٨٤، ص ١٣ – ١٥.

(3) هذه المصطلحات شائعة الاستخدام لدى من يتناولون موضوع النمو السكاني والتنمية، وهي سرعان ما تلفت النظر على أن مشكلة التنمية تنحصر فقط بالجانب السكاني وهذا يعتبر بمثابة مصادرة على المطلوب من نتائج .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ما يقرب ٢٧٠،٠٠٠ طفل في حين يبلغ عدد الوفيات حوالي ١٤٠،٠٠٠ يوميا، أي بزيادة صـــافية مقدارها ١٣٠،٠٠٠، طفل في اليوم الواحد. وهذا يعني أن سكان العالم يتزايدون بمعدل ثلاثة أطفال كل ثانيتين، وبمعدل ٩٠ طفل كل دقيقة[١].

فمن خلال تلك المداخل المفزعة تطرح القضية السكانية، ومنها يتم توصيف العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الإقتصادية. خاصة في الدول النامية، وهذه المداخل فيها شيء من المبالغة وشيء يسير من الدقة العلمية، لكن هذه الأطروحات تبعد الأنظار عن الأبعاد الحقيقية لقضية التخلف في البلدان النامية، وخاصة وأنَّ العلاقة بين التنمية والسكان علاقة معقدة ومتشابكة، ويمكن اعتبار السكان والتنمية متغيرين دائماً، فالتنمية الإقتصادية لا يمكن اعتبارها متغيرا مستقلا عن السكان وخصائصهم ونموهم وتركيبهم العمري ونوعيتهم. فالتنمية الإقتصادية تتأثر بالمتغيرات السكانية ولكنها تؤثر في تلك المتغيرات، ونتائجها تكون مضللة عند تناول العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية الإقتصادية.

إن معظم المهتمين بقضايا التنمية والسكان يتناولون المظاهر والأعراض الخارجية فقط، سواء كان ذلك عن قصد أو بدون قصد، بهدف إخفاء المشاكل الحقيقية التي تعاني منها دول العالم الثالث. ومن هنا نجد أن كثيراً من الكتابات التي تأثرت بالمالثوسية مثل المالثوسيين[٢] الجدد في تناولها لقضية السكان والنمو الإقتصادي، ربطت النمو السكاني بالعامل الإقتصادي فقط، في حين أن بعض الكتابات التي اعتمدت على النظريات الإجتماعية نجدها قد أقامت تحليلاتها على أساس أن السكان عامل مستقل، وأما الكتابات التي اعتمدت على النظريات الثقافية أقامت تحليلها للسكان على أنه متغير تابع لمتغيرات أخرى ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية[٣]...الخ. وبعض الكتابات تناولت موضوع السكان وعلاقته

---

(1) زكي، رمزي، **المشكلة السكانية**، مرجع سابق، ص ٥.

(2) المالثوسيين الجدد: هو مصطلح يطلق على مفكرين من ذوي تخصصات مختلفة اعتقدوا بصحة نظرية مالثوس في السكان، وأصبحوا دعاة لها.

(3) يلاحظ عند الاطلاع على ما أتيح من أدبيات حول موضوع السكان والتنمية، اختلاف الآراء ووجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية، والنتيجة اختلاف التحليلات بشأنها وذلك بسبب تناول الموضوع من قبل اصحاب تخصصات متنوعة: اجتماعية، أدبية، إقتصادية، طبية، سياسية ...

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

بالنمو الإقتصادي على أنه ستاتيكي، بمعنى أن هناك قوانين اقتصادية تعمل على فرض حالة التوازن في النظام الإقتصادي الرأسمالي كما كان يعتقد الفكر الكلاسيكي، علماً بأن موضوع السكان مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع متغيرات كثيرة في ظل وضع ديناميكي دائم التغير.

وعلى خلفية هذه المداخل بحثت قضية السكان والتنمية، فالنظرية الكلاسيكية وعلى رأسها النظرية المالثوسيه والمالثوسية الجديدة اعتبرت السكان عنصراً تابعاً للمتغيرات الإقتصادية[1]. وعلى النقيض من ذلك قررت الماركسية أن عنصر السكان متغير مستقل، وأن العوامل الإقتصادية تابعة[2]. وقد رأت المدرسة الكلاسيكية الحديثة(النيوكلاسيك) عدم وجود تعارض بين نمو السكان والنمو الإقتصادي، لأن الطلب على العمالة سوف يزيد مع التقدم الإقتصادي [3].

في ضوء اختلاف المناهج الوضعية في تناول قضية السكان والتنمية، حيث عُدَّ السكان متغير مستقل وسلبي تجاه التنمية في الدول النامية، لكن المشكلة تتعلق بين جانبي معادلة، طرفيها السكان والموارد الإقتصادية، والدراسة التأصيلية الصحيحة يجب أن تناقش طرفي المعادلة، السكان والموارد، بهدف وصف وتأصيل العلاقات المتبادلة بينها، لإقامة المرتكزات لسياسة إحلالية اقتصادية أو سكانية تستوعب الطرف ذو التأثير السلبي، وتعمل على تهيئة الظروف التي تعمل على تحويله إلي عامل ايجابي من خلال دمجه بالطرف الأخر ليقوم بدفعه إلي الأمام ضمن الإمكانات المتاحة، ذلك لأن الزيادة السكانية هي من سمات المجتمعات الإسلامية، فالدراسة الجادة تبحث عن المرتكزات لسياسة سكانية إسلامية تستوعب هذه الزيادة وتدمجها بسياسيات اقتصادية في دفع عملية التنمية الإقتصادية.

---

(1) يسري، عبد الرحمن، **تطور الفكر الإقتصادي**، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(2) المرجع السابق، ص ٢٤٩ – ٢٥٠.

(3) زكي، رمزي، **المشكلة السكانية ...**، مرجع سابق، ص ١١٧ – ١١٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الرابع

تجاهل الغرب للطبيعة الخاصة في الدول النامية

إن معدلات النمو السكاني في البلدان النامية ومن ضمنها الدول الإسلامية، قد ارتفعت بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ثبات معدل المواليد مع تناقص معدل الوفيات بين المواليد بشكل كبير. نتيجة تحسن مستوى الرعاية الصحية للأمهات الحوامل وللمواليد الجدد. لكن ما الذي نتوقعه من حكومات ضعيفة من الناحية السياسية والإجتماعية والإقتصادية؟ هل تستطيع أن تؤثر في معدلات الإنجاب للفئات العريـــضة من السكان، وخاصة وأن هذا السلوك دالة لعوامل اقتصادية واجتماعية وعقائدية وسياسية وبيولوجية ونفسية وليس دالة للغذاء[1]وحده كما هو الحال عند مالثوس وأتباعه؟ فهل كان من المتصور أن تترك البلدان النامية الأمهات بدون رعاية صحية قبل وبعد الولادة، وتترك الأطفال يموتون بسبب الأمراض؟

المطلب الأول: السياسات السكانية الغربية تجاه الدول النامية:

إن القبول بالسياسات الغربية بشان السكان[2] كما فهمها بعض المتعلمين والمثقفين والساسة من أبناء البلدان النامية ومنها الإسلامية، والذين أصبحوا ينادوا بتأجيل سن الزواج وتعقيم الرجال واستئصال أرحام الأمهات بعد إنجاب اثنين أو ثلاثة أطفال؟ فهل هذه السياسات تتوافق مع المنهج الإسلامي الذي يحث على زيادة النسل والترغيب فيه ضمن الضوابط الشرعية؟ وقد وردت أحاديث تحث على زيادة النسل مثل قوله صلى الله عليه وسلم:" تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأمم "[3]، فكيف نلجأ إلى استئصال القدرة على الإنجاب في الرجل والمرأة، وهو ما يعرف بـــــ (التعقيم) ما لم تدع إلى ذلك الضـــرورة بمعاييرها الشرعية [4]، وكيف نؤخر سن الزواج أو تأجيله لمن يملك الاستطاعة،

---

(1) يسري، عبدا لرحمن، **دراسات في علم الإقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٠١– ٢٠٣، وفرغل، يحيى هاشم حسن، **تحديد النسل من منظور الصراع مع الغرب**، ٢٠٠٥، ص ٢.

www.yehia-hashemnetfirms.com

(2) السياسات السكانية تظهر أن الفقر سبب للزيادة السكانية، فالجنس فاكهة الفقراء.

(3) أخرجه البخاري، أنظر: ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري**، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـــ، ج٩، ص١١١.

(4) الحطاب، كمال توفيق، **السكان والتنمية من منظور إسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وفي هذا يقول المصطفى عليه الصلاة والسلام: "يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإن له وجاءً"[1]. فهذه السياسة بما تتضمن من مضامين إجتماعية وسلوكية منافية لقيمنا الإسلامية وهنا يعلق الأستاذ فرغل على هذه السياسة، بأنها دعوة عالمية لتحديد النسل تقوم على تسويق الفاحشة باعتباره وسيلة من وسائل تحديد النسل. فوثيقة المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ كان يركز على أساليب الممارسة الجنسية خارج نطاق الزواج ويشجع عليها[2].

والغرب لم يوجه أي اهتمام إلى ما يمكن عمله من الناحية الإقتصادية كإعادة توزيع الموارد والثروات على السكان، مع العلم بأنه هو مفتاح حـل المشكلة، وخاصة وأن الدول النامية تتسم بسمة رئيسية تتمثل في سوء التوزيع للدخل والثروة، بحيث يترتب على ذلك بأن تستأثر فئة قليلة من السكان بالقسم الأكبر من الثروة والدخل القومي، في الوقت الذي يعاني معظم السكان من الفقر والحرمان، إضافة إلى عدم تطبيق الأنظمة الديمقراطية الحقه التي تحترم حقوق الإنسان.

كما أن اقتصاديات الدول المتخلفة تتسم بسمات رئيسة تتمثل في انخفاض نصيبها من الدخل العالمي واعتمادها في غذائها على الإستيراد من السوق العالمية، وزيادة في مديونيتها الخارجية ولأعبائها في المستقبل واندماجها داخل محيط الإقتصاد العالمي في السوق الرأسمالية العالمية، وخضوعها لشروط التقسيم الجديد للعمل الدولي من خلال الشركات متعددة الجنسيات مما أدى إلى تعميق تبعيتها وزيادة تخلفها ونهب مواردها وثرواتها[3]، مع انشغال حكوماتها بقضية الاستمرار في السلطة، مع الفشل في مواجهة تحديد أولويات الإستثمار وبناء رأس المال الإجتماعي الضروري لنمو النشاط الإقتصادي، نتيجة تفكك الأجهزه الحكومية الموروثة من الحكم الإستعماري، وانتشار الرشوة بين موظفي هذه

---

(1) أخرجه البخاري، أنظر: ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري**، مرجع سابق، كتاب النكاح، باب قوله صلى الله عليه وسلم:"من استطاع منكم الباءة فليتزوج"، الجزء التـاسع، ص ١٥٦، رقم الحديث ٥٠٦٥.

(2) فرغل، يحيى هاشم حسن، **تحديد النسل من منظور الصراع مع الغرب**، مرجع سابق، ص٣.

(3) زكي، رمزي، المشكلة السكانية ...، مرجع سابق، ص ٨ – ١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأجهزه، وتسلط العسكريين على السلطة واستئثارهم دون وجه حق بمناصب قيادة حساسة مما يؤثر في النشـــاط الإقتصادي ومناخه الخ.... [1]. فلماذا تعد المشكلة السكانية هي المخرج الوحيد لحل تلك المشاكل كما يصفها الغرب؟ ولماذا التركيز فقط على المشكلة السكانية مع إهمال للعوامل الأخرى.

المطلب الثاني: إهتمام الغرب بالقضية السكانية في الدول النامية:

إن اهتمام الغرب بالمشكلة السكانية في البلدان النامية وربطها بالعامل الإقتصادي فقط على نحو ما قررته النظرية المالثوسيه. هو بمثابة تقرير منها على أن السكان هم سبب التخلف الإقتصادي لهذه البلدان، وذلك لأن الأعداد المتزايدة للسكان عامل مثبط للادخار الكلي اللازم للإستثمار وبالتالي التنمية. هذه النظرة للقضية السكانية على هذا النحو كانت ومازالت بمثابة الفلسفة التي استندت عليها أغلب المداخل التي تناولت قضية السكان وعلاقتها بالتنمية، على الرغم من أن هذه القضية ما زالت غير محسومة في الفكر الإقتصادي.

إن العنصر البشري ليس مجرد متغير يمكن التحكم به وفقا لأغراض التنمية، لكنه محور عملية التنمية الإقتصادية، وإن الإستثمار في الإنسان وصحته وتعليمه هو ركيزة النمو الإقتصادي المطرد من خلال إنشاء سياسات على الصعيد الكلي، تهدف تلبية احتياجات الأسرة والفرد على الصعيد الجزئي، والتصدي للفرضيات التي تجعل من العوامل، عوامل محايدة أمر مهم بالنسبة إلى البلدان النامية ولاسيما الدول الإسلامية التي تتصف بالزيادة السكانية المرتفعة، لأنها عملت على التقليل من أهمية العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية مما دفع متخذي القرار إلى اعتماد سياسات غير متكاملة تهمل التغيرات بسبب إهمالها

---

(1) يسري، عبدالرحمن، **دراسات في علم الإقتصاد**، مرجع سابق، ص ٢٠٢ – ٢٠٣. بكار، عبد الكريم، **على المدى البعيد**، الموقع صيد الفوائد ٢٠٠٥، http://saaid.net/Doat/bakkar/27.html--1 وعبد الملك، غربيي مراد، **التنمية الثقافية في العالم الإسلامي**: واقع وآفاق، شبكة النبأ المعلوماتي، ٢٠٠٥/١٢/٢١ http://annabaa.org/nbanews/52/ 307.html ومحمد، أحمد عبدالعظيم، **أسس التنمية الشاملة في المنهج الإسلامي**، مركز عبد الله صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٩٩٧، ص ١٧– ٣٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لعوائدها المستقبلية فيما لو استثمرت بشكل جيد حيث كانت النظرة لها مستهلكة وليست منتجة، فكان الترويج للنمو الإقتصادي باعتباره الحل الوحيد للتنمية[1].

هذه المناقشة على هذا النحو تظهر أن المشكلة السكانية هي سبب رئيسي للتخلف الإقتصادي، ولكن هذه الدراسات تغفل الآراء التي تقول بأن المشكلة السكانية هي نتيجة طبيعية لعملية التخلف، لذلك يجب أن نحدد هل المشكلة السكانية هي سبب للتخلف الإقتصادي أم هي نتيجة له؟ وهل المناقشة ستكون على أساس أنها نتيجة أم سبب للتخلف الإقتصادي؟ فمعالجة الأسباب من خلال سياسات سكانية واقتصادية ملائمة تؤدي إلى انتفاء النتيجة.

وبناءا على ما تقدم من توصيف لعلاقة النمو السكاني بالتنمية، نقر بأن هناك ضغوطا على الموارد الإقتصادية تتولد نتيجة التزايد السكاني، ولكن هل الأجهزة الإقتصادية في الدول الإسلامية مرنة وتعمل بكفاءة وفاعلية على المستوى الكلي؟ وهل هذه الأجهزة الإقتصادية وصلت إلى مرحلة التوظيف الكامل للموارد؟ فإذا كانت الإجابة نعم، تكون مشكلة التنمية هي النمو السكاني السريع، وعندها يجب وضع سياسة سكانية تعمل على تنظيم النسل بشكل يناسب ويتوافق مع الموارد الإقتصادية المتاحة. أما إذا كانت الإجابة لا، عندها يتم التساؤل عن سبب التركيز على الزيادة السكانية والنظر إليها على أنها هي المشكلة الرئيسة للتنمية في الدول النامية وخاصة الإسلامية منها، والحد منها هو الأولوية الأولى لمن يتبناها عالميا أو محليا، مع أنها في سلم الأولويات الوطنية المحلية تأتي في مرحلة متأخرة، وهذا لا يعني اتخاذ موقف سلبي من السياسات السكانية التي تعمل على تنظيم النسل، ولكن يتعين قبل تبنيها والمطالبة بتطبيقها بإجراء سلسلة من التغييرات ذات الأولويات القصوى، اقتصادية واجتماعية وسياسية، بهدف إجراء تنمية إسلامية شاملة، وعندها يختار الإنسان تنظيم النسل أو عدمه بحرية ووعي.

---

(1) شكوري، بتول، مسؤول فريق عمل السكان والتنمية، **الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الإقتصاد الكلى اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (ألا سكوا)**، المنتدى العربي للسكان،١٩- ١١-٢٠٠٤، بيروت، http://www.apf.org.jo/Paper-04.htm

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

الإطار الفكري الإقتصادي والإجتماعي للمشكلة السكانية وأثرها في النمو الإقتصادي

ويحتوي على المباحث التالية

المبحث الأول

المدرسة الكلاسيكية

المبحث الثاني

المدرسة النيوكلاسيكية

المبحث الثالث

المدرسة الكينزية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

الإطار الفكري الإقتصادي والإجتماعي للمشكلة السكانية وأثرها في النمو الإقتصادي

إن الصيحات والنداءات التي أطلقت في المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية والدراسات والكتابات التي تناولت المشكلة السكانية وأثرها على النمو الإقتصادي حديثا في الدول النامية والمتخلفة، هي ترجمة لتصور المالثوسيين الجدد للمشكلة السكانية باعتبارها جوهر وأساس مشكلة التخلف التي تواجه الدول النامية[1]. لذلك يجب دراسة الإطار الفكري التاريخي لذلك التصور للمشكلة السكانية، وسيتناول هذا الفصل دراسة تصور ورؤية المـــدارس الفكرية لأثر الزيادة السكانية على النمو الإقتصادي والإجتماعية، متبعين التسلسل التاريخي لتلك المدارس.

وما يهمنا الآن بحث موقف هؤلاء الإقتصاديون من المشكلة السكانية، حتى نتمكن من فهم الإطار العام لفكرهم الإقتصادي التاريخي، والكيفية التي تأثر بها كتاب الفكر التنموي منذ عدة عقود بالنظرية التقليدية لمالثوس عن السكان باعتبارها تقدم التفسير والعلاج الصحيحين للنمو السكاني على التنمية في البلدان النامية والمتخلفة على أساس أن المشكلة السكانية هي جوهر مشكلة التخلف. وأنه لا أمل لهذه البلاد في تحقيق التنمية ما لم تحد من "الإنفجار السكاني" بكل الوسائل.

---

(1) Michael.P.Todaro,Economic Development in Third World, previous Reference, Page 187-193.

وزكي، رمزي، **المشكلة السكانية**، مرجع سابق، ص ٩. والدراسات المتخصصة التي تم تقديمها إلى المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة (جده، الموافق ١٢-١٠ تشرين الأول ٢٠٠٢) **العالم الإسلامي في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، www.Isesco.org.ma/pub/Arabic/tanmoust/menu. ودليل **التنمية البشرية** لعام ١٩٩٩، وكتاب **The world fact book** للعام ٢٠٠٠. ومحاضر وتصديرات المؤتمرات الدولية الأربعة للسكان :- المؤتمر الأول في بوخارست عام ١٩٧٤، والمؤتمر الثاني في مكسيكو ١٩٧٦، والثالث في القاهرة عام ١٩٩٤، والأخير في البحرين عام ٢٠٠٠- والتي جاء فيها أن الدول الأكثر فقرا هي الأكثر نموا في السكان. ونفس هذا الإتجاه تجده في الدراسات والتقارير المقدمة للجان البرلمانية أو التقنية المنبثقة عن منظمة الأمم المتحدة التي تعنى بالسكان والتنمية، والتي أصبح أسمها حاليا (لجنة السكان والتنمية).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ونظراً لوجود اختلافات بين آراء الإقتصاديين حول المشكلة السكانية، ولبعد المسافة التي تفصل بين عصر مالثوس وبين هؤلاء الإقتصاديين فسوف نلجأ إلى تقديم خلاصة آرائهم حسب إطار المدارس الإقتصادية التي ينتمون إليها حسب المباحث التالية:

المبحث الأول

المدرسة الكلاسيكية

وسيتم فيه دراسة المطالب التالية:

المطلب الأول: الإطار الفكري والإقتصادي والإجتماعي والسياسي لنظرية مالثوس في السكان:

تعد نظرية مالثوس في السكان حجر الزاوية بين جميع النظريات السكانية القديمة منها والحديثة، وذلك بسبب امتداد ظلالها على الفكر السكاني حتى الآن، وبما حملته من نظرة تشاؤمية للعلاقات بين السكان والنمو الإقتصادي وتأثيرها في الجوانب الفكرية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية لغاية الآن.

أولا: الأجواء التاريخية:

عاش روبرت مالثوس خلال الفترة الممتدة ما بين(١٧٦٦– ١٨٣٤) التي كانت تتسم بعدة تغيرات هامة في الجوانب الفكرية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية[١]. أما عن الجانب الفكري فقد عاش مالثوس في فترة كانت امتدادا للمدرسة التجارية، وهي المدرسة التي اعتبرت أن الأعداد الكبيرة للسكان تمثل إشارة قوة إقتصادية وعسكرية. فالأعداد الكبيرة من السكان توفر الأيدي العاملة الوفيرة التي تعمل في مجلات الإنتاج. وترفد الجيوش بالجنود اللازمين لاحتلال المناطق عبر البحار وتشكيل الإمبراطوريات[٢]. وإلى جانب تأثرها بالمدرسة التجارية، تأثرت بالمدرسة الفيزيوقراطية، برد فعل تمثل باكتشاف القوانين الطبيعية التي تنظم مختلف الظواهر. مما دفع بعض الفلاسفة إلى الإعتقاد بأنه لا توجد

---

(1) Michael P. Todaro, **Economic Development in the Third World**, previous reference, page 183 – 187.

(2) رمزي، زكي، **المشكلة السكانية**، مرجع سابق، ص ٢١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قوانين طبيعية تمنع الإنسان من تحسين ظروف معيشته، فباستطاعة الإنسان التغلب على التحديات الطبيعية من خلال قوانينها المكتشفة، وتحسين إنتاجيته ومستوى رفاهيته[1].

فقد شهد مالثوس فترة تحول الإقتصاد البريطاني من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية التي اتسمت بزيادة الإنتاج السلعي بهدف التبادل التجاري، وتراكم رأس المال الذي أحدث توسعا كبيرا في الصناعة، فزاد الإنتاج الصناعي وزاد معه الإستخدام الكبير للتكنولوجيا في جانب الإنتاج الأمر الذي أصبح فيه رأس المال الصناعي قائدا للنشاط الإقتصادي. وعلى ذلك أصبحت الصناعة هي المصدر الرئيس للأرباح وأرضا خصبة للإستثمار وتراكم رأس المال. وعرف هذا التطور بالثورة الصناعية، وأخذ ينتشر في دول أوروبا وفي المستعمرات لكن بدرجات متباينة[2].

وقد تزامن مع التحول إلى المجتمع الرأسمالي، ظهور مشاكل خطيرة تمثلت بزيادة الكثافة السكانية بشكـــل كبير في تلك المناطق، رافقها زيادة عدد سكان المدن، وعدم كفاية المساكن، الأمر الذي أدى إلى الإزدحام البشري في الغرف والكنائس والملاجئ مما أدى إلى تفشي الأمراض والمشاكل الإجتماعية مثل البطالة نتيجة الإستخدام الواسع للآلات، فزادت عمليات التسول والسرقة، وكذلك زادت الإعانات والمساعدات التي توزعها الملاجئ والكنائس. لكن أحوال العاملين في المصانع لم تكن أفضل حالاً، نتيجة تعرضهم لكافة صنوف الاستغلال من حيث طول ساعات العمل وقساوة العمل وتدني الأجور وعدم مراعاة ظروف الأطفال والنساء في العمل[3].يضاف إلى ذلك استمرار النزاع بين الرأسمالية الصناعية الوليدة وبين النبلاء وملاك الأرض. وانتهى ذلك النزاع لصالح الرأسمالية

---

(1) كمال، يوسف، **الإسلام والمذاهب الإقتصادية المعاصرة** ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ١٨.

(2) دوب، موريس، ترجمة حامد، رؤوف عباس، **دراسات في تطور الرأسمالية**، دار الكتاب الجامعي، ١٩٧٨، ص ٢٩٠.

(3) شكري، محمد فؤاد، **الصراع بين البوروجوازية والاقطاع**، ج٢، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٥٨ ص ٢٢-٢٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الصناعية نتيجة زيادة تراكم رأس المال ونمو الإنتاج الصناعي، واستيلاء البورجوازية على السلطة، والقضاء على مؤسسات الإنتاج الإقطاعية [1].

وفي خضم ذلك الجو نشر مالثوس عددا من المؤلفات والبحوث،" مثل المقالة حول مبدأ السكان كما يؤثر في تحسين مستقبل المجتمع عام ١٧٩٨" ثم أعاد نشرها بعد إجراء تعديلات عليها في عام ١٨٠٣، ثم كتابه حول" رسالة في الإقتصاد السياسي " الذي نشره في عام ١٨٠٣، وأيضا "ملاحظات عن آثار قوانين الغلال" في عام ١٨١٤"، ثم بحث في طبيعة وتطور الريع" في عام ١٨١٥. وكل هذه الأدبيات كانت تمثل وجهة نظر مالثوس والخلاف الفكري بينه وبين بعض الكتاب المعاصرين له، مثل جودوين وكوندرسيه وديفيد ريكاردو وساي، في عدد من القضايا الإجتماعية الهامة مثل قضايا السكان ونظرية القيمة والريع والأجور ونظرية التوازن الإقتصادي العام، ومستقبل البشرية...الخ. فكانت وجهة نظر مالثوس معاكسة لوجهة نظر هؤلاء الكتاب[2]. وفيما يتعلق بأفكاره عن موضوع السكان، فكانت تمثل أحد الأركان الأساسية التي قام عليها الفكر الإقتصادي الكلاسيكي[3].

وأما فيما يتعلق بأعمال مالثوس فقد خصص خمس حجم الطبعة الأولى من"المقال" للرد على الفيلسوفين جودوين وكوندرسيه، حيث تمثلت وجهة نظر كل منهما في أن ما يعانيه الإنسان من آلام وعوز وحرمان مرده الحكم الفاسد والقوانين التعسفية الفاسدة، والحكام الجائرين ورجال الأعمال المحتكرين. فتلك المفاسد تولد المعاناة والفقر، وتعمل على تنمية روح الأنانية والشر والإنحطاط[4].

---

(1) لينين، ف، أ، ترجمة البراوي، **الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية**، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة العربية، مصر، ١٩٥٤، ص ١٠١ - ١٠٢.

(2) يسري، عبد الرحمن، **تطور الفكر الإقتصادي**، مرجع سابق ص ٢٠٣ - ٢١١. وشيحة، مصطفى رشدي، **الإقتصاد العام للرفاهية**، الدار الجامعية، الجزء الاول، ١٩٩٣، ص١٣٥

(3) شقير، لبيب، **تاريخ الفكر الإقتصادي**، مرجع سابق، ص ٢٠٣ - ٣١١.

(4) وليام جودوين w.Goodwin كاتب وفيلسوف انجليزي (١٧٥٦-١٨٣٦)، من المدافعين عن أفكار الثورة الفرنسية. أما كوندريسيه condercet فهو عالم رياضة وفيلسوف فرنسي(١٧٤٣-١٧٩٤) له **نظرية وضعية في فلسفة التاريخ**، وهو من مؤيدي المذهب الطبيعي (الفيزيوقراط).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

وتجدر الإشارة إلى أن أفكار جودوين وكوندرسيه قد تطابقت مع وجهة نظر ابن خلدون في أن للمناخ الإجتماعي والسياسي أثر واضح في خلق السعادة للبشرية وتقدمها وازدهارها[1]. أما مالثوس فكان ذا نزعة تشاؤمية، حيث كان يعتقد أنه من غير المتوقع أن تتغير طبقة من البشر، أو أن تحدث تغيرات بيولوجية على الإنسان ذات قيمة، لأن شهوات الإنسان، وخاصة الجنسية منها سوف تبقى كما هي.

ثانياً: الأصول الفكرية والإجتماعية والسياسية لنظرية مالثوس:

إن الإحاطة بالجذور الفكرية والإجتماعية والسياسية لنظرية مالثوس تساعدنا على فهم موقفه من قضايا النزاع الإجتماعي، والدور التاريخي الذي جسده في عملية التحول الإجتماعي التي شهدها عصره.

أما الأصول الفكرية حول رؤيته لمشكلة السكان، فتحيطها بعض الشكوك حول نسبها إلى مفكرين آخرين . حيث تبين بعد نشر ميشيل توماس سادلر في عام ١٨٣٠ مؤلفا كبيرا في مجلدين تحت عنوان: " قانون السكان "، وفي هذا المؤلف إشارة مفادها أن مالثوس قد سرق نظرية السكان من "تونسد" الذي كان يعتقد أن الزيادة السكانية ستكون محدودة بحدود ما يوجد لدى البشر من طعام. كما أشار إلى أن سكان أمريكا الشمالية يتضاعفون كل خمس وعشرون سنة، ويؤكد سادلر أن هذا الكلام ردده مالثوس[2].

كما اتضح لكثير من الباحثين أن هناك تشابها بين الأفكار التي نشرها مالثوس في موضوع السكان، وبين الأفكار التي طرحها من قبله ريتشارد كانتيلون وجيمس ستيوارت. ففي الكتاب الذي نشره كانتيلون في عام ١٧٥٥ بعنوان "بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة" تناول في جزء منه موضوع السكان، حيث أشار فيه إلى أن قدرة السكان على الزيادة هي

---

(1) ابن خلدون، عبدالرحمن، **المقدمة**، مرجع سابق، ص ٢٦٤ – ٢٧١.

(2) كونتز، سدني هـ، ترجمة: أحمد ابراهيم عيسى، " **النظريات السكانية وتفسيرها الإقتصادي** "، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قدرة غير محدودة، والعامل الوحيد الذي يؤثر في هذه الزيادة هو إمكانية توفر الموارد الغذائية[1].

أما جيمس ستيوارت فقد تناول في كتابه" مبادئ الإقتصاد السياسي"الذي نشر في عام ١٧٦٧ المسألة السكانية، وانتهى من تحليله إلى النقطة الأساسية في نظرية مالثوس، من حيث أن العامل الوحيد المحدد لزيادة السكان هو مدى إمكانية توفر المواد الغذائية. غير أن هذه المواد تتزايد بنفس نسبة زيادة السكان، وهو الوضع الذي يقلل من إمكانيات النمو السكاني لأي بلد. وعليه يمكن القول أن القضايا الأساسية لنظرية مالثوس في السكان كان قد سبقه إليها مفكرون آخرون، ولكنهم لم يحظوا بالشهرة التي اكتسبها مالثوس بسبب عدم توافر الظروف الإقتصادية والإجتماعية الملائمة.

ومما تجدر الإشارة إليه، إلى أن مالثوس من الناحية الأيديولوجية والطبقية كان يدافع بكتاباته عن مصالح رجال الإقطاع والدولة، في وقت كانت فيه هذه المصالح تواجه اضطرابات شديدة بسبب النجاحات التي حققتها الطبقة البورجوازية النامية في مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

المطلب الثاني: نظرية مالثوس للسكان:

في مثل هذه الظروف الإقتصادية والإجتماعية المتشابكة، طرح مالثوس نظريته في السكان ليضع تفسيرا لازدياد أسعار الغلات الزراعية ورداءة أحوال الطبقة العاملة، ومدافعا في ذلك عن مصالح ملاك الأراضي الزراعية. حيث يعتقد مالثوس أن الزيادة السكانية هي محض عملية بيولوجية بحتة ليس لها صلة بالنظم الإجتماعية السائدة، أي ليست لها صلة بتطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج السائدة خلال فترة زمنية معينة. وفي الطبعة الأولى من "المقالة" يذكر قضيتين يقيم تحليله عليهما فيما بعد[2].

---

(1) يعتبر ريتشارد كانتيلون من المهتمين الأوائل بعلم الإقتصاد السياسي البوروجوازي(١٦٨٠– ١٧٣٤)، ويعتبر كذلك من أنصار المذهب الطبيعي. ويصف الإقتصادي الأنجليزي ستانلي جيفونز كتاب ريتشارد " **بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة** "، أنه مساهمة قوية في البنيان التي تأسس عليها من بعد علم الإقتصاد السياسي.

(2) Michael P. Todaro, **Economic Development in the Third World** , previous reference, page 183.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأولى: هي أن الغذاء ضروري لحياة الإنسان، والثانية: أن العاطفة بين الجنسين ضرورية، وسوف تبقى في المستقبل على حالتها الراهنة. وهاتان النتيجتان بديهيتان، ولكنهما متناقضتان. ثم يتابع قائلا " إن قدرة الإنسان على التناسل أعظم بكثير من قدرة الأرض على إنتاج مقومات العيش للسكان ذلك لأن السكان يتزايدون على شكل متوالية هندسية إذا لم يتم الحد من هذه الزيادة، بينما تتزايد مقومات العيش على شكل المتوالية العددية. وبما أن السكان لا يستطيعون أن يعيشوا عيشا كريما إذا ازدادوا بشكل يزيد عن كمية الطعام اللازمة لهم، فإذا لم يتوقفوا عن التكاثر سيحل بهم البؤس والفقر"[1].

وما أورده مالثوس بشأن تكاثر السكان يتطابق مع ما ذكره " ناو نسد " من أن سكان الولايات المتحدة يتضاعفون كل خمس وعشرون عاما ، فبالنسبة لمالثوس أن قدرة الإنسان على التكاثر تحتكم في تكاثرها للمتوالية الهندسية(١٦،٨،٤،٢،١...). وأما الموارد الغذائية فتنمو على شكل متوالية حسابية (٤،٣،٢،١،...). وتبعا لمفهوم المتوالية الهندسية، فإن عدد السكان، من الناحية النظرية يمكن أن يتواصل في الزيادة إلى ما لا نهاية ما لم يتم توقف هذه الزيادة، وهذا الإفتراض الرئيسي في نظرية مالثوس، وهو تضاعف السكان كل خمس وعشرون عاما، لم يهتم مالثوس بإثباته لاعتقاده بأنه مسلم به ولا يحتاج إلى إثبات فقد كان يعتمد على إحصاءات تتعلق بسكان الولايات المتحدة في تلك الفترة التي كانت تشهد الهجرة السكانية الضخمة للوافدين الأوروبيين إليها[2].

وعلى ذلك النحو فإن (المعضلة السكانية) وجوهرها عند مالثوس يعود إلى الفجوة بين الأعداد البشرية المتزايدة وبين كمية الغذاء الذين ينتجونه، هذا التحليل الذي توصل إليه مالثوس يظهر لنا بأن مشاكل الجوع والبطالة والفقر وسوء التغذية والصحة العامة وظهور الرذيلة وفساد الأخلاق في المجتمعات، هي عقبات ومشاكل حتمية لا ذنب لأحد فيها، لأنها ترجع إلى هذا القانون الأبدي الذي يعمل في كل زمان ومكان وفي كل الأحوال التي يعيشها الإنسان. هذه المشاكل لا علاقة لها بالنظام الرأسمالي، وبشكل الحكم وبسوء توزيع الدخل

---

(1) المرجع السابق، ونامق، صلاح الدين، **اقتصاديات السكان**، مرجع سابق، ص٧٥.

(2) زكي، رمزي، **المشكلة السكانية**، مرجع سابق، ص ٢٩ – ٣٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والثروة[1]. فالفقراء بتكاثرهم يجلبون الشقاء لأنفسهم، لأنهم يجهلون حقيقة سلوكهم الجنسي وما يترتب عليه من نتائج. لذا كان مالثوس من المعارضين لقانون إغاثة الفقراء، فإغاثة الفقراء بالنسبة له هو بمثابة مساعدتهم على التكاثر وأما مساعدتهم الحقيقية فتكمن بتعريفهم بقانون السكان، وتعريفهم بالموانع الإيجابية والسلبية التي تعيد التوازن بين هذين المتغيرين السكان والغذاء[2].

وفي المقال الذي ظهرعام١٨٠٣، وضع مالثوس الحلول في شكل موانع ايجابية وموانع سلبية. وتتبلور الموانع الإيجابية في الوسائل التي تحد من زيادة معدل الوفيات، كالحروب والأوبئة والمجاعات، أما عن الموانع السلبية فتتمثل في تلك العوائق التي تعمل على تخفيض معدل المواليد، مثل حبوب منع الحمل، وتأخير الزواج، والحد من الشهوة الجنسية، واتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها منع الفقراء من الزواج المبكر وكثرة الإنجاب. ويرى مالثوس أن هذين الإجرائين حتميين لا بد من تحقيقها لإعادة التوازن بين حجم السكان والموارد. واعتبر الموانع الإيجابية بمثابة رد فعل من الطبيعة لإعادة التوازن، إذا لم يعمل الإنسان بوعي على الحد من الزيادة السكانية، وكان يعتقد أن ممارسة الموانع السلبية هي تدابير طوعية تنشأ عن وعي وإدراك الإنسان لمستقبله[3].

وعلى نسق ذلك الإطار قدم مالثوس نظريته، التي تصور المجتمع البشري مجتمعا متصارعا، البقاء فيه للأقوى والأصلح، وما الثروة والملكية إلا مكافأة للمتفوقين في هذا الصراع. وهكذا تلتقي نظرية مالثوس مع نظرية النشوء والإرتقاء الإجتماعي التي سيتم دراستها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

وأما مرتكزات نظرية مالثوس في السكان ونتاجاتها التطبيقية والنظرية وأثرها في رؤية الكلاسيك للتنمية فهي:

أولاً: مرتكزات النظرية.

---

(1) شيحة، مصطفى رشدي، **الإقتصاد العام للرفاهية**، مرجع سابق، ص ٨٣ وما بعدها.

(2) يسري، عبدالرحمن، **دراسات في علم الإقتصاد**، مرجع سابق، ص ١٩١ وما بعدها.

(3) دامق، صلاح الدين، **اقتصاديات السكان**، مرجع سابق، ص٧٧– ٨٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبإمعان النظر برؤية مالثوس للمشكلة السكانية، نجد رؤيته تقوم على مرتكزين فكريين هما[1]:

المرتكز الأول: ينبثق من نظرة خاطئة للتكاثر البشري على أنه عملية بيولوجية بحتة منعزلة عن الأحوال والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للإنسان. والمتوالية الهندسية التي جاء بها هي تعبيرا واضحا عن تلك الفكرة، وتصويرا للمتغير السكاني على أنه متغير مستقل. ولقد غاب عنه أن النمو السكاني هو دالة في الأجل الطويل عن مدى التطور للمحيط الإقتصادي والإجتماعية والسياسي الذي يعيش فيه الإنسان، وهذا ما أثبتته البحوث والدراسات الإقتصادية والإجتماعية، وكما أن النظر للسكان على أنه عنصر مستقل عن المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية سيؤدي إلى نتائج غير سليمة تبعدنا عن لب المشكلة، وهذا ما أشرنا إليه سابقا وكما سنشير إليه فيما بعد.

المرتكز الثاني: قيام نظرية مالثوس على(قانون تناقص الغلة)، الذي ينص على أن أي زيادة في رأس المال أو عنصر العمل لا تحدث زيادة في الإنتاج الكلي تتناسب مع نفس تلك الزيادة، وإنما بنسبة متناقصة وعند حد معين تصبح سالبه. فقد رأى أن قدرة الأراضي الزراعية على الإنتاج محدودة للغاية، إن تبني هذا القانون من قبل مالثوس يعني إهمال أثر التقدم الفني (التكنولوجي) ومدى مساهمة التقدم الفني في زيادة الإنتاج. وإهمال هذه الحقيقة يبطل من الناحية النظرية والتاريخية الأساس الذي ارتكزت عليه نظرية مالثوس في السكان، علاوة على ذلك فقد اثبت التاريخ فضل التقدم التقني (التكنولوجي) في تذليل تحديات الطبيعة وخصوصا في مجال الزراعة... [2].

ثانياً: النتائج التطبيقية والنظرية لنظرية مالثوس:

إن نظرية مالثوس في السكان في إطارها الفكري، قد وجدت قبولاً واستحسانا لدى الإقتصاديين الكلاسيك، على الرغم من وجود معارضة لأفكاره من قبل معاصريه في

---

(1) Michael P.Todaro, **Economic Development in the Third World**, previous reference, page 186.

(2) Michael P. Todaro, **Economic Development in the Third World**, previous reference, page 187.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

موضوعات عدة منها على سبيل المثال، نظرية القيمة ونظرية التوازن الإقتصادي العام، لكن ذلك الاستحسان والقبول لنظرية مالثوس لم يكن وليداً من فراغ، لكن المرتكزات الفكرية التي قامت عليها نظريته كانت تنسجم وتتوافق مع الإطار الكامل للفكر الإقتصادي الكلاسيكي البورجوازي في تلك الفترة على النحو التالي:

١) غطى مالثوس نظريته بثوب الحتمية الأبدية، لأن قانون السكان قانون طبيعي صالح للعمل في كل مكان وزمان، وأنه مستقل عن طبيعة النظم الإجتماعية السائدة، وهذه الرؤية تتطابق تماما مع إيمان الكلاسيك بأن للكون والمجتمع والطبيعة قوانين طبيعية تديرها قوة تفوق قدرة البشر(١).

٢) إن مساوئ الرأسمالية الصناعية في مراحل تطورها وظهور عيوبها على شكل تردي أوضاع الطبقة العاملة، من استغلال وبطالة وفقر وجوع وسوء الصحة... مرده حسب رأي مالثوس ليس طبيعة النظام الرأسمالي، وإنما مفعول قانون السكان. وعلى ذلك تعتبر نظرية مالثوس كحكم بالبراءة للبورجوازية الصناعية من تردي أوضاع الطبقة العاملة(٢).

٣) كان قانون مالثوس في السكان حجر الأساس" لنظرية الأجر الحديدي" لريكاردو والتي تعني ذلك المستوى من الأجر الذي يؤمن ضرورات العيش للعامل ويمكنه من إعالة نفسه. ومن ثم فالأجور تتحدد على أساس أجر الكفاف، الذي يتحدد بمستوى أسعار المواد الغذائية الزراعية. فإذا ارتفع أو انخفض الأجر الطبيعي عن ذلك المستوى فإن آلية النظام وبصورة تلقائية تعمل على إعادته إلى مستواه الأدنى الضروري. وارتفاع الأجر عن مستوى أجر الكفاف حسب رأي ريكاردو يعني تحسن دخل العمال وبالتالي تحسن أوضاعهم، وهذا يؤدي إلى زيادة حالات الزواج، وبالتالي زيادة عدد السكان، وزيادة عدد السكان تعني زيادة عدد العمال الذين بدورهم يضغطون على الأجور، فتهبط عند أجر مستوى الكفاف. وإذا انخفضت الأجور أقل من مستوى أجر الكفاف فهذا يعني تردي الأحوال المعيشية للطبقة العاملة على شكل سوء في التغذية، وقلة الإنتاجية، يتبعه انخفاض حالات الزواج مما يؤدي إلى انخفاض

---

(1) شقير، لبيب، **تاريخ الفكر الإقتصادي**، مرجع سابق، ص ١٧٨.

(2) السبهاني، عبدالجبار، **الوجيز في الفكر الإقتصادي الوضعي والإسلامي**، مرجع سابق، ص٧٨– ٩٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عدد السكان فيصبح فائض في الطلب على العمال ونقص في العرض الأمر الذي يدفع الأجور للارتفاع عند مستوى أجر الكفاف[1].

ثالثاً: اثر نظرية مالثوس في رؤية الكلاسيك للتنمية:

وجدت نظرية مالثوس للسكان قبولا عاما عند الإقتصاديين الكلاسيك، حيث كانت الرؤية المالثوسية في مجال السكان أساس تحليل الكلاسيك لعملية النمو الإقتصادي. فالرؤية التشاؤمية المالثوسية لموضوع السكان اتضحت على نظرة الكلاسيك لمستقبل نمو الإقتصاد الرأسمالي إلى اقتصاد ساكن راكد. هذه النظرة لمستقبل النمو الإقتصادي الرأسمالي كانت نتيجة لعملية المزج بين نظرية التوزيع ونظرية السكان.

وعلى هذا النحو رسم الإقتصاديون الكلاسيك صورة الإقتصاد الرأسمالي في الأجل الطويل موشحة بالسواد نتيجة المزج بين نظرية التوزيع ونظرية مالثوس في السكان. ويعود مصدر تلك الصورة إلى سببين أساسيين هما[2]:

الأول: اتجاه معدل الربح نحو التدهور في الأجل الطويل لتزايد الأجور والريع.

والثاني: افتراض المرونة التامة لعرض العمل تجاه التغير في معدل الأجر طبقا لمبدأ مالثوس في السكان.

ومما سبق، نجد أن نظرية مالثوس قد تعرضت لإنتقادات شديدة تبلورت، في إغفال مالثوس للتقدم التكنولوجي في المجال الزراعي الذي ظهر أثره في تقليص حدة مفعول تناقص الغلة، بالإضافة إلى ذلك فلقد أثبت التاريخ عدم عموميتها. وعلى الرغم من ذلك فإن آثارها مازالت ماثلة في الفكر التنموي حتى الآن، لذا فإن هذه الدراسة هدفت إلى توضيح أثر تلك النظرية على الفكر الإقتصادي ومدارسه، بهدف بناء إطار فكري يعكس كيفية امتداد تلك النظرية إلى الفكر التنموي الإقتصادي الحديث. على أن ذلك الأسلوب الذي أشرنا إليه وان كان قد حمل في بعض طياته نقد للنظرية، فإن ذلك النقد لا يعدو عن كونه جزءا يسيرا من النقد الموجه إليها، لاعتقادنا أن تلك المسألة قد حسمت تاريخيا. وعلى الرغم من ذلك،

---

(1) المرجع السابق ص ٧٣، ويسري، عبدالرحمن، **تطور الفكر ..**، مرجع سابق، ص٢٠٠-٢٠١.

(2) يسري، عبدالرحمن، **تطور الفكر ...**، مرجع سابق، ص٢١٩ -٢٢١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهذا لا يمنع من أن نكون محايدين ومنصـــفين من تسجيل التقدير التالي لنظرية مالثوس في السكان.

إن جوهر نظرية مالثوس يتبلور في أن الزيادة في الأعداد السكانية ما لم يصاحبها زيادة متشابهة في مقومات العيش ستؤدي إلى نقص نصيب الفرد الواحد من المواد الغذائية، فقد أثبت التاريخ عدم صحتها لعدم تطبيقها على الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وهي الدول التي تفوقت على مشكلة الزيادة السكانية من خلال التقدم والتنمية. وأيا كانت هذه الحقيقة فإنها لا تطمس، فالناحية الإيجابية في نظرية مالثوس-على فرض صحة فروضها- تكمن في ضرورة توخي الحذر من الزيادة السكانية، لما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة متمثلة في نوعية الحياة الإنسانية وتدهور مستوى تقدمه وازدهاره الإقتصادي، وبذلك تكون نظرية مالثوس في السكان قد دقت ناقوس الخطر مسبقا على شكل تحذير وتنبيه يترجم بضرورة أخذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة تلك النتائج الخطيرة للزيادة السكانية إن لم يرافقها زيادة مماثلة في النمو الإقتصادي. ويمكن القول أن ما تشهده الدول النامية من زيادة سكانية تزيد عن معدل زيادة في الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات وانخفاض في متوسط دخل الفرد وانخفاض مستوى المعيشة، هذا التحذير من النتائج المترتبة على الزيادة السكانية هو محل تقدير للنظرية، لأنه دعوة صريحة على ضرورة تبني سياسات سكانية اقتصادية سليمة خاصة في دول العالم الإسلامي والالتزام بالضوابط الإسلامية للسكان والتنمية. ويستنتج مما سبق أن نظرية مالثوس عدت السكان عنصراً سلبياً على النمو الإقتصادي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني

المدرسة النيوكلاسيكية

تمثل هذه المدرسة التيارات الفكرية التي كانت سائدة في العالم الرأسمالي في الفترة (١٨٥٠-١٩١٤)، وتمتاز هذه الفترة بالديناميكية مقارنة بفترة الثورة الصناعية. وقد بنى أنصارها صرحهم الفكري على القواعد التي أسسها آدم سميث، وديفيد ريكاردو، بعد إزالة عناصر التناقض والصراع التي في المدرسة الكلاسيكية، وصبغها بالتفاؤل. وما يعنينا هو التعرف على بنيانها الفكري وأثره على المشكلة السكانية والنمو الإقتصادي.

المطلب الأول: تصور المدرسة النيوكلاسيكية للمشكلة السكانية والنمو الإقتصادي:

بداية، كانت تلك الفترة مليئة بتناقضات كثيرة ايجابية وسلبية، أما الإيجابية منها، فيمكن إجمالها بما يلي[١]:

١- اتساع تأثير الثورة التكنولوجية في الصناعة والزراعة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، محدثة زيادة في مستوى الإنتاجية وزيادة المساحة المزروعة ونمو الناتج المحلي الأمر الذي أدى إلى التخفيف من ضغط السكان على مستلزمات الحياة. وكذلك التقدم الذي طرأ على الفنون الإنتاجية والذي أدى إلى ارتفاع معدل الربح، وفي تراكم رأسمال والناتج المحلي[٢]. وخلق فرص عمل جديدة وعدم تراجع الريع إلى مستوى يأخذ بعده بالتناقص.

٢- سيطرة أغلب الدول الرأسمالية في تلك الفترة على الدول المتخلفة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وتشكلت بذلك الإمبراطوريات الاستعمارية الواسعة عبر البحار، وأمنت تقدمها وازدهارها من خلال حصولها على المواد الخام، والسلع الغذائية الرخيصة، وإيجاد أسواق واسعة تستوعب فائض إنتاج الدول الاستعمارية، عمالة رخيصة، مما أدى إلى تدفق الإستثمارات من البلاد الرأسمالية إلى المستعمرات نتيجة تدهور معدلات الأرباح فيها. وبذلك

---

(1) يسري، عبدالرحمن، **تطور الفكر...**، مرجع سابق، ص ٢٦٧ - ٣١١.

(2) دوب، موريس، **دراسات في تطور الرأسمالية**، مرجع سابق، ص ٢٩٠ وما بعدها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أصبحت هذه المستعمرات والدول التابعة لها في النظام الرأسمالي العالمي وأصبحت جزءا لا ينفك عنه[1].

٣- ساعدت تلك المستعمرات على التخفيف من حدة المشكلة السكانية التي تعاني منها الدول الأوروبية الرأسمالية في الفترة ما بين(١٨٥٠-١٩٠٠) والتي تميزت بحدوث نمو سكاني مرتفع رافقها بطالة وضغط على المواد الغذائية خصوصا في فترات الكساد، وكان الحل لهذه المشكلة الهجرة إلى المستعمرات[2].

نلاحظ مما سبق أن التقدم الفني وزيادة مستوى الإنتاجية، والمستعرات التي وفرت المواد الخام والمواد الغذائية بأسعار رخيصة، وارتفاع معدل الربح من الإستثمارات الخارجية، والهجرة الواسعة إلى المستعمرات، كلها عوامل أدت إلى نمو وتقدم الدول الرأسمالية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عملت على التخفيف من حدة المشكلة السكانية في تلك الدول.

وفي المقابل كانت هناك عدة عوامل أثرت سلبا على تقدم النظام الرأسمالي هي:

١- تردي الأوضاع المعيشية للعمال، من حيث انخفاض مستوى الأجور، وزيادة ساعات العمل، ظروف عمل قاسية، استغلال الأطفال والنساء، ومساكن غير صحية، وسوء مستوى التغذية والصحة العامة[3].

٢- تردي الأوضاع الإجتماعية نتيجة لتردي الأحوال المعيشية للعمال، فتفشت بينهم الرذائل وتعاطي الخمور والمخدرات والسرقة والدعارة...الخ. دون أي تدخل من الدولة، وسعى العمال إلى تحسين أحوالهم المعيشية والمطالبة بحقوقهم إلى أن انتهى الأمر إلى تشكيل نقابات عمالية تضمن لهم تلك الحقوق[4].

---

(1) جيرالد ماير، وروبرت بالدوين، **التنمية الإقتصادية- نظريتها، تاريخها، سياستها**، ترجمة يوسف عبدالله صائغ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٤ ، ص ٨٨ - ٩٠.

(2) المرجع السابق.

(3) دوب، موريس، **دراسات ...**، مرجع سابق، ص ٣٧٤ - ٣٧٥.

(4) المرجع السابق. وجان بيريو، **الثورة الصناعية**، ترجمة إبراهيم خوري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ص ١٩٩ - ٢٠١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- تعرضت الرأسمالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لازمات اقتصادية دورية خصوصا في انجلترا في الأعوام(١٨٤٧، ١٨٦٤، ١٨٧٣...)التي أظهرت الفجوة بين حجم الإنتاج وضيق السوق، فالمشكلة ليست هي زيادة الإنتاج، بل في توسيع الأسواق. حيث عجز الإقتصاد السياسي في ظل المدرسة الكلاسيكية، عن تفسير تلك الأزمات، والتي سببت مشاكل عديدة من أهمها، تدهور الإنتاج والكساد وتدهور كثير من الطاقات الإنتاجية وتعدد حالات الإفلاس. وعلى ضوء هذه الأزمات كانت المشكلة السكانية تعبر عن نفسها في صورة معدلات البطالة انخفاض الأجور الحقيقية ووجود أعداد من الناس بدون دخل.

٤- وكرد فعل تجاه هذه الأوضاع، ظهرت أفكار كارل ماركس وفريد ريش انجلز(البيان الشيوعي ١٨٤٨ والجزء الأول من رأس المال ١٨٧٦) والتي تناولت بالنقد اللاذع استحقاقات الإقتصاد السياسي الكلاسيكي، وإظهار قوانين الحركة للنظام الرأسمالي. وفي عام ١٨٦٢ تم تأسيس الدولية الأولى وهي أول تنظيم عالمي للحركة العمالية التي اتخذت من لندن مقراً لها[1].

وإزاء هذه العوامل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والأيديولوجية ظهر نخبة من المفكرين في مجال الفكر الإقتصادي بفكر جديد يطلق عليه المدرسة الكلاسيكية الجديدة النيوكلاسيك.

المطلب الثاني: رواد المدرسة النيوكلاسيكية والمشكلة السكانية:

ومن أشهر الإقتصاديين الذين ينتمون إلى تلك المدرسة:

١- ريتشارد جونز(١٧٩٠-١٨٥٥):

عارض نظرية ريكاردو في الريع برفضه اعتبار السكان متغير مستقل في تحديد مستوى الريع. فزيادة السكان تعتمد على تحسن أحوالهم المعيشية من خلال ممارستهم للموانع الوقائية، فجونز لا يؤمن بالصفة الأبدية لقانون الغلة المتناقصة، فالإنسان من خلال زيادة معارفه وعلومه وتطوير التكنولوجيا يستطيع ابتكار أدوات وأساليب إنتاجية تخفف من

(1) زكي، رمزي، المشكلة ...، مرجع سابق، ص ٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مفعول قانون الغلة المتناقصة، فالإنسان يتسم ببعد النظر والميل إلى تجديد حاجاته الضرورية والكمالية مما يدفعه إلى الحد من تكاثره طواعيه[1].

٢- يوهان فون تونن(١٨٢٦-١٨٦٣):

إن التغير السكاني عنده يؤثر على الأجور من ناحيتين، الأولى: من خلال زيادة الطلب الكلي ومن ثم استخدام مواد أقل جودة، وبالتالي خضوع الإنتاج لقانون الغلة المتناقصة. والثانية: من خلال ما تحدثه الزيادة السكانية من زيادة في عرض العمل. وفي كلا الناحيتين تثور مشكلة الإنتاجية الحدية المتناقصة[2].

٣- وليم ستانلي جيفونز(١٨٣٥-١٨٨٢):

إستبعد وليم ستانلي موضوع السكان من تحليله لنظرية التوزيع وتم رفض نظرية رصد الأجور ونظرية اجر الكفاف، ورأى أن الأجور تتحدد بناءاً على الإنتاجية الحدية لعنصر العمل مثل(فون تونن)[3].

٤- جون كيرنس(١٨٢٣-١٨٧٥):

إعتقد أن زيادة السكان نتيجة عمل قانون الغلة المتناقصة، سوف تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ولكنه رأى إمكانية مواجهة ارتفاع الأسعار من خلال التقدم الفني، مع تحفظه على مدى قدرة التقدم الفني من مجاراة النمو السكاني. واعتقد أيضاً بأن الحد من الأعداد السكانية سوف يحدث نتيجة تحسن شروط الحياة والعمال. وخلص إلى أن حجم السكان يتوقف على الظروف الإقتصادية للبلد، لأنه متغير من الدرجة الثانية في التحليل الإقتصادي، بسبب اعتماده على الأحوال الإقتصادية العامة للمحيط الذي يعيش فيه[4].

---

(1) المرجع السابق، ص ٨٧.

(2) زكي، رمزي، **المشكلة ...**، مرجع سابق، ص٨٧، نقلاً عن:

John von Tunen; " **Der isolierte Staat in Beziehung auf Landwritschaft und Nationlkonomie**", reprinted in: Samuing Sozialwissenschaftlischer Meister, No, 13, Jena, Ficher 1930 .

(3) المرجع السابق، ص٨٨.

(4) زكي، رمزي، **المشكلة السكانية**، مرجع سابق، ص٩٠-٩١، نقلاً عن:

John Cairnes ; " **Some Leading Principles of Political Economy**, " Newyork, Harpers, 1874

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥- هنري كاريه(١٧٣٩-١٨٧٩):

خالف نظرية مالثوس في السكان، ورفض نظرية ريكاردو في الريع، واختلف مع الإقتصاديين الذين قالوا بقانون الغلة المتناقصة[١]. وتعود وجهة نظره التي خالف فيها ريكاردو في نظرية الريع إلى أن السكان قاموا بزراعة الأراضي الأقل خصوبة وليست الخصبة كما افترض ريكاردو، ووجهة النظر هذه تمثل تنكر لقانون الغلة المتناقصة في نظرية ريكاردو في الريع. وبهذا يرى أن التزايد السكاني لا يشكل أية مشكلة في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي.

٦- هنري جورج(١٨٣٩-١٨٩٧):

رفض هنري نظرية مالثوس في السكان معتبرا إياها أحد الأخطاء الكبرى في المدرسة الكلاسيكية، معتقدا أن ذلك الفكر كان موجها ضد مطالبة الطبقات العاملة لزيادة أجورها، لأنه أحد المدافعين بشده عن الطبقة العاملة وناقدا للنظام الرأسمالي[٢]. ورأى بأن السبب الرئيسي لانخفاض الأجور وظهور الفقر والبؤس ليس تزايد السكان، وإنما الظلم، والإضطهاد الواقع على العمال. وكان يرى أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة تقسيم العمل وزيادة حجم الإنتاج، ورفع مستوى المعيشة، خاصة مع وجود العدالة في التوزيع[٣].

وكذلك رفض قانون الغلة المتناقصة، لأنه رأى أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة حجم الناتج بمعدل أكبر من معدل زيادة عنصر العمل، وأن سبب الارتفاع في الريع يعود إلى المساوئ الإجتماعية الناتجة عن النظام الرأسمالي. ورأى أن العدالة وتحسن مستوى المعيشة، تدفع الناس إلى تنظيم أعدادهم بشكل طوعي للمحافظة على مستوى معيشتهم.

٧- وليام ديلون:

---

(1) زكي، رمزي، **المشكلة السكانية**، مرجع سابق، ص ٩٢ – ٩٣.

(2) روبرت هيلبرونر، **قادة الفكر الإقتصادي**، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢١٠ – ٢١١.

(3) المرجع السابق .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إنتقد نظرية التوزيع للمجتمع بسبب قيامها على قوانين بعيدة عن الحقيقة، مثل قانون مالثوس في السكان، وقانون ريكاردو في الريع، وقانون الأجور الذي كان ينص على أن معدلات الأجور تعتمد على النسبة بين رأس المال والسكان العاملين. وانتهى إلى أن مستوى الأجور يتحدد بناءاً على مستوى معيشة العمال، وأن الأجور تعتمد على الناتج الذي ينتجه عنصر العمل.

٨- هنري سيد جويك(١٨٣٨-١٩٠٠):

أيد مالثوس في أن السكان يتزايدون بشكل أكبر من تزايد الغذاء. ولكنه يرفض قول مالثوس بأن إعادة التوازن بين هذين المتغيرين يتم فقط من خلال الموانع الوقائية والموانع الإيجابية.[1] لأنه يرى أن التزايد في عدد السكان عن حد معين من الكثافة يؤدي إلى عمل قانون الغلة المتناقصة، حيث ينخفض متوسط إنتاجية العامل. وانتهى إلى أن التقدم التكنولوجي وزيادة تراكم رأس المال من الممكن أن يخففا من حدة مفعول الغلة المتناقصة.

٩-الفريد مارشال(١٨٤٢-١٩٢٨):

بالنسبة للقضية السكانية، فإنه كان يرى أن النمو السكاني قد يزيد من حجم الثروة من خلال زيادة إنتاجية الأراضي الفقيرة بالتعاون مع عنصري رأس المال والتقدم الفني، وباستمرار تزايد السكان يمكن التقليل من مفعول الغلة المتناقصة لفترة طويلة من خلال اكتشاف أراضي جديدة، ومن خلال توسيع شبكة المواصلات البرية والبحرية وخطوط السكك الحديدية نتيجة تقدم المعارف والقدرات التنظيمية. وكان يرى أن التقدم في المعارف والفنون الإنتاجية تصل في المدى الطويل إلى قانون ثبات الغلة مع تزايد السكان، ما لم ينتج عن الكثافة السكانية المرتفعة أضرار صحية، وكان يعتقد بأنه يمكن مواجهة قانون الغلة المتناقصة من خلال تأمين المواد الخام والطعام من الخارج من خلال الإمكانات الضخمة في

---

(1) زكي، رمزي، المشكلة السكانية، مرجع سابق، ص٩٧-٩٨ ، نقلاً عن:
Henery Sidguik, " **The Principles of Political Economy**, London, 1883.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستعمرات البريطانيه في ذلك الوقت. وكان يعارض وجهة نظر الكلاسـيك المتشائمة بشأن الركود الإقتصادي الذي يهدد النظام الرأسمالي[1].

المطلب الثالث: خلاصة فكر النيوكلاسيك تجاه النمو السكاني في النمو الإقتصادي:

وعلى ضوء ما سبق، يمكن لنا أن نستخلص رؤية وتصور المدرسة الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيك) عن المشكلة السكانية وأثرها في النمو الإقتصادي فيما يلي:

١- أن أغلب آراء اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية الجديدة عن القضية السكانية والنمو الإقتصادي، تتبلور بعدم قناعتهم من وصولها إلى مستوى التشاؤم الذي رسمه مالثوس، مع قناعتهم بقانون الغلة المتناقصة كنطاق عام يحكم الإنتاج.

٢- إتفقوا على نقد نظرية مالثوس، والانتقال من جو التشاؤم إلى جو التفاؤل بشأن التزايد السكاني ونتائجه على النمو الإقتصادي.

٣- رأوا وجود علاقة بين السكان والإنتاج. فتأثير التزايد السكاني في حجم الإنتاج يعتمد على عرض عوامل الإنتاج الأخرى ودرجة التطور الإقتصادي للدول.

٤- يرى بعضهم إمكانية مواجهة مفعول الغلة المتناقصة من خلال التغير الذي يحدث في العوامل الأخرى، مثل رأس المال، وزيادة مهارة العمل، والتحسينات الفنية..الخ.

٥- تحدثوا عن الحجم الأمثل للسكـان، فقد ميز فيلهم روشر بين حالة (الإزدحام السكاني) وحالة (الخفة السكانية)، وهذه التفرقة دفعت الكثير من الإقتصاديين إلى الإعتقاد بوجود حالة أفضل بين تلك الحالتين. لم ينشغل الإقتصاديون النيوكلاسيك بالأجل الطويل مثل الكلاسيك، حيث انصبَّ اهتمامهم على الأجل القصير أثناء دراستهم للأسعار وتخصيص الموارد، وسلوك المستهلك، وسلوك المنتج في التحليل الجزئي. وقدموا النظام الرأسمالي على أنه نظام يحقق التوافق والإنسجام بين كافة الطبقات[2].

---

(1) يسري، عبدالرحمن، **تطور الفكر...**، مرجع سابق، ص ٢٠٣ – ٢٠٤.

(2) المرجع السابق، ص ٢٦٧ – ٣١١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثالث

المدرسة الكينزية

ما أن جاء القرن العشرين، حتى كان الحديث عن المشكلة السكانية، قد انتهى من قبل الإقتصاديين في العالم الرأسمالي، في الوقت الذي شهد فيه هذا القرن نمواً إقتصادياً وانخفاضاً في معدلات النمو السكاني في أغلب الدول الرأسمالية، مما أدى إلى إبعاد الفكر المالثوسي بالكامل عن الإقتصاد السياسي.

المطلب الأول: النظرية العامة لكينز والقضية السكانية:

شهد الربع الأول من القرن العشرين الحرب العالمية الأولى بين الدول الرأسمالية، وخلفت تلك الحرب تغيرات كبيرة، اقتصادية وسياسية واجتماعية وجغرافية، إلا أن الإقتصاديين لم يكترثوا بتلك التغيرات ونظروا إلى الحرب وآثارها الإقتصادية والإجتماعية على أنها أمر طارئ[1].

وقد أدى الكساد الكبير(١٩٢٩-١٩٣٣) إلى التشكيك بآليات السوق وقدرتها على إحداث التوازن تلقائياً نتيجة تدهور الإقتصاد الرأسمالي، وظهور البطالة، وإفلاس العديد من المؤسسات، وانخفاض مستويات الدخول والإستثمار إلى جانب انهيار نظام النقد الدولي.

وكان اللورد جون مينرد كينز قد كرس جهده لبحث هذا الوضع، وخلص من دراسته بتقديم كتابه(النظرية العامة في التوظيف الإستثمار والنقود)عام ١٩٣٦[2].

عرضت النظرية العامة لكينز، رؤيته وتصوره فيما يتعلق بالمسألة السكانية والنمو الإقتصادي، وتلك المسألة كانت عند كينز مختلفة عن الكلاسيك والنيوكلاسيك لأنه لم يعالجها بشكل مستقل، فقد عالجها من خلال مسألة العمالة والبحث عن المحددات والأوضاع التي

---

(1) شقير، لبيب، **تاريخ الفكر الإقتصادي**، مرجع سابق، ص ٢٢٣ – ٢٢٤. ورمزي، زكي، **المشكلة السكانية**، مرجع سابق، ص ١١٩-١٢٠.

(2) J.M.Keynes, " **The General Theory of Employment, Interest and Money** ", Macmillan, co.LTD.London 1964 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحدث البطالة وعدم التوظف التي كانت تحتل المرتبة الأولى في تحليله، والآلية التي تعمل بها النظام الرأسمالي، بهدف تحقيق التوظف الكامل في ظل وضع مستقر(بدون تضخم).

فقد اعتبر أن الزيادة السكانية عامل محفز للنمو الإقتصادي، لأن النمو السكاني يصاحبه تزايدا في حجم الطلب الكلي الفعال، وبالتالي يشكل عاملاً دافعاً لزيادة الإستثمار والدخل والتشغيل، حيث كان تركيزه منصبا على دراسة وتحليل محددات مستوى الدخل القومي وما ينتج عن هذا المستوى من استهلاك واستثمار وتشغيل، بهدف إيجاد حل لأزمة النظام الرأسمالي بسبب الفجوة بين فائض الإنتاج والبطالة التي تقود النظام نحو الركود[1].

لقد كان التشغيل الكامل للعمال أمر مفروغ منه قبل ظهور نظرية كينز نتيجة عمل قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن كل عرض يخلق طلب، باستثناء نوعين من البطالة هما البطالة الإرادية التي تحدث بسبب عدم قبول العمال لأجر يعادل إنتاجهم الحدي، والبطالة الإحتكاكية، وباستثناء هذين النوعين من البطالة، فحدوث البطالة في أي قطاع تعني أن عرض العمل أصبح أكبر من الطلب عليه، مما يحفز المنتجين على استخدام أكبر عدد ممكن من العمال طالما أن إنتاجيتهم الحدية أكبر من أجرهم، وفي ظل المنافسة الكاملة ورخص الأيدي العاملة فهذا يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار السلع المنتجة، وزيادة الأرباح.

لقد اعتبر كينز أن حالة التشغيل الكامل التي افترضها الكلاسيك والنيوكلاسيك ما هي إلا حالة خاصة ومحدودة، وأن التوازن الإقتصادي في تصوره يحدث عند مستويات متنوعة من التشغيل تقل عن مستوى التشغيل الكامل، فحجم العرض الكلي وبالتالي الناتج الكلي يتحدد بناءا على الطلب المتوقع(الطلب الفعال)، وبذلك يكون حجم القوى العاملة المستخدمة متناسب مع حجم الطلب الكلي الفعال زيادة ونقصا. فزيادة تشغيل العمال تعني زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، والطلب الفعال ينقسم إلى الطلب على سلع الإستهلاك(العامة والخاصة)، وسلع الإستثمار (العامة والخاصة)[2].

---

(1) زكي، رمزي، **المشكلة السكانية**، مرجع سابق، ص ١٢٢ – ١٢٣.

(2) جون مايندرد كينز، **النظرية العامة**، مرجع سابق، ص ٦٣ – ٦٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتعزى التقلبات التي تصيب الدخل القومي وما يصاحبها من تغيرات في سوق العمل إلى الفجوة ما بين الإدخار الكلي والإستثمار الكلي. ومن ثم فإن تساوي الإدخار مع الإستثمار شرط ضروري لتوازن الدخل القومي في أية فترة من الزمن، حسب المعادلات التالية:

الدخل القومي= الإستهلاك +الإدخار ..... (١)

الدخل القومي= الإستهلاك +الإستثمار .....(٢)

الإدخار = الإستثمار.....(٣)

لقد آمن الكلاسيك والنيوكلاسيك تأسيساً على قانون ساي للأسواق في أن التعادل بين الإدخار والإستثمار مسألة حتمية. فحسب وجهة نظرهم فإن الإدخار لا تعتبر تسرباً من الدخل القومي وبالتالي لا يؤثر في وصول الدخل القومي إلى حالة التشغيل الكامل، لأن لا سبيل أمام الإدخار إلا الإستثمار. وهذا يعني أنهم لم يميزوا بين العوامل التي تحدد قرارات المدخرين وتلك التي تتحكم في تحديد قرارات المستثمرين، فكلتا المجموعتين تخضع لعوامل محددة.

إلا أن كينز فرق بين الميل للإدخار والميل للإستهلاك والميل للإستثمار. نتيجة اختلاف العوامل التي تحدد قرارات الأفراد عند قيامهم بالإدخار عن العوامل التي تحدد قراراتهم عند قيامهم بالإستثمار. ومع ذلك فإنه يرى أن التوازن في الدخل القومي يحدث عند تعادل الإدخار والإستثمار، فإذا كان الإدخار أكبر من الإستثمار فهذا يعني انخفاض الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي بسبب التسرب من دورة الإنفاق الكلي. فيحدث فائض في المخزون السلعي، إنخفاض في الأسعار، إنخفاض الأرباح، نقص في الناتج، وزيادة معدلات البطالة، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل القومي الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الإدخار حتى يتعادل مع حجم الإستثمار في نهاية فترة الركود (الإنكماش)، ويحدث هذا التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل.

وأما إذا كان الإستثمار أكبر من الإدخار فيحدث العكس، لأن ارتفاع الإستثمار عن الإدخار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، مما يؤدي إلى حدوث انخفاض في المخزون

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السلعي، وارتفاع في المبيعات، وتزايد الأسعار والأرباح. ولمواجهة الطلب المتزايد يتم تشغيل كل الطاقات المعطلة من قبل المنتجين. ويرتفع بذلك حجم الناتج القومي، مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الإدخار إلى أن يتعادل مع حجم الإستثمار في نهاية فترة الإنتعاش. مما يؤدي إلى حدوث انتعاش اقتصادي بسبب ارتفاع مستوى الإستثمار الذي تؤدي إلى ارتفاع في التشغيل وانخفاض معدلات البطالة وربما اختفائها.

المطلب الثاني: خلاصة فكر المدرسة الكينزية تجاه القضية السكانية:

والخلاصة، فإن المشكلة السكانية معبراً عنها في مشكلة البطالة عند كينز، تتعلق بالسياسات والوسائل الخاصة التي تؤدي بالنظام الرأسمالي إلى عدم الاستقرار، بسبب الفجوة القائمة بين الإدخار والإستثمار. وان لم يكن قد أشار إليها صراحة، لكن تحليله كان بمثابة البداية نحو فهم صحيح لطبيعة تلك المشكلة في النظام الرأسمالي.

وإذا كان كينز قد حلل مهمة(الإنفاق العام الإستثماري) كمولد للدخل القومي وسبب لزيادة التشغيل، فإن الكينزيين الجدد، حاولوا تحديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق لكي يتم المحافظة على مستوى التشغيل الكامل. وانتهوا إلى أن معدل النمو الإقتصادي الذي يُحقق توازن الإقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل، يتوقف على تراكم رأس المال والنمو السكاني والتقدم الفني.

وقد بين ألفن هانس[1]،أن الركود طويل المدى يرجع إلى انخفاض فرص الإستثمار أمام الرأسماليين، وهذا لم يكن موجودا من قبل. ويعزي هانس نمو الرأسمالية وزيادة مستوى الدخل والتشغيل التي كانت سائدة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى تزايد فرص الإستثمار بسبب العوامل التي عملت على ارتفاع حجم الطلب الكلي الفعال وهذه العوامل هي:

١- تزايد النمو السكاني.

---

(1) زكي، رمزي، **المشكلة السكانية**، مرجع سابق، ص ١٣٥ – ١٣٦، نقلاً عن:

A.Hansen; " **Growth or Stagnation in the American Economy?,in**" Review of economics and Statistics" xxvi, No.4,Nov,1954.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢- الإختراعات التكنولوجية.

٣- التوسع الجغرافي للرأسمالية (السوق).

وقد تلاشت هذه العوامل مع الزمن، ومن ثم أصبح النظام الرأسمالي غير قادر على تحقيق مستوى النمو الذي يحقق التشغيل الشامل في الأجل الطويل، لذلك يجب أن تتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتحقيق التشغيل الشامل.

وعلى هذا النحو فإن نظرية الركود في الأجل الطويل تشير إلى أثر تباطؤ النمو السكاني على تراكم رأس المال، حيث نلاحظ أن ألفن هانس مثل كينز، إعتبر أن الزيادة السكانية عامل هام في دفع الإستثمار لأنها تعمل على توسيع حجم السوق وعرض العمل واختلاف متطلبات الناس وحاجـاتهم وكلها عوامل تعمل على تراكم رأس المال. فالمدرسة الكينزية أخذت موقفاً ايجابياً من النمو السكاني، وأثره الإيجابي على تراكم رأس المال، وأبدوا كذلك قلقهم إزاء تباطؤ النمو السكاني في القرن العشرين. ومما سبق يستنتج من نظرية كينز العامة أن أثر النمو السكاني على النمو الإقتصادي ايجابياً، لأن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال الذي يؤدي إلى زيادة الإستثمار والدخل والتشغيل الذي يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

النظريات السكانية – دراسة تحليلية

ويحتوي على المباحث التالية

المبحث الأول

النظريات البيولوجية للسكان

المبحث الثاني

النظريات الثقافية للسكان

المبحث الثالث

النظريات الإقتصادية للسكان

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثالث

النظريات السكانية – دراسة تحليلية

إن ديناميكية النمو السكاني كانت محل اهتمام كبير من قبل المعنيين لما لهذه الديناميكية من علاقة متبادلة مع التنمية، كما أن فهم هذه الديناميكية يعتبر مفتاح الحل لفهم العلاقة بين النمو السكاني والتنمية. وهنا تبرز أهمية ودور" نظريات السكان" من أجل فهم العوامل المهمة التي تحدد النمو السكاني. وهذا لا يعني التقليل من أهمية معدلات الوفيات والمواليد والهجرة في تحديد اتجاه زيادة عدد السكان. وتقسم النظريات السكانية إلى ثلاثة أقسام بيولوجية، ثقافية، وإقتصادية كما يلي:

المبحث الأول

النظريات البيولوجية للسكان

لعل الاستعانة بالنظريات البيولوجية التي تفسر وتكشف استمرارية نمو الكائنات الحية من شأنه أن يساعد في بناء نظرية سكانية صحيحة، فتلك النظرية تبين أن الخصوبة ترتبط ارتباطاً عكسياً مع كثافة السكان عندما تكون جميع الظروف متشابهة، وتبين كذلك اختلاف الخصوبة بالنسبة إلى أنواع السكان بعد الإحاطة بأن هذا الفراغ (الكثافة) ليس له اعتبار كمي وإنما له اعتبار كيفي من خلال المجال الحيوي لإعالة السكان ونموهم. لقد لوحظ من خلال التجارب التي أجريت من قبل علماء[1] البيولوجيا على كائنات حية متنوعه أنه ضمن الدورة

---

(1) لقد بنى علماء البيولوجيا هذه التفسيرات بشأن التكاثر في الكائنات الحية شأنها في ذلك شأن التكاثر في البشر، على افتراض مفاده أن الكائنات الحية عموما والبشر بشكل خاص هم متغير مستقل له قوانينه الخاصة التي تنظم تغيره وتتحكم في اتجاهات نموه من خلال قوى داخلية تظهر بشكل آلي وتلقائي تحد منه، وتعيد التوازن بين الجنس الذي يتكاثر والمحيط الذي يعيش فيه هذا الجنس. وهذا الحد المعين تحدده درجة الكائنات السكانية والحيز الذي يعيش فيه.
RoyO.Greep(ed);" **Human Fertility and Population Problem** " Schenk man Publishing Inc, Cammbridge, Massachnestts. 1963.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الواحدة والحيز المحدود يبدأ النمو ببطء في الفصل الأول من الدورة، ولكن الزيادة المطلقة تزداد بانتظام في كل وحدة زمنية حتى تصل إلى القمة عند منتصف الدورة. ثم يبدأ معدل الزيادة بالتناقص بعد هذه النقطة حتى تنتهي الدورة[1]. ومقدار الزيادة الذي يحدث في مجتمع محدد يتناسب مع:

أ) الحجم المطلق الذي تصل إليه الزيادة في بداية المرحلة قيد البحث.

ب) كمية الموارد المتاحة التي تستهلك في المجتمع لإعالته.

ويلاحظ أن القانون العام الذي ينظم فترة حياة النبات أو الحيوان في حالة تعرضه لآفات أو خطر، من الطبيعة يطلق عليه التحصين، بمعنى أنها تتحصن ضد الآفات والأخطار من أجل بقاء النوع واستمرار وجوده بزيادة الخصوبة، ويحدث هذا التحصين كلما تعرض الكائن الحي إلى خطر نقص الغذاء الكافي[2]. وهذا يعني تفاوت نسبة الخصوبة على حسب درجة التغذية حيث يتناسب عكسياً مع درجة التغذية، وينطبق هذا على النبات والحيوان، ومن خلال هذا القانون يمكن تفسير اختلاف معدلات الخصوبة داخل الدولة في الإطار الدولي، ففي محيط الدول يفسر قلة التناسل عند الأغنياء، وزيادة معدلات المواليد عند الطبقات الفقيرة بصفة دائمة في حين اعتدال نسبة المواليد بين الطبقات المتوسطة الدخل[3]. ويستنتج من تحليل لنظريات البيولوجية ان السكان متغير مستقل عن النمو الاقتصادي، ويسجل للنظريات البيولوجية:

١) مساهمتها في بيان دور زيادة السكان في زيادة الرقي البشري والتقدم.

٢) بينت انه إذا تجاوزت زيادة عدد السكان الحد (الموارد) بحيث تهدد بقاء الإنسان، فإن الإنسان قادر على تخفيض قدرته على التكاثر الى القانون البيولوجي، واختلاف معدلات

---

(1) علمان، هال، مشكلة تضخم السكان، أخطر مشكلة تهدد عالم اليوم، ترجمة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٠٠ – ١٠٢.

(2) المرجع السابق.

(3) زكي، رمزي، المشكلة السكانية، مرجع سابق، ص ١٤٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخصوبة إنما يرجع إلى تطور الصفات المميزة في الطبقات الراقية. إلا أننا نخالف الآلية الذاتية، والتي من خلالها يعمل الإنسان على تخفيض توالده.

٣- إن تعقيد الحياة الإجتماعية والتنظيم الإجتماعي يجعل الإنسان يبذل جهوداً إضافية للمحافظة على حياتة الذاتية، من خلال خفض قدرته على التوالد.

المبحث الثاني

النظريات الثقافية للسكان

تحتوي النظريات الثقافية على ديناميكية ظاهرة الخصوبة التي ترجع إلى عوامل مختلفة مادية وغير مادية من الناحية الثقافية، وتقدم تفسيرا لمعدل الخصوبة، وهذه النظريات تقر بأثر العوامل النفسية على الخصوبة، وتقول بتطورها بفضل الثقافة الحالية، نتيجة تأثير البيئة المحيطة، ولا يعني هذا إغفال أهمية العامل الإقتصادي حيث تعتبره عامل ثانوي له أهمية خاصة. وتستند النظريات الثقافية في تفسيرها لمعدل الخصوبة عند الإنسان على نظريات الإرتقاء الإجتماعي.

نظريات الإرتقاء الإجتماعي:

١- النظرية الارادية:

ترجع النظرية الارادية معدل الخصوبة سواء كان عالياً أو منخفضاً لإرادة الفرد ورغبته في التقدم. والإرتقاء الإجتماعي يبين رغبة الفرد إلى الظهور في مجتمعه، لكن مع وجود هذه الظاهرة في جميع الجماعات المتحضرة والتي لا تعمل بنفس القوة في كل مكان. لكنها ضعيفة في المجتمعات التي تحكمها أنظمة تحد من انتقال الأفراد من طبقة إلى أخرى، وفي مثل هذه المجتمعات تكون الخصوبة عالية لوجود عوائق تحول بين الفرد وبين التقدم الشخصي، فينعدم الدافع الشخصي، ونتيجة غياب فكرة التقدم فإن الفرد يكون منقادا لغرائزه كالحيوان، على عكس الإرتقاء الإجتماعي الذي يكون أثره كبيراً على الجماعات التي تتميز بسهولة تطورها الإجتماعي إلى حد كبير حيث يكون معدل الخصوبة منخفضاً، ويكون الأبناء

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عائقاً يقلل من قدرة الفرد على التقدم وتحقيق أهدافه بإعتبارهم عبئاً ثقيلاً على الآباء[1].

وعلى أي حال فإنه يسجل لنظرية الإرتقاء الإجتماعي ما يلي:

١- علاقة الخصوبة علاقة عكسية مع الإرتقاء الإجتماعي.

٢- ويتأسس على ذلك أن زيادة معدل المواليد عند الفرد يتناسب عكسيا مع درجة تطوره ورفاهيته.

ويرى الباحث أن نظرية الإرتقاء الإجتماعي ليست مقبولة اسلامياً، لأنها تقيس الرقي الإجتماعي بمقاييس مادية مجردة، وتصور التقدم البشري على أنه مجرد صراع نحو البقاء والأصلح فيه للأقوى، وتنشر مبدأ الأنانية عند البشر، لأنها تصور التقدم البشري على أنه صراع نحو البقاء والأصلح فيه لمن اقوى. فالإنسان يمكن أن يتقدم ويتطور كما ونوعاً من خلال المنهج الإسلامي ضمن قيود وضوابط شرعية، قال تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾[2].

٢- نظرية الإختيار:

تنص هذه النظرية على أنه بإمكان زيادة النسل البشـــري وزيادة الترف أن يسيرا جنباً إلى جنب، وهي مبنية على الإفتراض التالي، إن إتباع الحزم يؤدي إلى سعة العيش وقلة النسل للقادرين على الحزم، لأن سلوك الإنسان لا يتحدد في حاجته للطعام بل بعوامل أخرى نفسية...، فعملية وأد البنات ناتج عن الكبرياء وليس بسبب نقص الطعام، كما أن الأم قد لا تضحي بجمالها من أجل تربية أبنائها.

وكذلك تعتبر الثروة حافزا في تحديد النسل بين الطبقات الغنية حيث تعزز الثروة مكانة الأفراد ومركزهم الإجتماعي في المجتمع، لذلك عملت الأسر الثرية على إنجاب عدد قليل من الأطفال حتى يبقى الأبناء مالكين لمساحات واسعة من الأرض الزراعية، ومالكين لرؤوس أموال كبيرة عند تقسيم التركة بين الورثة بهدف المحافظة على مستواهم الإقتصادي كما حدث في ألمانيا، ولعل نظرية اليهود في الخصوبة ترتكز على قلة عددهم، والسبب يعود

---

(1) العدل، أنور عطية، السكان والتنمية، مرجع سابق، ص ٣١.

(2) سورة الحجرات: آية ١٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لنزعتهم المادية، فزيادة الإنجاب تهدد المستوى الإقتصادي للأسرة، وتنطبق هذه النظرية على اليهود بشكل عام ما عدا اليهود المتدينين.[1].

فنظرية الإختيار تستبعد أن يكون العامل قادراً على تحديد النسل على عكس الرجل المثقف، لأن العامل غير قادر على التوفيق بين وضعه الحالي وحسن مستقبله وحاجته إلى الحزم وبعد النظر، وعجزه عن تحقيق مستوى كبير من الرفاه[2].

ومما سبق يسجل لنظرية الإختيار ما يلي:

1- إن العوامل التي تؤثر في تحديد السلوك الإنجابي للإنسان ليست مقتصرة على العوامل المادية ونقص الغذاء فحسب، بل يصاحبها عوامل أخرى مهمة تتمثل بالعوامل النفسية التي تتمثل في إرادة الإنسان، والحزم والقدرة على عقد موازنة بين الوضع الحالي لحجم الأسرة والوضع المستقبلي لها والذي قد يكون مصحوب برفاه أكبر في العيش فيما إذا أحسن الإختيار.

٢- أخذت في الإعتبار الثقافة التي تعطي الرجل العاقل إستعدادات عقلية تمكنه من كبح جماح نفسه وتعطيه القدرة على الحزم والإرادة واتخاذ قراراته السليمة بعكس الرجل العاطفي.

مما تقدم، فإن نظرية الإختيار فيما ذهبت إليه في تفسير الخصوبة محل تحفظ، لأن المنهج المادي البحت ليس قادراً على تحديد إرادة الإنسان، فإرادة الإنسان حسب المنهج الإسلامي هي تؤسس على اعتبارات وضوابط مصدرها الدين الحنيف.

٣- نظرية نمو الشخصية الفردية:

في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ظهر قانون جديد يبين أنه في كل مجتمع توجد إمكانية لأن تتطور الشخصية (الفردية) تطورا كبيرا، بحيث لا يؤدي تقدم النظم الإشتراكية إلى القضاء على عدم المساواة في توزيع الثروة، حيث يتوازن معدل المواليد مع وسائل

---

(1) يسري، عبدالرحمن، الربا والفائدة رد على المدافعين عن فوائد البنك، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٨٣ – ٨٦.

(2) العدل، أنور عطية، السكان والتنمية، مرجع سابق، ص٣٥ – ٣٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

العيش، لأن الإختلافات المادية الناتجة بسبب التغير الديمغرافي سوف تؤدي إلى الخوف والهلع كما كان الحال عند الكلاسيك، وتعتبر نظرية(نمو الشخصية الفردية) بأن النظرية البيولوجية قد قدمت مساهمة كبيرة تدل على أن الفردية والإنتاج متناقضان من حيث المبدأ، ويترتب على هذا القانون أن أكثر الأجناس البشرية تطورا هي أقلها تناسلا. ولهذا فإن التنظيم الإجتماعي له أهمية كبيرة من أجل تأمين الطريق للوصول إلى القمة الفردية[1]. وعليه يسجل لنظرية(نمو الفردية الشخصية):

المجتمع المثالي هو المجتمع الذي تتوزع فيه الثروة بين أفراد الشعب ويزداد فيه مفعول نظرية الإرتقاء الإجتماعي وهذا ما ذهب إليه (نتي) في نظريته التي جمعها من مصادر مختلفة. بيد ان هذا التقرير لنظرية نمو الفردية الشخصية مرفوض من قبل الباحث، فالثروة يجب ان تتوزع بناءاً على قواعد ومبادىء ربانية المصدر، وليس بناءاً على انظمة وضعية.

٤- نظرية زيادة الرخاء :

يقرر(برنتانو) أن الإنسان يميل بطبعة إلى اللهو ويرجع اختلاف معدلات الخصوبة بين طبقات المجتمع المتباينة إلى اختلاف مجالات اللهو المتاحة لهذه الطبقات. وعلى ذلك فإن نظرية الميل إلى اللهو تعتمد على القدرة الإقتصادية التي تزيد من نصيب الغني من اللهو المتاح. فاختلاف العقائد والموطن ومحل الإقامة والعمل، تؤدي إلى اختلاف معدلات الخصوبة. وهذه ترجع إلى تباين مستوى الرخاء المادي[2].

ويقرر(برنتانو) إن تحديد نسب الخصوبة في الطبقات الغنية ليس بفضيلة مخالف رؤية (مالثوس)، فهو يرى أنه عند تخيير الفرد بين لذتين فعندما يختار أحدهما، فهذا الإختيار لا يعتبر اختيار أدبيا أو غير أدبي. فالفرد يحدد حجم أسرته عند ذلك الحد الذي تسبب أي زيادة إضافية نقص في ملاذ الحياة التي يتمتع بها، ولا يعني خفض معدل الخصوبة الذي ترافقه

---

(1) العدل، أنور عطية، السكان والتنمية، مرجع سابق، ٣٧ – ٣٨.

(2) العدل، أنور عطية، السكان والتنمية، مرجع سابق، ص ٣٩، نقلاً عن:

Brentano, " The Doetrine of Malthus on the increase of Population During the last Decades , Economic Journal , September .1910. P. 384.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

زيادة في الرفاه عدم الرغبة في مباشرة الحياة الزوجية، التي هي العامل الرئيسي لمتعة الفقراء، وأن جهلهم باستخدام وسائل منع الحمـــل تؤدي إلى انتشار أسر كبيرة. فمعدل زيادة الخصوبة بين الفقراء تعود إلى الجهل وليس إلى المتعة.

ويسجل للنظريات الثقافية تأكيدها على أن التقدم في المستوى الإجتماعي والإقتصادي يؤدي إلى إنخفاض معدل الخصوبة، فالنظريات الثقافية اعتبرت النمو السكاني متغير تابع للمحيط الإجتماعي والإنتاجي الذي يعيش فيه، وهنا نستطيع القول ان هذا التحليل له وجاهته، على عكس النظريات البيولوجية التي اعتبرت أن النمو السكاني متغير مستقل يتحكم بتكاثره ذاتيا بمعزل عن محيطه الإنتاجي والإجتماعية. والباحث يرفض تقرير(برنتانو) في نظرية زيادة الرخاء في ان الإنسان يميل بطبعه إلى اللهو الذي هو نتاج اختلاف معدلات الخصوبة بين طبقات المجتمع. يلاحظ من التحليل السابق للنظريات البيولوجية والثقافية، ان النظريات البيولوجية عدت السكان عنصراً مستقلاً عن النمو الإقتصادي وتابعاً لقانون بيولوجي، وفي المقابل عدت النظريات الثقافية السكان عنصراً تابعاً للأحوال الثقافية والإجتماعية والإقتصادية...

المبحث الثالث

النظريات الإقتصادية للسكان

إن المشكلة السكانية وما ينتج عنها من أبعاد ديموغرافية من حيث العدد ومعدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية، كانت وما زالت محل اهتمام الفكر الاقتصادي. وجاءت النظريات الاقتصادية للسكان لتقدم تفسيرا للعلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وأهم هذه النظريات:

١- نظرية التحول الديموغرافي:

حاولت هذه النظرية تفسير أسباب كيفية انتقال الأمم المتطورة المعاصرة لنفس المراحل الثلاث لتاريخ السكان الحديث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد قسم الديموغرافيون المراحل السكانية التطورية التي مرت بها أوروبا إلى ثلاثة مراحل أساسية هي[1]:

المرحلة الأولى: تتميز بمعدلات مواليد مرتفعة وثابتة، ومعدلات وفيات مرتفعة ولكنها متأرجحة من وقت لآخر نتيجة أحداث عديدة. وبذلك تكون معدلات النمو السكاني منخفضة.

المرحلة الثانية: تتميز هذه المرحلة أيضا بمعدلات مواليد مرتفعة، وتكاد تكون ثابتة وان بدأت في الإنخفاض قليلاً، ومعدلات وفيات آخذة في الإنخفاض المستمر المتواصل ولكنه انخفاض بطيء، وبذلك يكون النمو السكاني كبيراً ومتسارعاً مقارنة مع المرحلة السابقة. ويلاحظ هنا أن للتنمية تأثير إيجابي على النمو السكاني.

المرحلة الثالثة: يكون معدل الوفيات منخفضاً للغاية وثابتاً، ومعدل المواليد منخفض، وبذلك يكون النمو السكاني منخفضاً مثل المرحلة الأولى. ويلاحظ هنا أن للتنمية تأثير سلبي على النمو السكاني.

وبنظرة سريعة للنظرية الإنتقالية للسكان عبر مراحلها الثلاث، نجد أنه نتيجة طبيعية للتقدم الإقتصادي الذي رافقه تقدم علمي في الطب، وظهور الكشوف العلمية في مجالات العقاقير الطبية والكيماوية المضادة للحشرات والميكروبات، كان هو العامل المهم في انخفاض معدل الوفيات، في المرحلة الثانية والثالثة من مراحل التطور التاريخي للسكان، ويمكن وصف العلاقة بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي من خلال التحليل التالي لمراحل التطور التاريخي:

المرحلة الأولى: حتى عام ١٧٥٠ كانت تقع ضمن مرحلة التوازن السلبي نتيجة لسيادة نمط الإنتاج الزراعي، والحاجة للأيدي العاملة، حيث ظهر الزواج المبكر في المجتمع، وارتفعت

---

(1) Michael.P.Todaro,Economic Development in Third World, previous Reference, Page 181.

ونامق، صلاح الدين، **اقتصاديات السكان**، مرجع سابق، ص ٤٣ – ٤٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بالتالي معدلات المواليد، ونظراً للتخلف في المستوى الصحي فقد ارتفعت معدلات الوفيات فيها مما جعل معدلات النمو السكاني أقرب للثبات.

المرحلة الثانية: كانت بين عامي ١٧٥٠-١٨٨٠، تميزت هذه المرحلة بالأنتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية وظهور الثورة الصناعية مما أدت إلى زيادة معدلات الخصوبة نتيجة ظهور نقص في الأيدي العاملة، مما اضطرهم إلى استخدام النساء والأطفال فشاعت هناك قيم الزواج المبكر وتعدد حالات الإنجاب فارتفعت معدلات الولادة، وانخفضت معدلات الوفيات نتيجة التقدم الصحي، وارتفعت معدلات الخصوبة، مما أدى إلى حصول انفجار سكاني في القرن التاسع عشر، ويلاحظ هنا التأثير الإيجابي للتنمية على النمو السكاني.

المرحلة الثالثة: امتدت بين ١٨٨٠-١٩٣٠ في هذه المرحلة لم يعد العمل بحاجة إلى أيدي عاملة كثيرة ولكنه كان بحاجة إلى أيدي عاملة خبيرة وفنية، فأصبح وجود الأطفال عبئاً على الأسر التي عملت على تخفيض معدلات الولادة، حتى أصبح معدل الخصوبة منخفضاً، حيث عانت بعض الدول من نقص سكاني ودخلت هذه الدول في مرحلة التوازن الإيجابي[١]. وهنا يلاحظ التأثير السلبي للتنمية على النمو السكاني.

فلقد بينت تجارب هذه الشعوب أثناء تطورها التاريخي أن عملية التكاثر، عملية إجتماعية تتأثر بالنمو الإقتصادي[٢]، لكن البلدان النامية ومنها الدول الإسلامية تشهد اليوم مرحلة الزيادة السكانية ولكن مع فارق بينها وبين الدول الأوروبية هو أن الزيادة السكانية حدث في الدول الأوروبية بعد تقدمها الصناعي، في حين أن الإنفجار الحاصل في البلدان النامية سبق تقدمها الصناعي، فلم تشهد تلك الثورة الصناعية ولا ذلك التقدم الإقتصادي.

٢) نظرية مالتوس للسكان:

تعد نظرية مالتوس في السكان حجر الزاوية بين جميع النظريات السكانية القديمة منها والحديثة وذلك بسبب امتداد ظلالها على المالتوسيين الجدد وعلى الفكر السكاني حتى الآن،

---

(1) نامق، صلاح الدين، **إقتصاديات السكان**، مرجع سابق، ص ٥٦.

(2) المرجع سابق، ص ٤٣-٥٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

وبما حملته من نظرة تشاؤمية للعلاقات بين السكان والنمو الاقتصادي عاكسة تأثرها في الجوانب الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت محيطة بها[1].

٣) نظرية الحجم الأمثل في السكان:

لاحظنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة، أن الطابع المأساوي الذي قدمه مالثوس قد تلاشى مع بداية القرن العشرين. نتيجة للتقدم والإزدهار الكبيرين في أوروبا مما أدى إلى تراجع الخوف من قانون الغلة المتناقصة والإزدحام السكاني في ظل التقدم الكبير الذي حصل في أساليب الفن الإنتاجي والتوسع في زراعة الأراضي وإنشاء الصناعات الضخمة، مما أدى إلى زيادة الدخل والناتج والإستثمار والتوظف بمعدلات عالية. بعد ذلك بدأ الإقتصاديون النيوكلاسيك يتكلمون عما يسمى (بالحجم الأمثل للسكان) وهي الفكرة التي قامت عليها نظرية الحجم الأمثل للسكان[2]. التي تنص على أن لكل إقليم حجما مثاليا للسكان، يتلائم مع مقدرته الإنتاجية، وأن كل زيادة في السكان عن الحجم المثالي تؤدي إلى انخفاض كمية المنتجات في نصيب الفرد في المتوسط، كما أن كل زيادة في الإقليم الذي ينخفض سكانه عن الحجم الأمثل يترتب عليها زيادة في الإنتاج بنسبة تفوق نسبة هذه الزيادة[3].

ويلاحظ على هذه النظرية أنها ترتكز على نظريتي: الإنتاج، والغلة المتناقصة. فالنظرية تفترض أن حجم العمل المتوفر في إقليم يعتمد على عدد سكانه، وان حجم العمل اللازم للأنتاج يعتمد على درجة توفر عوامل الإنتاج الأخرى من الموارد الطبيعية ورأس المال. فندرة عنصر العمل بالنسبة لعوامل الإنتاج الأخرى تتسبب في نقص الغلة، كما أن زيادتها تؤدي إلى زيادة الغلة، بيد أن هذه الزيادة تستمر حتى تصل إلى نقطة يجب التوقف عندها عن توظيف أموال جديدة، والا فإن النتيجة ستكون تناقصا في الغلة.

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول نظرية مالتوس في السكان، راجع المبحث الأول في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(2) زكي، رمزي، **المشكلة السكانية...**، مرجع سابق، ص١٠٢.

(3) نامق، صلاح الدين، **إقتصاديات السكان**، مرجع سابق، ص ١٦١-١٦٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتأسيساً على هذا التحليل، فإن الحجم الأمثل للسكان ليس ثابتاً، بل يتغير تبعا للتغيرات التي ترافق مقدرة الإقليم الإنتاجية، أي أنها تعتمد على درجة وحجم كفاءة عوامل الإنتاج الأخرى. وبالتالي فإن الإقليم الذي يصل عدد سكانه إلى العدد الأمثل، يجب عليه أن يزيد من رأس المال المستخدم في الإنتاج، بالاضافة إلى مساحة الأراضي المزروعة، والنتيجة إذا لم تزد هذه العوامل بنسبة كافية، فإنه سيقابلها نقص في مستوى المعيشة للسكان إذا زاد عددهم.

ويسجل لنظرية الحجم الأمثل للسكان بصورتها السابقة ما يلي:

١- أكد مفهوم نظرية الحجم الأمثل للسكان أن التغير في السكـان لا يتوقف على اتجاهات هذا التغير فقط، وإنما على الظروف التي يحدث فيها هذا التغير. فالزيادة في السكان يمكن أن تكون مفيدة تحت ظروف معينة، وفي ظروف أخرى قد تكون ضارة. لذلك أصبح الإقتصاديون الرأسماليون لا يتناولون نظرية مالثوس في السكان في صورتها المتشائمة، وإنما تحدثوا عن الحجم الأمثل للسكان وعن تنظيم النسل الذي تكفل المحافظة على هذا الحجم.

٢- تمثل نظرية الحجم الأمثل للسكان خلاصة فكر المدرسة الكلاسيكية الجديدة حول المشكلة السكانية، وهي النظر إلى السكان على أنه عنصر يتأثر ويؤثر في النمو الإقتصادي، هو متغير تابع ومتبوع للمحيط الإجتماعي الإنتاجي الذي يعيش فيه، بمعنى أنه عنصر ذي تأثير متبادل مع العوامل الإقتصادية والإجتماعية...الأخرى، بعد أن كان الكلاسيك قد نظروا إليه على أنه عنصر مستقل تحكمه قوانين طبيعية أبدية. وقد أسهمت هذه النظرية الجديدة في تفسيرها لعلاقة السكان بالعوامل الإقتصادية، والعوامل الأخرى.

٣- إن نظرية الحجم الأمثل للسكان تجسد تصور النيوكلاسيك للنتائج الإقتصادية الناجمة عن التغير السكاني في مجال الإنتاجية الذي يجعل مستوى استهلاك الفرد عند أعلى حد ممكن.

وأهم ما تعرضت له هذه النظرية من انتقادات من جملة انتقادات كثيرة، هي[1]:

---

(1) نامق، صلاح الدين، **إقتصاديات السكان**، مرجع سابق، ص ١٦٨-١٧٠. وزكي، رمزي، **المشكلة السكانية...**، مرجع سابق، ص ١١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١) مناداة النظرية بحجم أمثل للسكان، يعني أن هناك وجود حجم اقصى للسكان، ويعبر هذا الحجم الأقصى عن أكبر عدد من السكان يمكن للإقليم أن يستوعبه، على أن أي زيادة في هذا العدد سيرافقه انخفاضا في مستوى المعيشة إلى ما دون حد الكفاف، وعلى هذا النحو تلتقي نظرية الحجم الأمثل للسكان في هذه النقطة مع نظرية مالثوس، حيث أن الحجم الأقصى المشار اليه هو الحد التي تعمل عنده الموانع الإيجابية التي ذكرها مالثوس.

٢) جاءت هذه النظرية بتعريف جديد للدول الكثيفة السكان والدول قليلة السكان، مما حدا بالكثير بتأييدها. فحسب تعاليم النظرية فإن عدد السكان يتحدد ليس باالإعتماد على الحيز الجغرافي للإقليم وبالتالي الحكم على الدولة فيما إذا كانت مزدحمة بالسكان أم لا، فالدولة تعتبر قليلة السكان إذا كان بمقدورها أن تستوعب سكان جدد بمقدورهم رفع مستوى المعيشة فيها، بغض النظر عن العدد الفعلي للسكان في الكيلومتر المربع، كما أن الدولة تعتبر مزدحمة بالسكان إذا لم يكن بمقدور عدد سكانها أن يرتفع دون أن يرافق ذلك تدني في مستوى دخل الفرد.

لكن هذا التعريف فيه قصور لأنه يعمل على تسهيل الأمور أكثر مما يجب، فطبيعة العلاقة بين عدد سكان دولة ما ومستواها الإقتصادي– كما أسلفنا سابقا– علاقة معقدة ومتداخلة، فلا تكفي الزيادة المجردة في السكان في زيادة أو نقص الدخل القومي بها، لأن المحصلة النهائية تتوقف على نوعيتهم، وتركيبهم العمري، وكفاءتهم، وعلى حجم الإستثمارات التي انفقت على تنشئتهم.

٣) إنتقدت نظرية الحجم الأمثل على أنها صعبة التطبيق من الناحية العملية، فتحديد الحجم الأمثل للسكان لدولة ما أمر في غاية الصعوبة، فالحجم الأمثل للنظرية يتحدد على أساس ظروف المجتمع، ومنها حالة العمال من حيث: المهارة، والكفاءة، ومستوى التعليم، والمستوى الصحي، والتدريب، كما أنه من المعلوم أن تغير حجم السكان يؤدي إلى ظهور تغيرات كثيرة في شكل التركيب السكاني، وكذلك في نسبة العاملين إلى محموع السكان، ومقدرتهم وكفاءتهم ومهارتهم الإنتاجية، وبالتالي تعذر الوصول إلى رقم معين[1].

---

(1) بلولة، ابراهيم محمد أحمد، **التكاثر السكاني من منظور اسلامي**، مرجع سابق، ص٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولعل محاولة ايجاد دالة أو علاقة بين طبيعة النمو السكاني ومشكلة استنزاف الموارد الطبيعية بشكل عام والمعدنية بشكل خاص لا تدعمه أية حقائق علمية مؤكدة، ولا توثقه أية دراسات جادة. فالنمو السكاني هو السبب في مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية، انما هو مجرد زعم باطل لا تؤكده الحقائق العلمية، فمشكلة الاستنزاف ترجع أسبابها وتفسيراتها إلى عوامل كثيرة مختلفة، طبيعية وبشرية، ويأتي في مقدمتها الاستعمار الإقتصادي للدول النامية من قبل الدول المتقدمة، وإلى الإستهلاك المفرط للشعوب الغنية. أما النمو السكاني فليس هو المسؤول عن الضغط الواقع على تلك الموارد، فالأمر عندما يتعلق بالضغط على موارد العالم الطبيعية كما يقول في ذلك محبوب الحق:" فإنه لا يجوز أن نكتفي بالأعداد المجردة، بل ينبغي معرفة دخل هذه الأعداد وطلبها الإستهلاكي..." فموقع البلدان الإسلامية في الإقتصاد العالمي، يبين أن العالم النامي- عدا الدول المصدرة للبترول- يضم ٧٠% من سكان العالم، ولا يحصل إلا على حوالي١١% فقط من الناتج القومي الإجـمالي للعالم. فهو لا يستهلك إلا ما يقارب١٠% من موارد العالم، بل أن استهلاكه للموارد غير القابلة للتجديد قد يكون أقل من ذلك، لأن نمطه العام للإستهلاك إنما يقوم على السلع البسيطة التي تحتاج إلى قدر من الموارد يقل كثيراً عما تتطلبه أساليب الحياة في الدول الغنية هذا من ناحية[1].

ومن ناحية ثانية، فإن الزيادة السكانية الحالية في الدول المتقدمة وإن كان معدلها أقل من ١% سنويا تلحق فيما يتعلق بموارد العالم مشكلة عالمية بقدر أبعد كثيراً مما يلحقه نمو سكاني قدره ٣% لسكان العالم الثالث، وذلك بسبب الإختلاف الحالي في الدخول بين الدول الغنية والفقيرة، إضافة إلى أن الزيادة الجارية في سكان البلاد المتقدمة تفرض على موارد العالم الطبيعية ضغطاً لا يقل عن ثمانية أمثال ما يفرضه عليها نمو السكان في العالم الثالث، لأن كل عضو جديد في الدول الغنية يتمتع بدخل يفوق نظيره في الدول الفقيرة بحوالي

---

(1) الطوره، احمد، العالم الإسلامي مؤشرات وأرقام، ٤-٦.
www.moe.gov.jo/school/eil/magalah52.htm
وانظر: ملكاوي، أسماء، حالة العالم الإسلامي أرقام ومؤشرات، ص٣. www.aljazeera..net/NR

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عشرين مرة، ويتكلف العالم من الموارد لأطعام أمريكي واحد ما يزيد عن ثلاثين مرة على ما يتكلفه لإطعام مواطن هندي واحد(١).

وعلية فلإطعام كل العالم متبعين نفس أسلوب الزراعة الكثيف في أمريكيا اليوم، فإن التلوث البيئي سيزداد، مع زيادة في استهلاك الطاقة التي يستخدمها العالم يومياً، وسيستنزف احتياطي النفط المعروف في ثلاثة عشر سنة فقط(٢).ومن هنا يبقى مضمون الحقيقة متمثلا في أن مستويات الوفرة والإستهلاك التي تزداد صعودا باستمرار في الدول الغنية، هي التي تلقي على موارد العالم العبء الأكبر، مقارنة بما تلقيه الزيادة في أعداد السكان في البلاد الفقيرة(٣).ويستنتج من خلال التحليل السابق لنظرية الحجم الأمثل للسكان أنها عدت السكان عنصراً ذا تأثير سلبي على النمو الإقتصادي إذا فاق عن حد معين.

٤- النظرية الإقتصادية الجزئية للخصوبة:

تعد النظرية الإقتصادية الجزئية تتويجاً لبحث الإقتصاديين بشكل موسع لمحددات الخصوبة العائلية، ومحاولة منهم لتقديم شرح نظري وعملي أفضل لمعدلات الولادة المتناقصة للمرحلة الثالثة في نظرية التحول الديموغرافي، وبهدف تحقيق هذه الغاية قاموا بالإستعانة بمبادىء الإقتصاد لتحليل قرارات حجم العائلة(٤).

وتفترض النظرية التقليدية لسلوك المستهلك أن الفرد بافتراض ثبات ذوقه وتفضيلاته لسلع معينة، يحاول أن يعظم منفعته منها بالحصول على أكبر قدر ممكن من الإشباع عند استهلاك مجموع تلك السلع مع افتراض ثبات دخله، وثبات أيضاً أثمان السلع البديلة والمكملة بالنسبة لتلك السلع والخدمات التي يطلبها المستهلك، وبتطبيق هذه النظرية في تحليل الخصوبة: تقول النظرية ان الأطفال يعتبرون كنوع (خاص من الإستهلاك السلعي أو نوع من الإستثمار السلعي وبخاصة في الدول النامية)، فالخصوبة حسب هذا التحليل تصبح

---

(1) الحق، محبوب، **ستار الفقر...**، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الهيئة العربية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ١٥٠ – ١٥١.

(2) John Hybin, Hunger and population, university press, Battimore USA, 1980. Miller, G.T, The poverty of nations political .

(3) الحق، محبوب، **ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث**، مرجع سابق، ص ١٠٨ – ١٠٩.

(4) Micheal P.Todaro,"**Economic Development in the third world**, page 187-188.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إستجابة إقتصادية لطلب عائلات المستهلكين في إنجاب الأطفال بشكل نسبي مع السلع الأخرى[1].

وحسب النظرية الإقتصادية الجزئية، إن قرار الإنجاب للعائلة يعتمد على دخل العائلة وعلى المقارنة (أثر الإحلال) بين تكلفة ومنفعة الإنجاب أو عدمه في ظل إفتراض ثبات العوامل الأخرى التي تحدد الطلب. فالعدد المرغوب من الأطفال المتوقع إنجابهم يتناسب بشكل مباشر مع دخل العائلة، وهذه العلاقة المباشرة يمكن أن لا تنطبق على المجتمعات الفقيرة لأنها تعتمد على قوة طلب المستهلك بشكل نسبي الى السلع الأخرى، ومصادر الدخل المتزايد، مثل توظيف المرأة وقرار الخصوبة يعتمد على نتيجة المقارنة لعوائد المولود (أثر الإحلال) مع سعره (تكلفة الأطفال) وهنا تكون العلاقة عكسية بين هذه المحددات وقرار إنجاب الطفل، وتكون كذلك العلاقة عكسية كلما كانت أذواق المستهلك للسلع الأخرى اكبر بالنسبة لإنجاب الأطفال، لكن هذا التحليل قد لاينطبق على الدول النامية.

وحسب النظرية الإقتصادية للخصوبة، إن طلب العائلة في إنجاب الأطفال يتم تحديده بالإعتماد على تفضيلات العائلة حول إنجاب عدد معين من الأطفال القادرين على العيش(الذكور)، والآباء في بعض الدول الفقيرة ممكن أن ينجبوا أطفال أكثر مما يرغبون، لتوقعهم بأن البعض منهم قد لا يستطيع البقاء على قيد الحياة، ولأنهم كذلك يعتبرون إنجاب الأطفال سلع إستثمارية، بالنظر إلى العوائد التي سيجنونها عند دخولهم سوق العمل وبذلك يشكلون عائداً إقتصادياً للآباء عند كبرهم، كما أن هناك عوامل (نفسية، وثقافية، وإجتماعية كالعزوة والجاه...) تشجع الآباء على إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال في الدول النامية. فعملية إختيار الإنجاب في الدول النامية حسب هذه النظرية يعود لإعتبار الأطفال إستثمار للعمل في الزراعة ومساعدة الآباء عند الكبر.

والخلاصة أن الخصوبة (قرار إنجاب العائلة للأطفال) يتوقف على:

(1) Michael.P.Todaro,Economic Development in Third World, previous Reference, page 188.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- تكلفة الفرصة البديلة لوقت الأمهات، وتعني هذه الفرصة الدخل الذي يمكن أن تحصل عليه الأمهات إذ لم تبقَ في البيت لرعاية الأطفال وتربيتهم.

٢- تكلفة الفرصة البديلة والمحتملة لتنشئة الأطفال المتعلمين، وتعني المقارنة بين عدد أقل وبنوعية أكبر منهم وتكلفة أعلى تنفق على تعليمهم مع إحتمال إمكانية الحصول على دخل أكبر للعائلة نظير تعليمهم، ومقارنة هذا الوضع مع إتخاذ قرار في إنجاب أطفال أكثر وبنوعية أقل، وبتكلفة أقل، وبتعليم متدني، وبإحتمال إمكانية الحصول على دخل أقل.

وفي ضوء التحليل السابق للنظرية، نجد أنها قد عزت إنخفاض النمو السكاني في المرحلة الثالثة في نظرية التحول الديموغرافي للسكان، إلى أثر النمو الإقتصادي السلبي على النمو السكاني، وعزت العلاقة بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي في الدول الفقيرة، الى ان النمو السكاني متغير تابع بالنسبة الى النمو الإقتصادي والى عوامل اخرى إجتماعية ودينية ، وان التخلف الاقتصادي له تاثير ايجابي على النمو السكاني فيها.

وبعد استعراض النظريات السكانية لدور النمو السكاني في النمو الإقتصادي، نجد أن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي علاقة معقدة ومتشابكة ولا يمكن إرجاعها إلى العامل الإقتصادي وحده بمعزل عن العوامل الأخرى. ومن هنا فقد اتضح لنا أن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي هي علاقة تابعة للمحيط الإجتماعي والنظام الإنتاجي الذي يعيش فيه الإنسان. لكن هل هذه النتيجة تنطبق على العلاقة بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي في البلاد الإسلامية؟

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الرابع

الجدل في السكان وتداعياته على العالم الإسلامي

ويحتوي على المباحث التالية

المبحث الأول

ماهية المشكلة السكانية في العالم الإسلامي

المبحث الثاني

الجدل في حقيقة وطبيعة المشكلة السكانية

المبحث الثالث

تداعيات المشكلة السكانية على العالم الإسلامي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول:

ماهية المشكلة السكانية في العالم الإسلامي وحقيقتها وطبيعتها

سيتم في هذا المبحث التعرف على المشكلة السكانية من حيث مفهومها، وتعريفها، وتوضيح حقيقتها وطبيعتها، وعلاقتها بالتنمية في الدول النامية ومن ضمنها بطبيعة الحال الدول الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم المشكلة السكانية:

تجمع معظم الدراسات التي تناولت موضوع السكان على أن الزيادة السكانية في العالم تتركز في البلدان النامية، حيث تشكل الزيادة السكانية السنوية ٩٢% من الزيادة السكانية السنوية لعام ٢٠٠١ في العالم، وتقع هذه البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي تشكل ٧٧% من سكان العالم، علماً بأن بلدان العالم الإسلامي تقع في قارتي آسيا وأفريقيا(١).

وأطلق على هذه الزيادة السريعة للسكان تعبير ((القنبلة السكانية))، التي بدأت تُثير القلق والتساؤلات حول مدى كفاية الموارد الإقتصادية بشكل عام والموارد الغذائية بشكل خاص، ومدى التناسب بين النمو السكاني وتنمية الموارد، ويزيد المشكلة السكانية تعقيداً التفاوت بين الموارد الإقتصادية وتوزيع السكان، ونجد هذا التفاوت ليس فقط على مستوى العـــالم بل ضمن الدولة الواحدة، فهناك مناطق في العالم توصف بأنها أقاليم الجوع لأنه لا يتوافر فيها الحد المناسب من السعرات الحرارية للفرد، وتقع هذه الأقاليم في إفريقيا والشرق الأقصى(٢).

وكشف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن وجود تناقضات كبيرة في العالم في نهاية القرن العشرين، فهناك قلة من البشر يتمتعون بالنصيب الأكبر من الثروة والمعرفة والإنتاج، وكثرة من البشر يعانون من سوء التغذية، حيث يموت بعضهم جوعاً، ومرضاً وجهلاً(٣).

---

(1) قضايا عالمية معاصرة، فصل المشكلة السكانية، ص ١. www.fiker.com./cgi-bin/-showcontent.cgi?

(2) نعيم، رياض، **أثر النمو السكاني على التنمية**، جريدة البعث، سوريا، ص ٣. www.abaath.news.sy

(3) تقرير، **التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣**، برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، ص ١٩٨ – ٢٠٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويبلغ عدد الذين يعانون من سوء التغذية بنحو ٨٤٠ مليون شخص حاليا، وهناك مليار شخص لا يجدون الحاجات الأساسية للعيش الكريم، و١,٣ مليار يعيشون بأقل من دولار في اليوم. وفي بداية القرن الواحد والعشرين تبرز ظاهرة اللامساواة في توزع الثروة بين سكان العالم، حيث تجد أن ٢٠% من سكان العالم يحوزون على ٨٦% من الناتج المحلي للعالم[١].

المطلب الثاني: التعريف بالمشكلة السكانية:

المشكلة السكانية هي عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات، وهي زيادة عدد السكان دون أن يرافق ذلك تزايد في فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل، وارتفاع المستوى الإقتصادي، فتظهر المشكلة السكانية بشكل واضح والمتمثل بارتفاع معدلات زيادة السكان يصاحبها معدلات نمو اقتصادي أقل من معدلات الزيادة السكانية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة، وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية لا تشكل مشكلة في كل الأحوال، فمعدل النمو السنوي في الكويت كان أكثر من٧٪ خلال فترة ١٩٧٠-١٩٧٥، ومع ذلك كانت تتمتع بمعدلات دخل مرتفع. وتتمثل المشكلة السكانية كذلك بالنقصان السكاني، وذلك لأن الأزمات والمشكلات المرتبطة بالمشكلة السكانية تظهر من خلال نقص الأيدي العاملة وتدني مستوى الإنتاجية ومشاكل أخرى مرتبطة بالأسرة..الخ، وهذا ما حصل في بلدان أوروبا الغربية في الفترة ما بين ١٧٥٠-١٨٨٠، حيث شهدت هذه الفترة انتقال هذه الدول من الاقطاعية إلى الرأسمالية وظهور الثورة الصناعية، وما صحبها من الحاجة إلى أيد عاملة مما أدى إلى استخدام النساء والأطفال، مما أدى إلى حدوث نمو سكاني سريع، وسُجلت أعلى معدلات التزايد السكاني السريع، ويعد البعض أن المشكلة السكانية الناتجة عن التناقص السكاني هي الأكثر خطراً على مستقبل الشعوب والدول من الناتجة عن التزايد السكاني[٢].

---

(1) **قضايا عالمية معاصرة**، مرجع سابق، ص٢. والجزيرة، القناة الفضائية، برنامج الإتجاه المعاكس، **" مستقبل الشباب العربي "**، الساعة ١٠، ١٠ مساءا، ٧ – ٥ – ٢٠٠٧.

(2) نعيم، رياض، **أثر النمو السكاني على التنمية**، مرجع سابق، ص٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المطلب الثالث: علاقة المشكلة السكانية بالتخلف والتنمية في العالم النامي:

في البداية نبدأ بطرح التساؤلات التالية : هل يشكل النمو السكاني عقبة في طريق التنمية؟ وهل المشكلة السكانية سبب تخلف بلدان العالم النامي أم هي نتيجة لهذا التخلف؟

منذ عقد أول مؤتمر عالمي للسكان في العام ١٩٥٤ وإلى يومنا هذا، هناك سيل عارم لا ينقطع من الدراسات تؤكد أن مشكلة البلدان النامية تتمثل في الزيادة السكانية. وسائرين على خطى مالثوس مقررين أن السكان في تزايدهم يخضعون لقانون أبدي مطلق هو أن التكاثر عملية بيولوجية، وبالتالي ترجع جميع هذه المشاكل التي تواجهها البلدان إلى التزايد السكاني السريع ونلاحظ في هذا شيئاً من المبالغة وبعداً عن واقع مشكلات البلدان النامية، فالتزايد السكاني ليس تجسيداً لقانون طبيعي مطلق، فقد بينت تجارب شعوب مختلفة أثناء تطورها التاريخي أن عملية التكاثر، عملية اجتماعية تتأثر بالمحيط الإجتماعي، ومن أمثلة ذلك تجربة الدول الأوروبية، حيث مرت عملية تزايد السكان فيها بعدة مراحل تطورية[1].

ولا بد من الإشارة إلى أن البلدان النامية ومنها الدول الإسلامية تشهد اليوم مرحلة الإنفجار السكاني ولكن مع فارق بينها وبين الدول الأوروبية هو أن الإنفجار السكاني حدث في الدول الأوروبية بعد تقدمها الصناعي في حين أن الإنفجار الحاصل في البلدان النامية سبق تقدمها الصناعي، فلم تشهد تلك الثورة الصناعية ولا ذلك التقدم الإقتصادي.

ويمكن القول أن الزيادة السكانية المرتفعة في الدول ذات الموارد المحدودة تؤدي إلى مشكلات كثيرة تعيق عملية التنمية منها، انخفاض المستوى الصحي، والإقتصادي، وتزايد سكان المدن، وسوء توزيع الخدمات، وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع أعداد من هم في سن العمل، وتزايد الضغط على المؤسسات التعليمية والإجتماعية والصحية، وصعوبة تأمين المساكن والمرافق الأخرى اللازمة، والسبب في ذلك يعود للتخلف الاقتصادي ولغياب التنمية.

---

(1) نامق، صلاح الدين، **إقتصاديات السكان**، مرجع سابق، ص ٤٣-٥٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني

الجدل في حقيقة وطبيعة المشكلة السكانية

تسعى دول العالم جاهدة إلى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي، بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وبعض الدول ما زالت تحقق معدلات عالية في النمو الإقتصادي، تعرف بالدول المتقدمة اقتصاديا، وعلى العكس من ذلك مازالت معدلات نمو بعض الدول متدنية ومتواضعة، والتي توصف بالدول المتخلفة اقتصاديا، مما دفع صفا من الاقتتصاديين إلى تبني تصورا مفاده أن زيادة السكان هي السبب الرئيسي وراء ذلك التخلف.

وعلى الرغم من أهمية السكان في عملية التنمية، الا أن هناك عوامل عديدة تؤثر في عملية التنمية الإقتصادية، مثل الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية السائدة، والفن الإنتاجي، والتقدم التكنولوجي السائد، وبنية التجارة الخارجية، لكن لا زال يعتقد البعض أن الزيادة السكانية هي السبب الرئيسي في التخلف الإقتصادي، باعتبارها عاملا مثبطا للنمو الإقتصادي، وبالمقابل يوجد آخرون يعتقدون أن الزيادة السكانية عامل ايجابي محفز للتنمية، تساعد على التخلص من التخلف الإقتصادي. وهناك من يعتقد بأن زيادة السكان ايجابية في بلد، سلبية في بلد آخر[1].

المطلب الاول: الزيادة السكانية هي السبب الرئيس في التخلف الإقتصادي:

يعتبر مالثوس أول من قال بهذا الرأي، ومثلت نظريته في السكان المفاهيم التي بني عليها هذا الإتجاه. ومع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين ظهر دعاة جدد مثلوا علوم مختلفة إنسانية وطبيعية وطبية لنظرية مالثوس عرفوا بإسم(المالثوسيين الجدد)، ومن أهم

---

(1) Micheal P.Todaro,"**Economic Development in the third world** , page 171-177,

والحبيب، فايز ابراهيم، **التنمية الإقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٥، ص ٧٥ – ٧٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

الإقتصاديين، بول أرش صـــاحب كتاب القنبلة السكانية، ووليام فوجت الأمريكي...الخ[١]. وإلى جانب هؤلاء كان هناك صف من الإقتصاديين والإجتماعيين والسياسيين والمتخصصين من أبناء العالم النامي والإسلامي الذين تبنوا هذا الإتجاه[٢].

وتضمن هذا الإتجاه اعتقاداً أن الزيادة السكانية أمر واقع، بالرغم من آثارها السلبية على النمو الإقتصادي، فإنها ستبقى لفترة طويلة ومن ثم يجب العمل على التعايش معها. لأن تسارع النمو السكاني منذ الخمسينات عمل على تكوين هيكل سكاني شاب جدا، سيؤدي إلى الاحتفاظ بمعدل مرتفع للمواليد لمدة ليست بالقصيرة، إلى أن تتجه الخصوبة إلى الإنخفاض، لذلك يجب الإهتمام في طرق مواجهة النمو الكبير في السكان المؤكد حدوثه في المستقبل من خلال سياسات سكانية قادرة على الأنخراط في السياسات الإقتصادية التنموية[٣].

أدلتهم:

يبني هؤلاء تحليلهم باالإعتماد على المدرسة الكلاسيكية المعارضة للنمو السكاني باعتباره معرقلا للنمو الإقتصادي [٤]. فالمدرسة الكلاسيكية رسمت القتامة على مستقبل النمو الإقتصادي في الاجل الطويل بسبب تصورها لما سيصاحب هذا النمو الإقتصادي من قيود تتمثل بما يلي:

١- انخفاض معدل الربح وتراكم رأس المال إلى الصفر في المدى الطويل نتيجة للنمو السكاني بسبب اعتقاد الكلاسيك بأن النمو الإقتصادي يعتمد على معدل التراكم الرأسمالي، وأن معدل التراكم الرأسمالي يتوقف على مستوى الأرباح، وأن مستوى الأرباح يتوقف على

---

(1) زكي، رمزي، **المشكلة السكانية..**، مرجع سابق ص٥٣. والحطاب، **السكان والتنمية..**، مرجع سابق ص٢١٩.

(2) العيسوي، ابراهيم، **انفجار سكاني أم أزمة تنمية**، الطبعة الاولى،دار المستقبل العربي، مصر، ص ٨٢ – ٨٤. وفرغل، يحيى هاشم، **تحديد النسل من منظور الصراع مع الغرب**، مرجع سابق، ص ٥. وشنب، محمود، **حديث قنا واسترجاع الأوجاع** http/alarabenews.com/ وحجاج، أحمد، **الأنفجار السكاني... هل ندمر العالم بأيدينا؟** أخبار اليوم، ٢٣، سبتمبر، القاهره، ٢٠٠٦، ص٢. www.akhbaeelyom.org.eg/akhbar/

(3) العيسوي، ابراهيم، **انفجار سكاني، أم أزمة تنمية**، مرجع سابق، ص ٩٦.

(4) زكي، رمزي، **المشكلة السكانية...**، ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٣٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مستوى الأجور المدفوعة للعمال، وأن مستوى الأجور يتوقف على مستوى أسعار السلع الزراعية الغذائية، وأن مستوى أسعار السلع الزراعية يحدد مستوى الريع.

٢- قانون تناقص الغلة: وهو أحد قوانين المدرسة الكلاسيكية الذي يلازم الإنتاج[١]الزراعي.

المطلب الثاني: النمو السكاني عامل محفز للتنمية:

يعتقد بعض الإقتصاديين وعدد كبير ممن يمثلون تخصصات عدة أن زيادة السكان نعمة وأن نقصهم نقمة، وفيه خطورة كبيرة في كافة الظروف، لأن الزيادة السكانية عبارة عن سواعد تعمل وعقول تفكر وتبدع وليست مجرد أفواه تأكل وتستهلك. فقد نظر التجاريون إلى السكان على أنه عنصر حاسم يلعب دوراً مهما في استمرارالدولة وتطورها[٢] فهم يدعون إلى زيادة عدد السكان لتحقيق هدفين رئيسين هما:

١- زيادة القوى العاملة بهدف خفض الأجور وزيادة الناتج الكلي.

٢- زيادة عدد أفراد الجيش وإنشاء دولة قوية عسكرياً.

كما وخلصت المدرسة النيوكلاسيكية إلى أنه لايوجد تعارض بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي[٣].

ومن الرواد الأوائل الذين تبنوا هذا الإتجاه: آدم سميث، الذي قال أن أية زيادة سكانية لا بد وأن يلازمها توسعة في الإنتاج، وبالتالي نمواً إقتصادياً في ظل تواجد رأس المال الذي يكفي التشغيل لجميع القوى العاملة، وتقسيم العمل، ووجود السوق[٤]، وبالإضافة إلى سميث ظهر عدد من الإقتصاديين الذين رفضوا نظرية مالثوس، واعتبروها من الأخطاء الكبرى في التاريخ[٥].

---

(1) النجار، سعيد، **تاريخ الفكر الإقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٣٥ - ١٣٦.

(2) الحبيب، فايز ابراهيم، **التنمية الإقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، مرجع سابق، ص ٣.

(3) زكي، رمزي، **المشكلة السكانية...**، مرجع سابق، ١٩٨٤، ص ١١٢ - ١١٤.

(4) نامق، صلاح الدين، **اقتصاديات السكان**، مرجع سابق، ص ٦٢ - ٦٥.

(5) للمزيد حول ذلك: أنظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة، **الإطار الفكري والتاريخي**.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الإقتصاديين الإشتراكيين قد تبنوا هذا الإتجاه، حيث قدم ماركس نقداً لأفكار مالثوس، لأن السكان ينتجون ما يكفيهم، ويزيد عن حاجتهم، لكنهم لا يتقاضون إلا جزءاً يسيراً من هذا الدخل، والجزء الأكبر يذهب للرأسماليين، وانتقد كذلك فكرة المتوالية الهندسية لأن هذا القانون يعمل على النبات والحيوان وليس على الإنسان، الذي يبدع ويفكر ويخترع ويطوع البيئة لصالحه، ورأى في النظرية المالثوسة تهميشا للعنصر البشري، وأرجع المشكلة السكانية وآثارها السلبية إلى علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع(١).

ومع مطلع القرن العشرين تبنى هذا الإتجاه عدد كبيـــر من الإقتصاديين من أبرزهم: ج، كول، اللورد كينز، وكولين كلارك،...الخ(٢). وقد ظهر عدد كبير من المفكرين الذين تبنوا هذا الإتجاه في البلدان الإسلامية(٣).

ومن أهم الأدلة التي ارتكز عليها أصحاب هذا الإتجاه ما يلي(٤):

١- تعمل زيادة السكان على زيادة الطلب الكلي، وتعزز الدوافع الإستثمارية وتساهم في اتساع حجم السوق الذي يؤدي إلى الإستفاده من ميزات الإنتاج الكبير.

٢- تعمل زيادة السكان على تبني طرق الإنتاج الكبير، ومع وجود المنافسة الكاملة يكون هناك زيادة في الإنتاج، وبجودة عالية، وتنخفض تكاليف الإنتاج وتنخفض أسعار السلع والخدمات.

---

(1) يسري، عبدالرحمن، **تطور الفكر الإقتصادي**، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(2) الفصل الثاني، من هذه الدراسة الإطار الفكري والتاريخي...، والمودودي، أبو الأعلى، **حركة تحديد النسل**، الدار السعودية للنشر، ١٩٨٤، ص ٢٠٨.

(3) يسري، عبدالرحمن، **دراسات في علم الإقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص ٢١١ – ٢٢٨. وفرغل، يحيى هاشم، **تحديد النسل من منظور الصراع مع الغرب**، مرجع سابق، ص ٥.

(4) الحبيب، فايز ابراهيم، **التنمية الإقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، مرجع سابق، ص٧٥ – ٧٦. والعيسوي، ابراهيم، **انفجار سكاني أم أزمة تنمية**، مرجع سابق، ص ٩٦. والمودودي، أبو الأعلى، **حركة تحديد النسل**، مرجع سابق، ص١٣٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣- يعتبر النقص في الطلب الكلي العامل الرئيسي في حدوث الكساد، الذي ينتج عنه بطالة وتدني في الإنتاج ونقص الطلب الكلي يعود لقلة المستهلكين(السكان).

٤- في ظل سيادة العدالة الإجتماعية، فإن زيادة السكان تعمل على زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة.

٥- يرى كينز أن النمو السكاني هو احد العوامل المحفزة للإقتصاد، وتعمل على زيادة الإستهلاك والإستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج والقوة الشرائية بالإضافة إلى أن زيادة عدد السكان تعمل على توفير القوة العاملة اللازمة للنمو الإقتصادي.

المطلب الثالث: النمو السكاني ايجابي في بلد، سلبي في بلد آخر:

ويرى أصحاب هذا الإتجاه أن كلا الإتجاهين السابقين صحيح[١]، ولكن تبعا للظروف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية التي يطلق فيها هذا الإتجاه أو ذاك، فهناك بلدان ومناطق في العالم شاسعة تمتاز بوفرة الموارد والثروات وبقلة في السكان، فإن الزيادة السكانية عامل ايجابي ومحفز وذات أثر ملموس في التنمية، أما الدول ذات المساحة القليلة والتي تعاني من نقص الموارد والثروات، فإن الزيادة السكانية تكون ذات أثر سلبي[٢]. فالعرض ومرونته يعد أهم العوامل الحاسمة في تحديد الإستجابة للزيادة السكانية.

ويعزز هؤلاء اتجاههم بالعديد من الأمثلة والوقائع العلمية والعملية، ففي القرن التاسع عشر أدت زيادة السكان من خلال الهجرة إلى الولايات المتحدة إلى زيادة التقدم بسبب قلة السكان ووفرة الثروات، وبدأت في الوقت الحالي بعض بلدان أوروبا وروسيا تستشعر مخاطر ثقافة تحديد وضبط معدلات المواليد[٣]، وبدأت تطبيق سياسات سكانية جديدة تعمل على تحفيز النمو السكاني.

---

(1) زويج ، فرديناند، **الفكر الإقتصادي**، ترجمة عمر قباني، الدار القومية للنشر، القاهرة، د.ت، ص٩٦- ٩٧.

(2) هلمان، هال، **السكان**، ترجمة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف بمصر، ١٩٧٤، ص ٢٩.

(3) بكار، عبدالكريم، **على المدى البعيد**، مرجع سابق، ص ٣. وفرغل، يحيى هاشم، **تحديد النسل من منظور الصراع مع الغرب**، مرجع سابق، ص ٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المطلب الرابع: مناقشة الإتجاهات السابقة:

إن التدقيق في الإتجاهات السابقة يبين أن القضية متداخلة وخلافية، بالغة الصعوبة، ففي كل اتجاه من الإتجاهات السابقة وجه صحيح إلا أنه لا يمكن اعتبار أي اتجاه منها صحيحا على إطلاقه[1]. وسوف يتضح ذلك من خلال المناقشة التالية:

فبالنسبة إلى الإتجاه الأول القائل بخطورة تزايد السكان والداعي إلى وقف الزيادة السكانية بسبب أنها معرقلة للنمو السكاني، ولتحقيق هذه الغاية قدم هذا الإتجاه مجموعة من الحلول منها[2]:

١- ضرورة العمل على تعقيم الرجال والنساء على حد سواء لوقف القدرة على الإنجاب.

٢ – وضع تشريعات تسمح بعمليات الإجهاض.

٣ – منع الفقراء من الزواج.

٤- إشاعة الرذيلة كبديل عن العلاقة الزوجية.

لكن هذا الادعاء منافي للسنن الكونية الربانية وللمنهج الإسلامي، فلولا استمرار الزيادة السكانية لما جاء أصحاب هذا الرأي، ولولا التكاثر لانتهت البشرية منذ زمن طويل. أما ادعائهم بأن زيادة السكان تحتاج إلى زيادة في الإنتاج الغذائي، فهذا صواب، ولكن هذه الزيادة هي التي تعمل على زيادة الإنتاج الغذائي، لأن كل جيل يستهلك وينتهي، فلا بد أن يسلم الراية للجيل الذي يليه ولولا ذلك لما استمر الإنتاج. أما ادعائهم بأن الإنتاج لا يزداد بنفس الوتيرة التي يتزايد بها السكان فهذا ادعاء خاطئ، أثبت الواقع العملي والنظري خطؤه كما أثبت خطأ نظرية مالثوس في ظل زيادة الإنتاج بشكل كبير نتيجة التقدم التكنولوجي، ووفرة المواصلات والاتصالات والاكتشافات التقنية والحديثة في مجال الزراعة، واتساع نطاق

---

(1) الحطاب، كمال، **السكان والتنمية من منظور اسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(2) الحلبي، محمد علي، **العولمة**، التجديد العربي، ٢٠٠٦، www.arabenews.com وزكي، رمزي، **المشكلة السكانية ...**، مرجع سابق، ص ٢٢٣ – ٢٢٤ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التبادل التجاري بين بلدان العالم، والتعاون الدولي في مجالات عدة، كما وأكدت عدة دراسات وأبحاث تفوق نسبة زيادة الإنتاج الغذائي على نسبة زيادة السكان[1].

أما الإتجاه الثاني، والذي يعتقد أن زيادة السكان تزيد من التنمية، وهذا الرأي لا يمكن القول بصحته ما لم تكن الزيادة السكانية زيادة نوعية، فالزيادة السكانية في اليابان بالرغم من بطئها إلا أنها ذات أثر إيجابي على التنمية بسبب نوعيتها.

أما الإتجاه الثالث فهو غير صحيح، لأن الواقع العملي يثبت عكس هذه القاعدة، فالزيادة السكانية ليست مؤشراً للرخاء أو الفقر في جميع المناطق، فإنها تكون مؤشراً للرخاء في البلاد التي تكون فيها حافزاً للنمو، وفي بلاد أخرى تكون قيداً عليه بحسب ظروف هذه البلاد وكيفية استغلال الموارد ومرونة العرض، فمثلاً عدد السكان في كل فدان مزروع في فرنسا مساوٍ لمثيله في الهند، لكن الهند تعاني من الفقر والجوع بخلاف فرنسا، بسبب نقص الإمكانات التقنية وتقصير الإنسان في البحث العلمي لاستغلال الموارد بشكل أفضل[2].

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه في أفريقيا يوجد(٢,٥) فدان مزروع لكل فرد، وهذا يفوق ما هو موجود في الولايات المتحدة والصين والإتحاد السوفياتي، ومع ذلك تعتبر أفريقيا أكثر القارات فقراً. ولديها حالات جوع أكثر من أي منطقة في العالم[3]. وعليه فإن زيادة السكان في بعض مناطق العالم قد صاحبها فقر وبؤس، كما أن قلة عدد السكان في بعض المناطق قد صاحبها أيضاً بؤس وفقر.

ويرى الباحث أن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي ليست محدده بالجانب المادي فقط، بل هي علاقة متبادلة ومتداخلة بمعنى أن كل جانب منها يؤثر ويتأثر بالجانب الآخر، كما أن النمو السكاني دالة لعوامل عديدة، إقتصادية وعقائدية وإجتماعية ونفسية وبيولوجية.

---

(1) الحطاب، كمال، **السكان والتنمية من منظور اسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٢٣ – ٢٢٥. والمودودي، أبو الأعلى، **حركة تحديد النسل**، مرجع سابق، ص ١٢٦ – ١٣٠.

(2) الحطاب، كمال، **السكان والتنمية من منظور اسلامي**، مرجع سابق ، ص٢٢٥.

(3) جوزيف مورلابيه، وكولينز **صناعة الجوع ، خرافة الندرة**، المجلس الوطني للثقافة، الكويت،١٩٨٣،ص٢٤–٢٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الخامس: طبيعة المشكلة السكانية في العالم الإسلامي:

إن المشكلة السكانية ليست مشكلة تنموية حقيقية، فهي مشكلة مزيفة أوجدتها بشكل طوعي المنظمات والوكالات التابعة للدول المهيمنة لإبقاء الدول النامية متخلفة، والزيادة السكانية تكون ذات تأثير سلبي على العملية التنموية إذا لم تستطع عملية الإنتاج من استيعابها، لكن إذا تمكنت من استيعابها وتأمين مشاركتها في دفع عجلة التنمية للأمام، فمن الخطأ أن ننظر إليها على أنها عامل يؤدي إلى زيادة الأعباء على الموارد المتاحة لأنها تزيد من مشاركة قوة العمل في عملية الإنتاج عندما تمتثل بالضوابط والقيود والخصائص الإسلامية للجوانب المادية والبشرية[1].

إذا تنبع أهمية التنمية في ظل المنهج الإسلامي في استيعاب الفائض من السكان وتنظيم المسألة السكانية من خلال الخصائص الإسلامية للجانب البشري نحو تحقيق تنمية المجتمع، فالنجاح في تحقيق التنمية الإقتصادية لا يعتمد على الموارد الطبيعية، بقدر ما يعتمد على الكفاءة في تحفيز العامل السكاني على المشـــاركة بجدية وفعالية في عملية التنمية.

فالنمو السكاني يسهم في زيادة الطلب ويزيد من حجم الإنتاج الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ويسهم أيضاً في تنظيم عملية الإنتاج بفضل التخصص وتقسيم العمل، كما يؤدي النمو السكاني إلى تخفيض الأعباء العامة للمجتمع من خلال توزيعها على عدد أكبر من السكان. فالتخلف سببه ليس النمو السكاني فقط، ويعود سبب تخلف الدول الإسلامية إلى[2]:

١- خدمة الديون: فالكثير من دول العالم الإسلامي لا يكفي كل ما لديها من واردات ودخل قومي لسداد ما هو مترتب عليها من ديون، وعدم المقدرة على خدمة تلك الديون.

٢- تدهور شروط التبادل الدولي حيث تصدر هذه البلدان المواد الخام بأسعار زهيدة جداً لتستوردها مواد مصنعة بأسعار مرتفعة.

---

(1) النجار، عبدالهادي، **محاضرات في إستراتيجيات التطوير الإقتصادي بين الفكر المعاصر والفكر الإسلامي**، دار العلم للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ٢٠٠١، ص ١٨.

(2) رمزي، زكي، **المشكلة السكانية...**، مرجع سابق، ص ٨-١١. ونعيم، رياض، **أثر النمو السكاني على التنمية**، مرجع سابق، ص٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣- الكثير من دول العالم الإسلامي تستثمر أموالا كبيرة في الخارج تقدر بمئات المليارات.

٤- الخسائر الناجمة عن تحويل أموالها للخارج بواسطة الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان وبالعملات الصعبة.

٥- هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية.

٦- أثر العوامل الداخلية في البلدان نفسها التي تكرس التخلف، كالنفقات الغذائية والعسكرية ...

ويشير بعض الكتاب إلى أن سكان الدول المتقدمة يشكلون٢٠٪ من سكان العالم ويحصلون على٨٠٪ من الدخل العالمي وأن٨٠٪ من سكان العالم موجودين في الدول النامية ويحصلون على٢٠٪ من الدخل العالمي(١).

ويرى البعض أن مواجهة المشكلة السكانية يتم عن طريق زيادة الدخل، ويرى البعض الآخر أن مواجهتها يتم عن طريق تغيير العادات والتقاليد، ويعتبر آخرون أن المشكلة السكانية أمراً حيوياً لذلك يجب أن تحتل برامج تنظيم الأسرة الأهمية العظمى في ظل خطط التنمية، ولكن حل المشكلة السكانية يتطلب عدة خطوات أهمها التحرر الإقتصادي، من خلال التخلص من التبعية الإقتصادية بكافة أشكالها، مثل التبعية النقدية لنظام النقد الدولي أو التبعية التكنولوجية أو مشاركة رأس المال الأجنبي أو عدم السيطرة على النظام المصرفي المحلي(٢).

ومن هنا يرى الباحث انه يجب على الدول الإسلامية الإهتمام بعملية التنمية، التي تعتمد على الذات دون أن تلتزم بنمط التنمية الغربي.

---

(1) رمزي، زكي، **المشكلة السكانية...**، مرجع سابق، ص ٨-١١. ونعيم، رياض، **أثر النمو السكاني على التنمية**، مرجع سابق، ص٥.

(2) نعيم، رياض، **أثر النمو السكاني على التنمية**، مرجع سابق، ص ٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث

تداعيات المشكلة السكانية على العالم الإسلامي

في ظل النمو السكاني السريع الذي بدأت تشهده الدول النامية استمر الجدل بين معارض ومؤيد للنمو السكاني، وقد تبين بعد مناقشة الإتجاهات المختلفة لدور النمو السكاني في التنمية الإقتصادية تباين الآراء من مؤيد ومعارض لها، لكن لماذا يصر الغرب بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية وعبر مؤتمراته وأدبياته السكانية على أن الزيادة السكانية هي السبب الرئيس في تخلف الدول النامية وخاصة الإسلامية منها[1]؟

وإزاء هذا الموقف، كان هناك اتجاهين مغايرين للإتجاه العالمي على النحو الآتي:

المطلب الأول: الإتجاه الغربي المعاصر:

يمثل هذا الإتجاه عدد كبير من قادة الفكر في تخصصات مختلفة من أبناء العالم الغربي والصهيوني، ويرى هذا الإتجاه بأن وصف العالم الغربي للمشكلة السكانية على أنها سبب التخلف للدول الإسلامية ليس صحيحا، بل له أهداف أخرى، ويدللون على وجهة نظرهم هذه بما يلي:

أولا: إنها ليست مشكلة حقيقية بقدر ما هي مشكلة تعبر عن أطماع سياسية.

جاء في تقرير بوش الأب رئيس "CIA" في الفترة ما بين كانون الثاني ١٩٧٦ وكانون الثاني ١٩٧٧ الذي رفعه إلى الرئيس الأمريكي "جيرالد فورد" عن النمو السكاني في العالم وتأثيراته على الوضع السياسي، ما مفاده: أن القسم الأكبر من الزيادة السكـــانية تتركز في

---

(1) الدراسات المتخصصة التي تم تقديمها إلى المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، جده، الموافق ١٢-١٠ تشرين الأول ٢٠٠٢، التي استعرضت أبرز التحديات التي يواجهها العالم الإسلامي في **مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة**، والمتمثلة في الفقر وانعدام الموائمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة. **ودليل التنمية البشرية لعام١٩٩٩**، وكتاب **The world fact book** للعام ٢٠٠٠، مرجع سابق، وفيه أن ٣٧% من سكان العالم الإسلامي يعيش تحت خط الفقر، **ومحاضر وتصديرات المؤتمرات الدولية الأربعة للسكان:**- المؤتمر الأول في بوخارست عام ١٩٧٤، والمؤتمر الثاني في مكسيكو ١٩٧٦، والثالث في القاهرة عام ١٩٩٤، والأخير في البحرين عام ٢٠٠٠- والتي جاء فيها أن الدول الأكثر فقرا هي الأكثر نموا في السكان. ونفس هذا الإتجاه تجده في الدراسات والتقارير المقدمة للجان البرلمانية أو التقنية المنبثقة عن منظمة الأمم المتحدة التي تعنى بالسكان والتنمية، والتي أصبح أسمها حاليا (لجنة السكان والتنمية).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بلدان العالم الثالث، وخصوصا في البلاد الإسلامية أو التي تشكل الجالية الإسلامية نسبة كبيرة، وأن المسلمين سيشكلون حوالي نصف سكان العالم في عام ٢٠١٢ ويجب العمل على وقف هذا النمو السكاني لما يمثله من خطر على مصالحنا الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وثم ذكر كل من العراق ولبنان في هذا التقرير(١).

ويؤكد (بيريز) صراحة أن العقبة الرئيسية التي تواجه مشروع الشرق الأوسط الجديد النمو السكاني حيث يقول:" إن المخاطر الخارجية تتضاءل أمام المخاطر الداخلية المتمثلة في أنشطة العنف والزيادة الكبيرة المتوقعة في عدد السكان العرب"، ويبدي مخاوفه من الزيادة السكانية في فلسطين ومصر، فقد ذكر في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) أن عدد سكان مصر سيصل في نهاية القرن العشرين إلى ٧٠ مليون نسمه الأمر الذي يدعو إلى اتخاذ خطوات سريعة لمواجهة التهديد السكاني الذي يلوح في الأفق(٢).

فعندما يتعلق موضوع الزيادة السكانية بإسرائيل، فإنه يعني بالدرجة الأولى احتدام الصراع الديموغرافي بين العرب واليهود، ويذهب بعض المتطرفين إلى أن الزيادة السكانية غير اليهودية تمثل تهديدا للمشروع الصهيوني المتمثل بإقامة دولة صهيونية في إسرائيل(٣).

فالزيادة السكانية كما تراها القوى الغربية والصهيونية العالمية ذات أثر عميق في النظام السياسي الدولي وفي القوى العالمية، وهنا وفي لحظة صدق يقول الأستاذ (فرانك نوتشسين) الذي كان مديرا لمركز البحوث السكانية في جامعة برنستون ثم رئيسا للجنة الإسكان في الأمم المتحدة أنه يجب " إعداد برامج للحد من النمو السكاني في نصف الكرة الجنوبي وإلا فإن التقدم الإقتصادي في هذه الأصقاع سيؤدي إلى قيام عالم في المستقبل تتحول فيه الدول المسيطرة حاليا من أقلية يتضاءل وزنها باضطراد، ويقل بالتالي باضطراد

---

(1) راضي، الحسن، **النمو السكاني في العالم وتأثيراته على الوضع السياسي**، آل بوش وخطة ابادة المسلمين، شبكة البصرة، ص٢. http://www.albasrah.net/maqalat/muhsin_140204.htm

(2) السحمراني، أسعد، **المشروع الصهيوني الجديد**، الشرق أوسطية مشروع اسرائلي- أمريكي، ص ٧ . www.qudsway.com

(3) البابا، جمال، **الهاجس الديموغرافي في اسرائيل**، مخاوف حقيقية أم أطماع سياسية، ص ٤. www.arabrenenewa1.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نصيبها من ثروة العالم، وتقلل قدرتها على التحكم فيه، إن تحدينا لسياستنا القومية نحو المناطق المتخلفة في ضوء هذه الحـــقيقة"[1].

وفي هذا الإتجاه كتب (جان كلود شسنيه)- مدير المعهد الوطني للدراسات السكانية- باريس" أن أوروبا تواجه غلبة المسلمين عليها والأفارقة، مع اتساع الفجوة السكانية والإقتصادية بين شمال البحر المتوسط وجنوبه، فمع تركز الثراء في الشمال الأوروبي سيتحرك الناس من الجنوب إلى الشمال...وفي الجنوب ستبزغ قوى فتية بفضل الزيادة في حجم سكانه التي تبعث الحيوية، وفي المقابل فإن قوى الشمال الهرمة ستذوي مع النقص في عدد السكان"[2]. وهذه الحقيقة أكدها (هنري كسينجر) عندما كان مستشارا للأمن القومي في الولايات المتحدة حيث اعتبر زيادة السكان في العالم الثالث تهديدا للأمن القومي الأمريكي. وركز على ضرورة تخفيض النمو السكاني في ثلاثة عشر دولة، حددها، منها سبع دول إسلامية، على رأسها مصر، أو فيها أقلية مسلمة كبيرة مثل الهند[3]. ويدلل على ذلك الإجراءات الحكومية لتحديد النسل في مصر والتي تمولها الإدارة الأمريكية، مع اعتراف الحكومة المصرية بعدم جدوى برامج تنظيم الأسرة التي مولتها الولايات المتحدة بهدف الحد من الزيادة السكانية خلال العشرين سنة الماضية، الأمر الذي حدا بالحكومة للقيام بوضع تشريعات تحرم الطفل الثالث من الخدمات المجانية كالتعليم والصحة، وتحرم الأم الحامل من إجازة الأمومة والرعاية الصحية لطفلها الرابع[4].

ثانيا: إنها مشكلة صراع حضاري القصد منها ترحيل ثقافة الغرب لدول العالم الثالث.

---

(1) فرغل، يحيى هاشم، **تحديد النسل من منظور الصراع مع الغرب**، مرجع سابق ص، ٥.

(2) المرجع السابق.

(3)المرجع السابق، ص ٦.

(4) **محاولات حكومية جديدة لتحديد النسل تمولها الإدارة الأمريكية**، ٢٠٠٣، ص ٢.
http://alarabenews.com/alshaab/GIF/12-12-2003/n4.htm

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تعد وثيقة الأمم المتحدة للسكان والتنمية أبرز دليل على أن المشكلة تكمن في الصراع الحضاري الثقافي، والتي صدرت عن مؤتمر السكان الذي عقد في أيلول عام ١٩٩٤ في مصر وركزت الوثيقة على يأتي[١]:

١) الفرد هو الأساس، ومصالحه ورغباته هي المعيار، وليس الدين أو الأمة أو العائلة أو التقاليد أو العرف، ومن حق الفرد التخلص من القيود التي تفرضها تلك الجهات.

٢) إباحة ممارسة الجنس بدون زواج، وإباحة ممارسة الجنس بين المراهقين، والمهم أن لا تؤدي هذه الممارسة إلى حدوث الأمراض، ويجب توفير الحرية والسرية لهم.

٣) استبعاد الزواج المبكر لأنه يؤدي إلى زيادة معدل المواليد.

٤) إباحة الإجهاض.

٥) استهجنت الوثيقة الأمومة المبكرة.

٦) استخدمت الوثيقة لفظ (قرينين) بدلا من زوجين فهو لفظ محايد لا يفترض وجود رابط قانوني. وهذا الحياد يجعل الشذوذ الجنسي والعلاقات الجنسية دون زواج أمراً مقبولاً.

يلاحظ على بنود الوثيقة أن مشكلة الزيادة السكانية ما هي إلا معبر لتصدير ممارسات ثقافية قد تورط فيها أصحابها، وفي هذا الصدد بين الأستاذ (نورمان بريل) في كتابه" بزوغ العقل"، خطر تحديد النسل على المجتمعات التي تنادي بها، إذ يقول[٢]:"إن أية جماعة تمارس تحديد النسل ستقضي على نفسها ويحل محلها أولئك الذين يحتفظون بضرورة التناسل غير المقيد".

وتحت وطأة الثقافة الغربية هذه، بدا يتكون رأي عام في أوروبا يدعو إلى عدم تحديد النسل ويشجع العودة إلى الأسرة كبيرة العدد[٣]. فالأمر أصبح مقلقا لبعض الحكومات الأوروبية خاصة دول شرق أوروبا التي تناقص عدد سكانها بحدود عشرين

---

(1) الحلبي، محمد علي، **العولمة**، التجديد العربي، مرجع سابق، ص٢.

(2) فرغل، يحيى هاشم، **تحديد النسل...** ، مرجع سابق.

(3) ساش، جيفري، **قضية ابطاء النمو السكاني**، مرجع سابق، ص ١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مليون نسمة خلال عقدين فقط، إضافة إلى ايطاليا حيث كانت الكنيسة تشجع إنجاب الأطفال فيها، ولتعويض هذا النقص شجع المسؤولون الهجرة المنظمة من خلال اختيار عناصر ذات كفاءة وتعليم عال لتنمية المجتمع من دول الجنوب [1].

ثالثا: إنها مؤامرة لترسيخ الاستغلال والتبعية الإقتصادية.

ففي عام ١٦٥٠ شكل سكان آسيا وأفريقيا حوالي ٧٨,٤% من سكان العالم واستمر هذا الوضع حتى عام ١٧٥٠، ومع ظهور الثورة الصناعية انخفضت هذه النسبة نتيجة للزيادة السريعة للسكان في أوروبا وأمريكيا الشمالية، حيث أصبحوا يشكلون ٧١,٢% تقريبا، وهذا هو المستوى المناسب، كما أن معدل الزيادة في إنتاج الطعام يزيد عن معدل الزيادة في السكان في آسيا والتي يوجد بها أكبر عدد من سكان العالم. فمستويات المعيشة المتدنية في مناطق كثيرة من العالم، وانتشار الفقر، والتهدور البيئي، خاصة في أفريقيا وآسيا سببه المؤسسات الظالمة بسبب النظم الإجتماعية السائدة فيها وليس بسبب الزيادة السكانية، فلا توجد أزمة سكانية فيها، بل توجد فيها أزمة اجتماعية حادة ومشكلة سكانية قد تظهر في المدى البعيد[2].

وهنا يعلق الأستاذ (أسعد السحمراني) قائلا: فعلى الصعيد الدولي يأتي الاستغلال لدول العالم الثالث من الإستفراد الأمريكي، بسبب سيطرة القطب الواحدة على القرار الدولي مع نهب الثروات والوجود العسكري المباشر الذي يضع قيوداً على حرية الشعوب في بناء تقدمها، وتنظيم هياكلها وفي بناء علاقاتها الدولية، فالطاقات البشرية إضافة إلى الحصن الحضاري هو عماد الأمة في مواجهة الشرق الأوسط الكبير الذي يدعم مشاريع التوسع الاسرائيليه والأطماع الاستعمارية الأمريكية. فالإغراءات تبدأ إقتصادية – كما يخططون – ثم تعمل على اختراق وحدة المجتمع العربي والإسلامي، واختراق التركيبات الإجتماعية في الساحة العربية[3].

---

(1) حجاج، أحمد، **الأنفجار السكاني...**، مرجع سابق، ص ١.

(2) البرت، مايكل، السكان، **قضايا إقتصادية معاصرة**، ترجمة أحمد زكي، ١٩٩٨، ص ٢.
www.kefaya.org/translations/0401albert.htm

(3) السحمراني، أسعد، **المشروع الصهيوني الجديد**، الشرق أوسطية، مشروع اسرائيلي...، مرجع سابق، ص ٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثاني: الإتجاه الإسلامي المعاصر:

ويتمثل بظهور عدد من مفكري الدول العربية والإسلامية، ويرى هذا الإتجاه أن المشكلة السكانية ليست هي السبب الرئيس في تخلف الدول النامية كما يصورها الغرب،ولكنها تعرض لتغطي على قضايا أخرى، لذلك ينظر إليها على أنها:

١) إنها قضية صراع حضاري: ففي أواخر القرن العشرين بدأت هجرات واسعة للغرب، مع معدلات خصوبة بين المهاجرين عالية وهي وراء معظم الزيادة السكانية في الغرب، لذالك تزداد خشيتهم من أن يتم غزو تلك الدول ليس بالجيوش، وإنما بواسطة المهاجرين الذين يتكلمون لغات أخرى، ويعبدون آلهة أخرى، فالمجتمعات الإسلامية في أوروبا الغربية لم تندمج في الثقافات الغربية، فمؤشرات اندماجها ضعيفة...، فمستقبل العلاقة بين الغرب والإسلام سيكون على شكل صراع حضاري حول قضايا ، مثل الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحقوق الإنسان، والهجرة، والسيطرة على النفط[١].

ويضيف باحث معاصر بأن الزيادة السكانية ليست في حد ذاتها مشكلة...لكنها ميزة. لأنه لا يمكن لدولة ما أن تصبح دولة عظمى إذا لم يصل عدد سكانها إلى الخمسين مليون نسمة على الأقل، في ظل تنمية إقتصادية تعتمد أسس ومنطلقات جديدة تعمل على توفير الحد الأدنى من الحاجات الضرورية، وتوفر تعليم وتدريب مناسبين بهدف التركيز على النوع لا الكم[٢].

وقد كشف مؤتمر السكان في مصر عام ١٩٩٤ بأن الزيادة السكانية ما تزال هدفاً أسمى في البلاد الغربية، ولما عجزت عن الوصول إليه نادت بضرورة حدوث التناقص السكاني في العالم الثالث. وقد بين "عمرو موسى" وزير خارجية مصر آنذاك:[٣] بأن المسألة ليست صياغة فقرات عن الجنس أو الزواج، بل كان هناك نوع من الفكر تؤمن به

---

(1) الجندي، عادل، **الحضارات وويلاتها**، ج١، ص ٥، www.Libya forum.org

(2) بكار، عبدالكريم، **على المدى البعيد ٣**، مرجع سابق، ص٢.

(3) فرغل، يحيى هاشم، **تحديد النسل من منظور الصراع مع الغرب**، مرجع سابق، ص٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مجموعة من الدول مقابل فكر آخـــر لدول أخرى، يعني كان هناك حوار وصدام وتنافس فكري وديني وحضاري، وكل مجموعة تحاول أن تفرض رأيها على الآخرين[1].

٢) إنها مشكلة تنمية وسوء إدارة وتخطيط: يقول أحد المفكرين الإسلاميين المعاصرين، بأن الغرب لم يهتموا بما يجب عمله من الناحية الإقتصادية، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن نمو الناتج القومي الإجمالي بمعدلات أسرع من معدلات النمو السكاني سوف يساهم في التخفيف من حدة المشكلة السكانية، وأنه كلما ارتفعت معدلات نمو الناتج القومي تضاءلت المشكلة حتى تصير إلى الزوال[2].

وفي هذا الصدد يبين الأستاذ عبدالمجيد فراج أستاذ التخطيط الإقتصادي في مقالة له بجريدة الأهرام المصرية ١٦-٣-١٩٨٢ أنه إذا كان للإقتصاد مع السكان قضية، فإن للسكان مع الإقتصاد قضايا، وكلها لم تأخذ حقها من المناقشة الواضـــحة الصريحة لأسباب تدق على الحصر، ويعلق الأستاذ فهمي هويدي مبينا بأن هذه الخلفية تفسر الضغوط الفكرية التي تمارسها الدول الغربية مستخدمةً في ذلك الأمم المتحدة لمحـــاولة وقف النمو السكاني في العالم الثالث بكل الوسائل الممكنة، ليس قلقاً على عافيته ولا سعياً إلى تنميته، وإنما دفاعاً عن نفسه ودرءاً للمخاطر التي يتخوف منها الغربيون إذا ما استمر نمو سكان العالم الثالث وتراجع في سكان العالم المتقدم[3].

فقصة الزيادة السكانية اختلقت من أجل تبرير الفشل ونهب وسرقة ثروات الشعوب، ولتبرير الفشل في التنمية الإقتصادية في البلدان النامية والإسلامية وتم تحميل الشعوب سبب هذا الفشل، فهم لا ينظرون إلى الشعب على أنه أداة تنمية وسواعد إنتاج.

٣) المشكلة السكانية لا تعدو عن كونها مؤامرة ضد العالم الثالث: وفي هذا الصدد يبين الأستاذ عادل حسين أمين حزب العمل المصري السابق، زعم الغرب في دعوته للحد من النمو السكاني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ناتج عن خوفهم من انتشار الفقر في البلاد،

---

(1) المرجع السابق، ص٧.

(2) يسري، عبدالرحمن، **دراسات في علم الإقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(3) فرغل، يحيى هاشم، **تحديد النسل من منظور الصراع مع الغرب**، مرجع سابق، ص ٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهذا الزعم لا يقوم على أساس علمي، علماً بأنهم هم الذين نهبوا ثروات هذه الشعوب وفرضوا عليها التخلف الإقتصادي والمديونية العالية[1]. لذلك عملت الحكومة الجديدة في إيران عقب الثورة مباشرة على إلغاء برامج التخطيط الأسري التي كانت قد تبنته في فترة سابقة وحققت فيه نجاحا باهرا باعتباره مؤامرة موالية للغرب لإبطاء النمو السكاني في العالم الإسلامي، ثم بدأوا بوضع سياسات تشجع على الولادة بهدف زيادة الخصوبة لدى النساء[2].

وعلى ضوء ما أثاره كلا الإتجاهين السابقين، يرى الباحث أن الزيادة السكانية ليست مشكلة حقيقية كما يصورها الغرب، بل هي غلاف لتمرير هيمنته الإقتصادية والسياسية على الدول النامية وبخاصة الدول الإسلامية منها، ومن هنا يتعين على الدول الإسلامية البدء الجاد في عملية التنمية، لأن تلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية واستيعابها لا يتم إلا من خلال التنمية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

---

(1) المرجع سابق، ص ٧.

(2) الجزيرة، مقدم الحلقة حافظ الميرازي، **الزيادة السكانية وأثرها على مستقبل البشرية**، ١٠– ٧– ٢٠٠٦، ص ١.
www.algazeera.net/nr/exers

الفصل الخامس

استراتيجية النمو السكاني والتنمية في العالم الاسلامي المعاصر

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول

مفاهيم اساسية

المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية وعناصرها

يعد مفهوم الاستراتيجية قديما في الفكر البشري ، ففي الحضارة اليونانية القديمة اشتقت كلمة الاستراتيجية من الكلمة اليونانية (Stratigia) التي تعني علم الجنرال (Strategeoes) وتعني قيادة الحرب لهزيمة الأعداء ، ومن ثم انتقل مفهومها إلى المجال المدني الذي تضمن نفس المعنى تقريباً[١]. وقد عرفت الاستراتيجية بتعريفات كثيرة منها ما يلي :

١. إنها "خطة لإستخدام مجموعة متناسقة من السياسات والتدابير لتحقيق هدف معين"[٢].

٢. أنها "النمط الذي تلتزمه السلطات في تحريك عجلات التنمية الاقتصادية"[٣].

٣. هي "إطار يرشد إلى الاختيارات بعيدة المدى"[٤].

وبناءاً على التعريفات السابقة يمكن تعريف الاستراتيجية التنموية بأنها "خطة طويلة الأجل تعمل على دفع كل قوى المجتمع نحو تحقيق التنمية".

وللإستراتيجية عناصر كثيرة أهمها[٥] :

١. الهدف فكمية الأهداف المراد تحقيقها تختلف من استراتيجية إلى أخرى ، فممكن أن يكون لها هدف واحد، وممكن أن يكون لها أيضاً أهداف متعددة، فمثلاً، قد تكون غايتها عدالة التوزيع ، أو تحسين مستوى الدخل أو تحسين المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة ، وقد

---

(1) القطامين ، أحمد ، **الإدارة الاستراتيجية حالات ونماذج تطبيقية** ، دار مجدلاوي للنشر ، ط١ ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١٥.

(٢) شابرا ، محمد عمر ، **الاسلام والتحدي الاقتصادي** ، ترجمة محمد زهير ، عمان ، د.ط ، ١٩٩٦ ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي و المعهد العربي للدراسات الاسلامية والمصرفية ، ص٤١٩.

(٣) شافعي ، محمد زكي ، التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، د.ط ، ١٩٧٠ ، ١/٨٠ .

(٤) أبو قحف ، عبد السلام ، الادارة الاستراتيجية ، د.ط ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص١٩ .

(٥) شافعي ، **التنمية الاقتصادية** ، مرجع سابق ، ١ / ص٨٢ -٨٣ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تهدف إل تحقيق واحد أو أكثر من هذه الأهداف أو سواها وعليه ستختلف الاستراتيجية التي يجب أخذها باختلاف أهدافها.

٢. الموارد والامكانيات الداخلية ، يجب عند وضع الاستراتيجية الاستعانة بما يملكه البلد من إمكانات.

٣. إدارة الدولة للحياة الاقتصادية ، ينبغي لإحداث التنمية الاقتصادية من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويتفاوت حد هذا التدخل من بلد إلى آخر تبعاً لأهمية القطاع العام او القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني : مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي وفي نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة(١). أو هو زيادة في الناتج الوطني بالإضافة إلى زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الانتاجية(٢).

ومن التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي ، نلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يترجم واقعياً إلا بتحقيق زيادة مضطردة في الانتاج ، ولا يكون ذلك إلا بضمان زيادة مستمرة في انتاجية الفرد، وعند قياس معدل النمو الاقتصادي يجب التأكيد عل ما يلي(٣) :

١. الأخذ بالحسبان أن يتعدى هذا المعدل الزيادة في معدلات النمو السكاني ، وعلى هذا الأساس إن معدل النمو في متوسط الدخل = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

٢. ألا تكون الزيادة في الدخل مؤقتة او مايعرف بالنمو العابر والذي يكون بسبب زيادة حصيلة الصادرات الناتجة مثلا عن ارتفاع الاسعار أو عن عوامل أخرى مؤقتة ، لذا يجب أن تكون الزيادة طويلة المدى.

---

(١) تادرس ، صبحي ، **مقدمة في الاقتصاد**،دارالنهضةالعربية، بيروت، ١٩٨٤، ص٤٢٣ .

(٢) يسري ، عبد الرحمن ، **التحليل الاقتصادي**، مرجع سابق ، ص١٤٩

(٣) عجمية ، محمد عبد العزيز ، وناصف ، ايمان عطية ، **التنمية الاقتصادية** ، جامعة الاسكندرية ، د.ط ، ٢٠٠٣ ، ص٧٢-٧٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣. ألا تكون في معدلات النمو مجرد زيادة نقدية فقط ، وإنما يجب أن تكون زيادة حقيقية وذلك من خلال استبعاد معدل التضخم ، وعلى هذا الاساس فإن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.

وهنالك طريقتان للتعبير عن النمو الاقتصادي وهما : الأولى ، نمو الناتج القومي سواء أكان اجمالي أم الصافي. والثانية ، نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي ، وهو المقصود والأكثر تعبيراً ، وتستخدم هذه الطريقة للتعبير عن مستوى معيشة الأفراد.

ومع أن النمو ميزة اقتصادية لها ميزات كثيرة ، إلا أنه يجب الاهتمام بألا يؤدي زيادة سرعة وتيرته إلى المساوئ الاقتصادية وغير الاقتصادية ، كزيادة معدلات التضخم، او زيادة الفروق بين أفراد المجتمع في الدخول والثروات ، وعدم الاستخدام الرشيد للموارد وهدرها ، وعدم ضمان حقوق الأجيال القادمة ، مما يستوجب تدخل الدولة لوقف مثل حدوث هذه المساوئ.

المطلب الثالث : مفهوم التنمية الاقتصادية

يرى البعض أن مفهوم التنمية الاقتصادية مرادف لمفهوم النمو الاقتصادي ، حيث عرفها بأنها "العملية التي تتم بموجبها تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي لاقتصاد معين خلال فترة طويلة من الزمن" [(١)]. لكن هذا لتعريف يخلط بين النمو والتنمية فيجعلهما مترادفين لنفس المعنى ، لكن يميز كثير من الاقتصاديين بين مفهوميهما كما يلي :

١. أنها : "تغيير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي بتطبيق شريعة الاسلام والتمسك بعقيدته ، ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الارض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في اطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية"[(٢)].

٢. إنها : "العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن ، والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية

---

(١) العمادي ، محمد ، **التنمية الاقتصادية والتخطيط** ، ط٣ ، دار الحياة ، دمشق ، ١٩٦٩ ، ص٣١.

(٢) يسري ، عبد الرحمن ، **دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي** ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

السلع والخدمات المنتجة ، إضافة إلى إحداث تغييرات في توزيع الدخل لصالح الفقراء"[1].

٣. إنها : "عملية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل القومي ، تفوق معدلات النمو السكاني ، مما يؤدي إلى احداث زيادات حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل"[2].

والذي يظهر أن النمو الاقتصادي يختلف عن التنمية الاقتصادية ، فالنمو في اصطلاح الاقتصاديين هو أحد شروط تحقيق التنمية ، ولكن لا يشترط من تحقيقه تحقيق التنمية ، والسبب أن التنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي لأنها تتطلب اجراء تغييرات جذرية ارادية في الهياكل الاقتصادية ، وتتطلب أيضاً اعادة توزيع الثروات والدخول لصالح الفئات الفقيرة. وهنا يجب الاشارة بأن الاسلام اهتم بعدالة التوزيع بجانب اهتمامه إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، وشرع وسائل لضمان تحقيقها وبخاصة في جانب عدالة التوزيع ، وقد اتصفت بعض هذه الوسائل بالديمومة وبعضها الآخر بأنها مؤقتة. في حين أن الكلاسيك قد أخطأوا حينما اعتقدوا ان النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية هما مصطلحان مترادفان في انهما يؤديان إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي الذي يعود بالنفع على جميع فئات المجتمع ولم يهتموا بالجانب الآخر من التنمية وهو عدالة التوزيع.

وفي النهاية يجب بيان العلاقة واستراتجيتها ، فالاستراتيجية هي الوسيلة التي يؤدي اتباعها إلى تحقيق التنمية باقصر الطرق ، وعلى كل بلد يسعى إلى تحقيق التنمية عليه أن يختار الاستراتيجية التي تتناسب ونظامه بهدف انجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسرعة الممكنة.

---

(١) عجمية ، وناصف ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص٧٦.

(٢) عفر ، محمد عبد المنعم ، التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي ، دار المجمع العلمي ، جدة ، ١٩٨٠ ، ص٢٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الرابع : معدل النمو السكاني

هو مؤشر لقياس الزيادة الطبيعية في السكان ، والزيادة الطبيعية في السكان هي عبارة عن الفرق ما بين معدلات المواليد ومعدلات الخصوبة بسبب الرعاية الصحية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر صافي الهجرة.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة أن عدد سكان العالم يزداد بشكل مذهل ، حيث يزداد أكثر من تسعين مليونا في السنة الواحدة ، فمع مطلع كل يوم تزداد الأفواه التي تطلب الطعام أكثر من مئتين وخمسين ألف فرد ، وفي كل شهر تضاف إلى العالم مدينة جديدة في حجم مدينة القاهرة[١].

ولم يكن الامر كذلك من قبل ، ففي ١٨٥٠ كان عدد سكان العالم مليار نسمة ، وبعد ذلك بمئة عام أي في عام ١٩٥٠ ، تضاعف الرقم إلى مليارين ، ثم تضاعف الرقم مرة ثالثة إلى اربعة مليارات نسمة عام ١٩٧٦ ، وبعد ذلك بإحدى عشر عاما فقط (١٩٧٦-١٩٨٧) بلغ عدد سكان العالم خمسة مليارات نسمة ، وسمي اليوم الحادي عشر من تموز ١٩٧٨ يوم الخمسة بلايين نسمة[٢]. وبلغ عدد سكان العالم في عام ٢٠٠٦ (٦,٦) بليون نسمة ، وتتوقع احصاءات الأمم المتحدة أن يكون عدد سكان العالم عام ٢٠١٢ سبعة بلايين نسمة[٣].

المبحث الثاني

البعد الاستراتيجي للعنصر البشري في استراتيجيات التنمية في العالم الاسلامي

تكونت أغلب بنية العالم الاسلامي المعاصر خلال مرحلة الاستقلال الوطني نتيجة للتطورات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، اضافة إلى تنامي فعالية الوعي و الكفاح الوطنيين ، وأدى ذلك إلى تسريع الانتقال من صيغة الانتداب إلى منح الاستقلال الوطني بتدرج ، الأمر

---

(١) الفرا ، محمد علي ، **مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي** ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص٢٧.

(٢) الخولي ، اسامة ، **ما بين التخمة والمجاعة** ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، ١٩٧٢ ، ص٤.

(٣) التقرير الموجز ، **السكان والتنمية** ، ٢٠٠١ ، مرجع سابق ، ص٦-٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الذي أدى إلى نشوء شكل من أشكال الاستقلال الوطني المرتبط بمعاهدات واتفاقيات ثنائية ، تركز على المساواة الشكلية والشراكة الاسمية المتبادلة ، هذا الوضع حمل مضامين ايجابية تمثلت في تبلور وتشكل الهوية الوطنية والقطرية. وخلال هذه المرحلة ساعدت التطورات الدولية وتصاعد حركات التحرر الوطني على تعزيز مكانة السلطات الوكنية ، واغتنامها بمحتوى جديد يمكن تلمسه من خلال الاستقلالية النسبية في اتخاذ القرار السياسي(١).

ومع بداية الخمسينات أخذت الدول المتخلفة (دول العالم الاسلامي) بأسباب النمو في محاولة للخروج من دائرة التخلف ولذلك سميت بالدول النامية ، أي الدول الاخذة باسباب النمو ، كان لدى العالم الاسلامي وما تزال العديد من استراتيجيات النمو للخروج من براثن التخلف الاقتصادي ، وفي البحث عن استراتيجيات منقذة ظهرت استراتيجية (الاستثمارات الضخمة) واستراتيجية (النمو المتوازن) و (الحاجات الاساسية) و (الدفعة القوية) وغيرها ... ، وهي تختلف عن بعضها البعض في التأكيد على جانب أو آخر من جوانب احداث عملية التنمية ، فبعضها يركز على الصناعة ، وبعضها يركز على الطلب النهائي ، وبعضها يركز على الصناعات الثقيلة ... الخ(٢).

وقد أخذت الدول المتخلفة باحدى أو بعض هذه الاستراتيجيات قرابة النصف القرن من الخمسينات وحتى الان ، وكانت النتيجة باقرار المؤسسات والمنظمات المتخصصة القطرية هي الفشل ، فما حدث كان زيادة قليلة في معدل النمو القومي ، ولم تكن زيادة في نصيب الفرد من هذا الناتج ... ، وما حدث كان ظهور في بعض مظاهر الحياة المعاصرة ، ولم يكن نقله للمجتمع المتخلف إلى ركاب الدول المتقدمة ، انما ما حدث لم يكن احداثا للتنمية ، وانما كان تنمية للتخلف ، فقد زادت مشكلة التخلف ، بل تفرع الكثير منها من المشكلات ، مثل الزيادة السكانية مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في كثير من هذه الدول ، وضعف

---

(١) التركماني ، عبدالله ، **أسس الحداثة ومعوقاتها في العالم العربي المعاصر** ، المركز الثقافي العربي بمخيم اليرموك ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص٢.

(٢) النجار ، عبد الهادي ، **استراتيجيات التطوير الاقتصادي ...** ، مرجع سابق ، ص٣١-٥٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الانتاجية ، وزيادة المديونية الخارجية ، والتصحر ... الخ من هذه المشكلات التي تعاني منها الدول التي اخذت في اسباب النمو في تلك الفترة[١].

المطلب الأول : التخبط في المفهوم الاستراتيجي للتنمية في العالم الاسلامي

بدأ الاقتصاديون يتسائلون : ما الخطأ الذي حدث ؟ ولماذا لم تؤت التنمية ثمارها ؟ وكانت الاجابة بعد دراسات ميدانية جادة ، هو أن الشرط الاساسي لنجاح هذه الاستراتيجيات كان غائبا أو شبه غائب ، وهو توافر بيئة مناسبة لكي يتعامل الانسان مع المادة لاحداث التنمية ، أي أنه في جانب التركيز على الجانب المادي لاحداث التنمية وباهمال الانسان لم تحدث التنمية ، فالانسان في هذه الدول لم يستطع ان يتعامل مع الجانب المادي لاحداث التنمية ، ولذلك قال الاقتصاديون باستراتيجية جديدة وهي التعلم من أجل التنمية[٢].

ولعل تكرار تجربة عملية التنمية الاقتصادية الرأسمالية مسألة مستحيلة حتى لو أراد العالم الاسلامي ذلك ، إن الاعتماد على دور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وترك عملية تخصيص الموارد تتم من خلال آليات السوق ، والسعي إلى تعظيم الربح كمحرك للتقدم ... كخصائص جوهرية لأسلوب الانتاج الرأسمالي ، هذا النمط لا يمكن أن يتكرر في البلدان النامية حتى إذا أخذنا في الاعتبار الجانب التاريخي لعملية التنمية الرأسمالية ، ذلك ان الاقتصاد العالمي اليوم يختلف اختلافا كيفيا عن العالم الذي شهد نمو الرأسمالية ، كما أن الاقتصاد المتخلف اليوم يختلف اختلافا كيفيا عن الاقتصاد الذي شهده النشأة التاريخية للرأسمالية ، فمثلا هل يمكن الآن استغلال الطبقات العمالية استغلال بالغ القصوى مثل ذلك الاستغلال الذي صحب نمو الرأسمالية ؟ أو هل يمكن غض الطرف عن الأهداف الاجتماعية وتجاهل التنمية الانسانية توصل أكبر لعملية التنمية ؟[٣].

---

(١) الغزالي ، عبد الحميد ، **تخلف العرب والمسلمين يعود لتخليهم عن المنهج الاسلامي** ، مجلة اقلام ، ص٣.
http://www.aklaam.net/aqlam/images/aaqq_01_01.jpg

(٢) **التقرير الموجز ، السكان والتنمية** ، ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص٥-١٢.

(٣) النجار ، عبد الهادي ، **استراتيجيات التطوير الاقتصادي ...** ، مرجع سابق ، ص٣١-٥٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ان ذلك بدوره مستحيل ، ومن هنا تعقدت الاوضاع في البلدان المتخلفة ، وتعقدت بالتالي عملية التنمية فيها ، فلا يمكن لهذه البلاد ان تتجنب مهام التنمية التي تحققت في الدول الرأسمالية تاريخيا ، وهي في ذات الوقت لا تستطيع ان تكرر مسار التنمية على ذات نمط النمو الرأسمالي. ومن هنا كان على الدول المتخلفة أن تسعى للتعجيل في التنمية من غير ان تلتزم بنمط التنمية الغربي.

المطلب الثاني : أثر التخبط في المفهوم الاستراتيجي للتنمية على عنصر السكان في العالم الاسلامي

لعل الاخفاق في عملية التنمية وفشلها عن تحقيق النمو الاقتصادي المنشود ، أبقى العالم الاسلامي على حالة التخلف والذي معها يشهد معدل نمو سكاني مرتفع يصل إلى ٣% علما بأن هذا المعدل في الدول المتقدمة لا يزيد عن ١% ، وقد بلغ عدد المسلمين في هذا الكوكب ١,٤ مليار نسمة ، ونسبتهم من سكان العالم وصلت إلى ٢٥% تقريبا ، ويعود سبب هذا النمو الهائل لدى المسلمين إلى[١] ، حث الاسلام على زيادة النسل ، وتشجيع الاسلام على الزواج والتعدد في الزوجات ضمن ضوابط وقيود شرعية ، وإلى السن المبكر في الزواج كما أن معظم الدول الاسلامية ذات طابع ريفي تقليدي تنتشر فيه الأمية ، وطبيعة الريفيون يحبذون بالاسرة الكبيرة ، إضافة إلى الصراع الحضاري الذي احيانا يؤدي إلى زيادة السكان ، كالصراع العربي الموجود في فلسطين المحتلة بين العرب واليهود ، والصراع الطائفي القائم بين المسيحيين والمسلمين في لبنان ، وكالسنة والشيعة في العراق ... الخ ، وفي ظل هذا الوضع يحاول كل من الطرفين المتصارعين ان يزيد من نموه الطبيعي لكي تكون له الغلبة في حسم الصراع العسكري والسلمي[٢].

---

(١) جيوبوليتيكية العالم الاسلامي ، ٢٠٠٦ ، ص١٤ ، http://www.df-althani.com/Article.asp?ArticleID=35

(٢) الصراع السلمي : يقصد به اذا وجد سلام بين الطرفين المتصارعين ، فالذي يملك اعدادا أكثر ، سوف يكون تمثيله النيابي أكثر في البرلمان وادارة دفة الحكم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كما أن الدعوة مازالت نشطة عند المسلمين لغير المسلمين ، وذلك يجعل اعداد كبيرة تضاف اليه كل سنة وهذا المؤشر يعطي بأن نسبة المسلمين اذا ما استمر نموهم على ما هو عليه في القرن العشرين فانهم في العقود الخمسة الأولى من القرن الواحد والعشرين ميلادية سوف يصبحون الديانة الأولى في العالم من ناحية عددية[١].

ويشير التركيب السكاني للعالم الاسلامي إلى أن ما يقارب ٤٥% من السكان اطفال اقل من ١٥ سنة ، وأن كبار السن أكثر من ٦٥ سنة تصل نسبتهم إلى ٤% ، والنتيجة ما يقارب ٤٩% من سكانه بصورة مطلقة غير منتجين اقتصاديا أو فعالين ، وان نسبة الشباب فيه وهي الطبقات التي يفترض انها تنتج تبلغ ٥١% من السكان ، وهذا يشير أن معدل الاعالة فيه كبير[٢] ، فالعالم الاسلامي لا يعاني من قلة سكانية بحيث يمثل ٢٥% من سكان العالم ، ولكن كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الآكلة على قصعتها ، قالوا : أو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله ، قال : لا، انتم يومئذ كثير ولكنكم كغثاء السيل"[٣]. وهذا ما يحدث الآن في العالم الاسلامي وهو بسبب التخبط في المفهوم الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية ، بسبب عدم تركيزها على العنصر البشري في اطارها التنموي من حيث الاهتمام بحاجاته الاساسية المتطورة بتطور الزمان والمكان ، وبنظامه الاجتماعي وحرياته الشخصية ، بالإضافة إلى القهر السياسي الذي أصاب الانسان المسلم ، ويعني أن الانسان لا يشارك في العمل العام ، ولتعرضه أيضا إلى الاستغلال الاقتصادي ، بمعنى أن جهد الانسان لا يعود اليه وانما يستغله الآخر أو يحصل عليه ومن ثم يكون هذان العاملين من أهم أسباب التخلف الاقتصادي في أي مجتمع ، كما أن تخريب مقاصد الشريعة التي تتعلق بالعنصر البشري سواء بقصد أو بغير قصد ، والتي أدخلها

---

(١) **جيوبوليتيكية العالم الاسلامي** ، مرجع سابق ، ص١٥.

(٢) شكوري بتول، **الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الإقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص٢٢.

(٣) الألباني ، **صحيح أبو داود** ، مرجع سابق ، الفتن وأشراط الساعة والبعث ، ج٣ ، ص٨١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفقهاء في أول مرتبة من مراتب الأولويات وهي الضروريات وإذا تعرضت للتخريب فهذا يعني أننا في مجتمع متخلف[1] .

ويعرف الفقهاء الضروريات بأنها الأشياء التي لا يتصور الحياة بدونها مثل المأكل والمشرب والملبس والمأوى ووسيلة انتقال لائقة وخدمات صحية وتعليمية واجتماعية لائقة بالانسان ... كل هذا يشكل المرتبة الأولى أو الضروريات التي يجب أن توجه إليه موارد المجتمع ، أدى عدم الالتزام بالمنهج الاسلامي إلى ذلك التخبط في المفهوم الاستراتيجي للتنمية في العالم الاسلامي ونتائجه هو[2] :

١. الخدمات الصحية : أغلب الدول الاسلامية متدنية فيها الخدمات الصحية باستثناء بعض الدول الاسلامية مثل السعودية والامارات العربية المتحدة ، بالرغم أننا نعيش في عصر ثورة المعلومات التي جعلت العالم قرية صغيرة ، ولو اخذنا المراكز الصحية كمثال لوجدنا أن ١٧% دول اسلامية فقط ٧٥% من مواليدهم يولدون في مراكز صحية ، ومن أمثلتهم البانيا والبوسنة والهرسك ، وهاتين الدولتين رغم سوء اوضاعهم الاقتصادية والسياسية المعقدة ، إلا أن العامل المكاني الأوروبي له دور كبير عليهم من خلال التنمية البشرية ، فنجدهم يتمتعون بأعلى نموذج لتحديد النسل في العالم الاسلامي.

٢. المياه النقية : مازالت نسبة مستخدموا المياه النقية في بعض دول العالم الاسلامي تصل إلى ٦٠% من السكان فقط ، مثل اندونيسيا وباكستان ، وبعضهم يصل إلى أقل من ذلك مثل نيجيريا و سيراليون ، بحيث لا تزيد نسبة الحاصلين على المياه النقية على ٤٠% من السكان فقط ، في حين توجد دول اسلامية تصل نسبة الحاصلين فيها على مياه نقية أكثر من ٩٥% مثل بعض الدول الخليجية كدولتي الكويت والبحرين رغم شح الموارد المائية في الاقليم الصحراوي الخليجي.

---

(١) الغزالي ، عبد الحميد ، **تخلف العرب والمسلمين يعود لتخليهم عن المنهج الاسلامي** ، مرجع سابق ، ص٢.

(٢) **جيوبوليتيكية العالم الاسلامي** ، مرجع سابق ، ص١٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣. النشاط الاقتصادي : ويتمثل في الطابع الوظيفي الذي يصور الوضع الاقتصادي للعالم الاسلامي ، وهنا يتعين معرفة العاطلون عن العمل بشكل عام حتى يتم معرفة المشكلة الاقتصادية الاسلامية ، وهؤلاء هم من يمثلون الفئات التالية : ١- طلاب فوق ١٥ سنة ٢- العجز ٣- السجناء ٤- ربات البيوت باستثناء الحاضنات ٥- المتقاعدون ٦- العاطلون. ومن هذه الفئات يمكن القول بأن ٥٠% من العالم الاسلامي يعاني من بطالة سافرة ومقنعة ، ويعود السبب إلى أن النشاط الاقتصادي الرئيسي فيه يعتمد على الزراعة التقليدية حيث نسبة العاملين في الزراعة في ١٤ قطراً عربياً يصل إلى ٥٠% مثل الصومال واليمن وموريتانيا والسودان ، وتنخفض نسبة العاطلين في الزراعة في دول عربية أخرى مثل دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء سلطنة عمان وليبيا ولبنان والأردن إلى أقل من ١٠% من الناشطين اقتصادياً ، وتتجه العمالة في هذه الدول الأخيرة إلى الأنشطة الثانوية ، أم الدول الاسلامية الأخرى فالوضع فيها أبلغ ، حيث ما يقارب ٨٠ % إلى ٧٥% من الأيدي العاملة تعمل في النشاط الاقتصادي التقليدي ، وهذا المؤشر يبين بأن اقتصاديات العالم الاسلامي اقتصاديات تقليدية زراعية ورعوية. أما في الدول الصناعية فالوضع يختلف بسبب التقدم في التقنية ، فدولة مثل امريكا تصدر الغذاء لجميع دول العالم الاسلامي والعاملين في الزراعة فيها لا تزيد نسبتهم على ٧% من الناشطون اقتصاديا ، و٦٣% من العمالة فيها تعمل في القطاع الخدمي الثالث ، و٣٠% تعمل في القطاع الاقتصادي الثانوي.

٤. معدل التحضر : ان سكان المدن في العالم الاسلامي لا تزيد على ٣٤% من السكان ، ويعود السبب إلى أن الاقتصاد الاسلامي تقليدي ريفي ، ومعدل التحضر في العالم بشكل عام ٤٤,٥% ومعدل التحضر في امريكا واوروبا يزيد على ٧٥% ، ولكن بسبب البطالة المقنعة في الريف الاسلامي والنمو السنوي الكبير للسكان ، نجد الريف السكاني طارد لسكانه ، بحيث معدل التحضر السنوي في العالم الاسلامي يصل إلى ٣٥% سنويا ، ومعدل التحضر العالمي ٢,٥% ، ومعدل التحضر في العالم الصناعي المتقدم أقل من ٨% ، لذلك معظم المدن الاسلامية الكبرى يوجد فيها ضغط سكاني اكبر من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

طاقتها الطبيعية مما يجعل طابعها العمراني وخاصة في مناطق الهوامش من الصفيح ، ويزداد معدل البطالة في المدينة الاسلامية ، لذا فانها لا تستطيع أن تقوم بالتزاماتها كما يجب بسبب الضغط السكاني الهائل عليها مما سبب في وجود ظاهرة الشحاتين ، والسرقات والفساد الاخلاقي ، لكن هناك دول اسلامية ذات نموذج كبير في معدلات التحضر بحيث تصل نسبة التحضر فيها إلى أكثر من ٩٥% مثل الكويت وقطر.

٥. النساء العاملات في العالم الاسلامي : تصل نسبة العاملات فيه إلى ٤٥% من مجموع النساء في سن العمل ، وهذه النسبة شبيهة بنسبة المملكة المتحدة ، حيث يصل نسبة العاملات فيها إلى ٤٩% من النساء ولكن المرأة في العالم الاسلامي يقتصر عملها في قطاعات التعليم وتطبيب المرأة ، وفي الريف تعمل في الزراعة تحت إشراف أولياء أمرها ، أماعملها يكاد أن يكون معدوم في القطاعات الأمنية ، أو في القطاعات القيادية ، أوالقطاعات الصناعية وخاصة الموجودة في المناطق النائية. الأمر الذي أدى إلى تذمر القطاع النسائي ، مما جعل وجود حركات نسائية قوية في العالم الاسلامي تطالب بادارة المجتمع بشكل عام ، وحدث هذا بالفعل في أكبر دول اسلامية بحيث اسندت القيادة ولفترات إلى نساء في كل من باكستان وبنغلادش واندونيسيا ، بالرغم أن استلام المرأة للمراكز القيادية في الاسلام هي مسألة خلافية[1].

المبحث الثالث

تبني استراتيجية للنمو السكاني والتنمية في العالم الاسلامي ضرورة ملحة

لقد عجز العالم الاسلامي منذ الخمسينات ولغاية الان عن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وكانت معدلات النمو الاقتصادية في اقطاره متواضعة لا تتعدى معدلات النمو السكاني الا في اقطار قليلة منه في بعض دول الخليج مثل الكويت ، ويعود السبب في ذلك إلى إغفال الانسان المسلم من الاطار التنموي ، بمعنى لم يكن هناك تركيز يذكر على التنمية البشرية والانسانية فيه. وغياب مثل هذا الهدف الاساسي عن عملية التنمية الاقتصادية في العالم الاسلامي أدى إلى زيادة التخلف الذي كرس وراءه سلسلة من

---

(١) **جيوبولتيكية العالم الاسلامي** ، مرجع سابق ، ص١٦-٢٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكان من اهم هذه المشاكل الاقتصادية تدهور المستوى التعليمي للانسان وانتشار الفقر مع معدلات زيادة في السكان[١].

فتحقيق التنمية الاقتصادية لم يقتصر على تحقيق النواحي الاقتصادية فقط بل يتعداها ليشمل عدالة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع ومن عقيدة الاستخلاف وذلك من خلال عملية تبادل بين الدول والقطاع الخاص. وينبغي لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية أن يكون هدفها واضح حتى يتسنى تحقيقها بنجاح وهو توافر بيئة مناسبة لكي يتعامل الانسان مع المادة لاحاث التنمية فالتركيز على الجانب المادي لاحداث التنمية ، واهمال الانسان يؤدي لعدم حدوث التنمية بسبب عدم توافر البيئة الملائمة لكي يتعامل معها الانسان ، وهو شرط اساسي في احداث التنمية[٢] ، ومن هنا ينبغي على العالم الاسلامي تبني استراتيجية حديثة للنمو السكاني والتنمية تكون فيها الاهداف واضحة ومحددة وايضا تكون عملية ادارتها فيه حداثة من قبله.

المطلب الاول : تحديد هدف الاستراتيجية

بدايةً ، ينبغي تحديد الهدف أو الاهداف المراد تحقيقها من قبل العالم الاسلامي من قبل عملية التنمية الاقتصادية والسكان ، ومن ثم تأتي عملية اختيار الاستراتيجية الملائمة وكيفية ادارتها من قبل العالم الاسلامي لتحقيق الهدف أو الاهداف المنشودة ، ومع ذلك فان تحديد اهداف استراتيجية للنمو السكاني والتنمية من قبل دول العالم الاسلامي ليس امرا بغاية الصعوبة بسبب ان العالم الاسلامي يملك منهجا اسلاميا في هذا الجانب.

فالمنهج الاسلامي في التنمية الاقتصادية ، قد جاء الاسلام في كل تفاصيله الاخلاقية والتعبدية حربا على التخلف ، وجاء لاخراج البشر من ظلام التخلف إلى نور التقدم والتنمية، وجاء منهج فريد ينبثق من نظام اقتصادي اسلامي متفرد عن الانظمة التي عرفتها البشرية طوال حياتها ، هذا المنهج جاء لرد الاشياء الى فطرتها وطبيعتها ، فذهب إلى الانسان وهو غاية التنمية ووسيلتها ، ومن ثم جاء للاجابة على سؤال واحد هو : بمن

---

(١) الغزالي ، عبد الحميد ، **تخلف العرب والمسلمين يعود لتخليهم عن المنهج الاسلامي** ، مرجع سابق ، ص٦.

(٢) المرجع السابق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تتم عملية التنمية وبمن تتم عملية اعمار الارض؟ وكانت الاجابة فطرية ، ان ذلك لن يتم الا بالانسان ، ولكن أي انسان؟ قال المنهج : انه الانسان الواقعي ، بنقاط ضعفه وعوامل قوته ، وليس الرجل الاقتصادي كما في النظام الراسمالي ، انما الانسان الواقعي هو ذلك الانسان الذي يتفاعل مع المادة لاحداث التنمية.

كما اجاب المنهج الاسلامي بضرورة ان يكون عمل الانسان الواقعي في اطار الاخلاق ، فلا يتصور أي اداء ايجابي الا في اطار الاخلاقيات ، فعنصر الاخلاق جزء اساسي من النموذج الانمائي ، ولكن كيف يقوم هذا الانسان الواقعي في المنهج الاسلامي بدوره في اعمار الارض بشكل مثالي لاحداث عملية التنمية اللازمة؟ ان المنهج الاسلامي اكد على ضرورة توافر شرطين اساسيين اذا تغيب احدهما او تغيبا معا لا يمكن ان يحدث أي تقدم في مجال التنمية الاقتصادية ، الأول : أن يكون الانسان حرا حرية حقيقية ، والثاني : ألا يكون مستغلا. وهذين الشرطين يعتبرا على عكس شرطي التخلف ، وهما القهر والاستغلال(١).

ومدخل الحرية في هذا المنهج هو مدخل التوحيد لله عز وجل ، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (٢)، ولكي تكون الحرية مجسدة بالفعل على ارض الواقع وليست مجرد شعار ، لقد خص الله سبحانه وتعالى لنفسه شيئيين يعلم سبحانه وتعالى انهما سوف يشغلان الجنس البشري ، وهما الرزق والعمر. فأما عن الرزق ، فانه سبحانه وتعالى يقول :﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾(٣)، واما عن العمر فيقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾(٤).

وحصيلة الايمان بأن الرزق والعمر يدخلان ضمن خصوصيات الله تبارك وتعالى ولا سلطان للبشر عليهما يجعلنا امام مجتمع المنتجين والمتقين كما قال الامام علي كرم الله

---

(١) الغزالي ، عبد الحميد ، **تخلف العرب والمسلمين يعود لتخليهم عن المنهج الاسلامي** ، مرجع سابق ، ص٣.

(٢) سورة الفاتحة ، الآية رقم (٥).

(٣) سورة الذاريات ، الآيتان رقم (٢٢ – ٢٣).

(٤) سورة الأعراف ، الآية رقم (٣٤).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وجه[1]. ومن هنا يجب تحديد الهدف من التنمية فتحديده بوضوح يساعد على انجاحها ، وهدف التنمية في العالم الاسلامي طبقا للمنهج الاسلامي هو الانسان، لان الانسان هو غاية التنمية ووسيلتها ، وهنا ينبغي على عملية التنمية المنشودة ان تحقق متطلبات هذا الانسان اذا ما اريد لها النجاح وهذه المتطلبات قد حددها المنهج الاسلامي بحيث ادخلها الفقهاء في اول مرتبة من مراتب الأولويات في الأداء الاقتصادي في المجتمع المسلم ، وهي الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينيات ، وقد ادخلوا مقاصد الشريعة الخمس في المرتبة الاولى وهي الضروريات ، واذا كان هناك عبث أو تخريب فيها يكون المجتمع متخلف[2].

ولقد أدخل الفقهاء المقاصد الخمس في مرتبة الضروريات ، فهي حفظ ديناميكي تنموي للدين ، ثم حفظ ديناميكي تنموي للعقل ، ثم المال ، ثم النفس ، ثم النسل. وعليه فان أي مساس بهذه الاشياء يجعل المجتمع متخلف مهما ملك هذا المجتمع من امكانيات مادية، فحرية الدين يجب ان تكون متوفرة من قبل النظام ، وكذلك الحقوق الاقتصادية للافراد ، وينبغي كذلك لهذه الأولويات ان تكون مصانة وغير معرضة للمصادرة أو التبديد في الموارد ، فالعنصر البشري أهم عنصر في أي مجتمع ، فبالبشر تتقدم التنمية وبهم يحدث التخلف ، ولذلك فان أهم عنصر يجب أن ننميه بعملية التنمية كما وكيفا هو العنصر البشري. من خلال اعطائه الحرية وعدم استغلاله اقتصاديا ، وكذلك من خلال صيانة مقاصد الشريعة الاسلامية الخمس من الاعتداء عليها[3].

المطلب الثاني : تحديد الاستراتيجية الملائمة للتنمية والنمو السكاني

ينبغي على العالم الاسلامي بعد تحديد الهدف المراد من التنمية والعنصر البشري ، أن يحدد الاستراتيجية الملائمة لتحقيق ذلك الهدف ، وأن يحدد كذلك الكيفية التي يتم من خلالها ادارة تلك الاستراتيجية. ولاتمام ذلك الغرض فانه يمكن هنا اقتراح الادارة الاستراتيجية كآلية حديثة تجسد أهداف التنمية والنمو السكاني للعالم الاسلامي.

---

(١) الغزالي ، عبد الحميد ، **تخلف العرب والمسلمين يعود لتخليهم عن المنهج الاسلامي** ، مرجع سابق ، ص٤.

(٢) الشاطبي ، **أصول الموافقات** ، مرجع سابق ، ج٢، ص١٠.

(٣) يسري ، عبد الرحمن ، **دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي** ، مرجع سابق ، ص١٢٧ –١٣٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

وتكتسب الاستراتيجية المقترحة لتنفيذ الاهداف اهميتها من خلال التحليل الاستراتيجي حيث يعتبر هذا التحليل الادارة الرئيسية لتحديد العناصر الاستراتيجية في البيئة الخارجية (العالم الخارجي) من فرص متاحة ومخاطر تحد من قدرة العالم الاسلامي على الاستفادة من هذه الطريق وموازنتها مع عناصر القوة والضعف في داخل العالم الاسلامي حيث مثل هذا التحليل الاستراتيجي يؤدي إلى تحقيق ما يلي[1] :

١. تحديد ما يسمى "بالقدرة المميزة للعالم الاسلامي" (Distinctive Compentency) ، والتي تعرف على أنها القدرات والموارد التي يمتلكها والعمليات التنفيذية المستخدمة في توظيف تلك القدرات والامكانيات لانجاز الأهداف.

٢. تحديد الفرص المتاحة التي لا يستطيع العالم الاسلامي اغتنامها في الوقت الراهن بسبب عدم توفر الحد المطلوب من الامكانيات والموارد والخبرات ، وبالتالي استبعادها.

ويشتمل التحليل الاستراتيجي للعالم الاسلامي دراسة البيئتين الداخلية والخارجية له ، بهدف تحديد العناصر الاستراتيجية في كليهما. والعناصر الاستراتيجية هي تلك المؤشرات ذات الأهمية الكبرى التي من الممكن أن تؤثر سلبا أو ايجابا على العمل الاسلامي في المستقبل. ويسمى هذا التحليل في الادارة الاستراتيجية بتحليل العناصر الاستراتيجية ، أو ما يطلق عليه (S.W.O.T Analysis) ، وتعود (S) و (W) إلى العناصر الاستراتيجية في البيئة الداخلية حيث تمثل (S) عوامل القوة (Strengths) وبينما تمثل (W) عوامل الضعف (Weaknesses) فيها. أما (O) و (T) فتمثلان العناصر الاستراتيجية في بيئة العالم الاسلامي الخارجية حيث تمثل (O) الفرص المتاحة (Opportunities) بينما تمثل (T) المخاطر والتهديدات (Threats) التي تعمل ضد محاولات العالم الاسلامي للاستفادة من تلك الفرص.

الشكل التالي يتضمن مصفوفة العناصر الاستراتيجية ، حيث تحتوي الصفوف على البيئة التي تتواجد فيها تلك العناصر ، ففي البيئة الخارجية تتواجد الفرص المتاحة والمخاطر التي تعرقل سعي العالم الاسلامي للاستفادة من هذه الفرص ، بينما تحتوي البيئة الداخلية

---

(١) القطامين ، أحمد ، الإدارة الاستراتيجية حالات ونماذج تطبيقية ، مرجع سابق ، ص٧٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على عوامل القوة وعوامل الضعف في كل من البناء التنظيمي والثقافة التنظيمية السائدة في العالم الاسلامي والموارد المَاحة فيه. بينما تشتمل الأعمدة على نوعية التأثير المتوقع للعناصر الاستراتيجية على العالم الاسلامي ، من حيث كونه تأثير سلبي أم ايجابي[1].

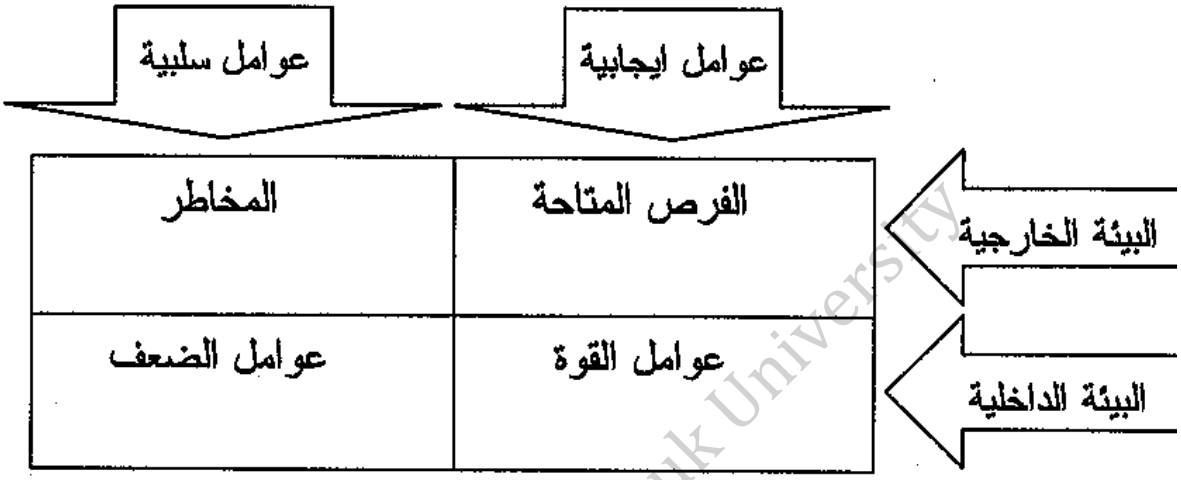

ان تحليل العناصر الاستراتيجية في البيئتين الخارجية والداخلية تعتبر هامة للغاية في تحديد مدى قدرة العالم الاسلامي على الاستفادة من الفرص المتاحة ، وبالتالي وضع الاستراتيجية المناسبة لتحقيق الهدف. إن عملية موازنة من نوع ما ينبغي أن يتم التوصل لها قبل أن يستطيع العالم الاسلامي الانتقال إلى مرحلة التخطيط الاستراتيجي التي تتضمن وضع الأهداف الاستراتيجية وآليات انجازها.

ومما سبق فانه بالامكان اخذ الادارة الاستراتيجية كنموذج يطبق في العمل لاستراتيجية في النمو السكاني والتنمية في العالم الاسلامي ، بسبب أن هذه الاستراتيجية تشتمل على تحليل استراتيجي لكافة عناصر الاستراتيجية وتقود إلى تعظيم القوة في البيئة الداخلية وقدرة العالم الاسلامي على استغلال الفرص المتاحة في البيئة الخارجية في نفس الوقت الذي تقوم فيه بتقليل عناصر الضعف في بيئتها الداخلية وتحييد المخاطر في البيئة الخارجية ، وهنا تتحقق لدينا ما يسمى بنقطة التوازن الاستراتيجية[2] ، التي تفسح المجال للعالم الاسلامي للانتقال إلى مرحلة التخطيط الاستراتيجي.

---

(١) القطامين ، أحمد ، **الإدارة الاستراتيجية حالات ونماذج تطبيقية** ، مرجع سابق ، ص٧٤.

(٢) المرجع السابق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الرابع

الادارة الاستراتيجية المقترحة للنمو السكاني والتنمية في العالم الاسلامي

بالامكان الاستفادة من تطبيق الادارة الاستراتيجية الحديثة على واقع العالم الاسلامي بهدف الخروج باستراتيجية للنمو السكاني والتنمية فيه ، وذلك من خلال تحليل مجموعتين هما البيئة الخارجية (بيئة العالم الخارجي) والداخلية (بيئة العالم الاسلامي) على السكان و التنمية.

المطلب الاول : بيئة العالم الخارجية للعالم الاسلامي

ويقصد بالبيئة الخارجية ، العالم الخارجي الذي يحيط بالعالم الاسلامي ، وما يحمل من تهديدات وفرص للعالم الاسلامي ، وتشكل التهديدات أهمية قصوى له لأنها تحد من دوره في التقدم والازدهار واداء دوره الحضاري ، بينما الفرص تشكل عناصر قوة له فيما لو استطاع اغتنامها ويمكن تحديد اهم هذه التهديدات والفرص الخارجية بما يلي :

أولاً : التحديات السياسية : وكان من أهم هذه التحديات الخارجية في هذا الجانب[1] :

١. الصراع العربي الصهيوني : فمنذ ان غرس الاستعمار الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي في فلسطين العربية المحتلة ، والعالم الاسلامي بشكل عام قد انشغل بهذا النزاع وخاصة الدول الاسلامية المجاورة ، كما ادى ذلك إلى انفاق اغلب الدول الاسلامية من دخلها الوطني على التسلح ، وكل هذا عمل ضعفا في برامجها التنموية.

٢. سقوط الخطر الشيوعي في مواجهة العالم الرأسمالي وظهور بديل خطر لتكتيل الصفوف والحفاظ على التماسك وهذا البديل هو الخطر الاسلامي ، مما ادى إلى ظهور نظرية سياسية جديدة في نهاية الآلفية الثانية بقيادة امريكا والغرب للتعامل مع

---

(١) يوسف ، احمد ، التحديات التي تواجه الامة الاسلامية خلال القرن الحادي و العشرين ، الناشر رابطة الجامعات الاسلامية ، عمان ، الاردن ، ص٢. http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=8522

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العالم على اساس الديموقراطية والحريات العامة في شتى الميادين ، وتعد هذه المعايير هي الأساس في تدخل القوى الخارجية في شؤون الغير عند عدم تحققها.

٣. ازدياد أهمية الشركات متعددة الجنسيات ، والمنظمات الدولية ، وبشكل خاص صندوق النقد الدولي (I.M.F) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (I.B.R.D) ومنظمة التجارة العالمية (W.T.O) في تشكيل خريطة العالم السياسية اضافة إلى تعاظم تأثير الهيئات والوكالات الدولية كوكالة الطاقة الذرية وهيئات منظمات المجتمع المدني وتحولها إلى لاعب سياسي لا يمكن تجاهله من الأنظمة السياسية.

ثانياً : التحديات الإقتصادية التي تواجه العالم الاسلامي : وكان من أهم هذه التحديات الخارجية في هذا الجانب[1] :

١. قوة العلاقات الاقتصادية الدولية ، ممثلة بالتكامل والتكتل والاندماج في اطار وحدات اقتصادية فوق قومية ، حيث اصبحت فيه الشركات المتعددة الجنسيات قوة اقتصادية تفوق من حيث قدرتها ، قدرة بلدان العالم وأقاليم بأكملها ، وأصبح لصندوق النقد الدولي (I.M.F) ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (I.B.R.D) ومنظمة التجارة العالمية (W.T.O) دوراً كبيراً في تحديد أو تشكيل النظام الاقتصادي الدولي المعاصر.

٢. تحجيم دور الدولة الاقتصادي وتقليص الوزن النسبي له وكان ذلك قد تم من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي لصالح القطاع الخاص. ولكن العالم الاسلامي مازال القطاع الخاص فيه غير قادر على تحمل مسؤولياته في حين أن القطاع العام فيه لم يستكمل بعد البنية التحتية.

٣. على المستوى البنية الهيكلية للاقتصاديات ، لم تعد الزراعة والصناعة هما الأساس في انجاز عملية التنمية وتحريض النمو كما كان سابقا ، بل أصبح قطاع الخدمات يساهم بما يزيد عت ٦٠% من الناتج المحلي في البلدان الصناعية ويخلق حوالي ٣٠% من فرص العمل فيها ، هذا في الوقت الذي ازدادت فيه أهمية الانتاج

---

(١) مدين ، علي ، التحولات العالمية والنظرة السياسية المعاصرة ، ص٦. http://www.w3.org/TR/html4/loose.dtd

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لمجموعة من السلع الملموسة ، صور ، افكار ، تصميمات ، مشتقات مالية ... الخ ، مما يعني أن الانتاج لم يعد مقتصرا على الانتاج المادي.

٤. عملت الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها على الضغط باتجاه اعادة النظر في سياسة العمل والاستخدام ، لجهة إعادة هيكلتها ورفع مستوى مواصفتها لتتوافق مع الطرائق الانتاجية الأكثر اعتمادا على المعارف ، اضافة إلى العمل باتجاه توجيه قسم كبير منها باتجاه عمليات الابداع والابتكار. وهذا يعني أن العالم الاسلامي فقد ميزة الأيدي العاملة الرخيصة ، وكما يعني أن اكتساب المزيد من قوة العمل لم تعد وسيلة لاكتساب الشرعية السياسية ، كما عملت التكنولوجيا على تسريع معدلات التقادم المادي والمعنوي للتكنولوجيا المستخدمة في الانتاج وهذا يتطلب التحديث والتجديد المستمر للتكنولوجيا المستخدمة في العملية الاقتصادية ، والانتقال إلى نظام الانتاج المرن الذي يساعد في استخدام متعدد الأغراض لمنظومة تكنولوجية واحدة.

٥. لم يعد النمو والتنمية الاقتصادية يتحددان بعنصري العمل ورأس المال الأمثل بالتكنولوجيا بل أصبح أيضا للمسألة محدداتها الأخرى ، والتي تتمثل بمدى توفر الحرية والديموقراطية ، ومدى انتشار المؤسساتية والفكر المؤسسي والعمل بشفافية ، وانسجام القوانين المحلية مع روح التطورات والتحولات العالمية ، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومنظومة القيم الثقافية والاجتماعية ... الخ.

٦. التحولات في الفكر التنموي : لقد تحول الفكر التنموي المعاصر للتركيز على شروط جديدة منها ، التطوير الدائم المستمر للعنصر البشري ، والعمل على تاهيله تاهيلا متقدما وتحديث برامج التعليم على قاعدة صلبة من التكنولوجيا والبحث والتطوير ، وترسيخ المؤسساتية وتقاليد الفكر المؤسساتي ، وتوسيع قاعد الحريات العامة والخيارات البشرية. وكل هذا يعكس الدور التأسيسي للحرية في التنمية وبالتالي دورها في اثراء الحياة الانسانية كمدخل اساسي للتنمية الشاملة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٧. التحولات في نظم الادارة عن طريق زيادة القدرة على الوصول إلى المعلومات في الزمان والمكان واستخدامها بما يخدم زيادة القدرة على التصريف وتكييف خصائص الانتاج وحجمه طبقا لما هو مطلوب ، وتوفير القدرة على الاختيار.

٨. تغير مفهوم الميزة النسبية ، اسهم التطبيق السريع لمنجزات الثورة التكنولوجية ، وتراجع دور العمل في خلق القيم الاقتصادية مما يعني ان الميزة التنافسية لم تعد قائمة على اساس توزيع الموارد الاقتصادية عالميا ، بل اصبحت مرتبطة بالقدرة على الاسهام في تصنيع مكون بسيط من سلسلة متكاملة في خط انتاج دولي ، وهذا يعني ان النمو السكاني لم يعد مصدر ثراء بالنسبة للعالم الاسلامي ، ولا سيما بعد ان اتجهت الدول المتقدمة لاعادة توطين صناعتها في بلدانها مستغلة مستوى التدريب والتاهيل الجيد لدى القوى العاملة لديها.

ثالثاً : التحديات التكنولوجية التي تواجه العالم الاسلامي : وكان من أهم هذه التحديات الخارجية في هذا الجانب[1] :

١. التحديات التكنولوجية وتتمثل بالثورات الكبيرة والمذهلة ومنها انبثقت قوى وديناميكيات التحول على المستويات كافة ، وتأسس عليها تحديات فرعية من اهمها هي :

أ- ثورة تكنولوجيا المعلومات (الالكترونية الدقيقة والحاسوبيات والبرمجيات).

ب- ثورة تكنولوجيا الطاقات المتجددة.

ت- ثورة التكنولوجيا الحيوية (الهندسة الوراثية وعلم الجينات) وما يتصل بذلك من انفجار ثورة غير محدودة على تخليق مواد بعناصر وخصائص لا متناهية.

ث- ثورة الاتصالات ونظم التحكم.

ج- تكنولوجيا الاعلام المرئي والمسموع.

---

(١) الزعبي ، علي ، النمو السكاني والطاقة والتلوث تحديات تحتاج إلى علوم تكنولوجية ، جريدة القدس ، ٢٠٠٨/٣/٩
http://www.alquds.com/sites/all/modules/ad/adserve.php?q=1&t=37

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد كان للتحولات التكنولوجية المذكورة وتطبيقاتها المختلفة خاصة في ميـــداني الاقتـــصاد والاعلام ، انعكاسات مهمة على مضمون السياسة القومية ، من خلال النقود الالكترونيـــة ، ونشر ثقافة الاستهلاك النمطي.

المطلب الثاني : مقومات التكامل (عوامل القوة) في العالم الاسلامي :

هنالك عدة عوامل قوة مشتركة بين دول العالم الاسلامي تدفعة نحو التكامل ، ومن اهم هـــذه العوامل في هذا الجانب ما يلي :

عوامل مشتركة في كافة المجالات ، و القاسم المشترك فيما بينها هو وحدة المصير للعـــالم الاسلامي و يعززها الدين و الوحدة الجغرافية و التباين في الثروات فيما بينها .

اولا : المقومات الجغرافية[1]:

أ- الموقع الفلكي للعالم الاسلامي ، اقصى عرض له ٧٥ الف كيلومتر واقصى طول له ١٧ الف كيلومتر ، و يشرف على المحيطات الرئيسية في العالم و على بحـــار عديدة مما اعطته سهولة في الحركة و اعطته كذلك ممرات استراتيجية .

ب- تبلغ مساحة العالم الاسلامي اكثر من ٣١ مليون كيلومتر مربع وذلك يعادل ٢٣% من مساحة اليابسة تقريبا ، وهو بذلك يمثل المرتبة الاولى من حيـــث المـــساحة مقارنة مع بقية العالم وتنطبق عليه جميع التصانيف الدولية من حيث المـــساحة ، وتعطيه هذه المساحة عمق استراتيجي فيما لو استطاع استخراج و اكتشاف ثرواته بنمط تكنو لوجي متقدم مما يعزز مركزه وعلاقاته الدولية .

ت- يشتمل العالم الاسلامي على معظم الاقاليم المناخية و بالتالي توجد فيه جميع انواع التربة المصنفة عالميا .

---

(١) جيوبولتيكية العالم الاسلامي ، مرجع سابق ، ص١-٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً : المقومات البشرية[1]:

أ- يبلغ عدد سكان منظمة المؤتمر العالم الاسلامي ١,٤ مليار نسمة و نسبة المسلمين في العالم الاسلامي وصلت الى ٢٣ % .

ب- الكثافة السكانية فيه بشكل عام منخفضة حيث تبلغ ٤٠ كم٢ للشخص الواحد ، ولكن الكثافة السكانية للعالم الاسلامي لا تعطي الصورة الحقيقية للتوزيع السكاني فيه .

ت- العالم الاسلامي لا يعاني من قلة سكانية ، بل يتمتع بنسة سكانية مرتفعة بحيث يمثل ٢٥ % من سكان العالم . حيث كانت نتائج هذه الزيادة ينعكس على سوء احوال السكان نتيجة للتخبط في المفهوم الاستراتيجي للتنمية .

ث- العالم الاسلامي مجتمع فتي حيث ٥١% من سكانه تقع في الفئة التي من المفروض ان تكون منتجة ، مما ادى الى ارتفاع معدل الاعالة فيه .

ثالثا : المقومات الاقتصادية : ومن اهم المقومات الاقتصادية في هذا الجانب ما يلي[2] :

أ- يمتاز العالم الاسلامي بمناطق مناخية متنوعة يساعد على تنوع منتجاته الغذائية ، و بالرغم من ان العالم الاسلامي يحتل مرتبة عالية في انتاج الحبوب الا انه لا يزال مستوردا كبير لها بسبب ضعف التقنية الزراعية .

ب- يحتل العالم المرتبة الاولى في انتاج الثروة الحيوانية ،الا انها ما زالت ترعى بالطرق التقليدية و لا يوجد لها اساليب حماية و وقاية من التقلبات البئية .

ت- الطاقة و المواد الاولية ، من حيث الطاقة يحتل العالم الاسلامي المرتبة الاولى عالميا ، فان معظم احتياطي البترول يوجد في العالم الاسلامي حيث فيه ٧٢% من الاحتياطي العالمي و ٣٥% من الاحتياطي العالمي للغاز ، ونفس هذا الخام

---

(١) **جيوبولتيكية العالم الاسلامي** ، مرجع سابق ، ص٦-١٠.

(٢) المرجع السابق ، ص١٠-١٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يعد مواد اولية للصناعات المختلفة الكيميائية و هي ما تسمى صناعة البدائل ، اما بالنسبة للمواد الاولية فتوجد في العالم الاسلامي احتياطات استراتيجية من جميع المواد الاولية الرئيسة في العالم مثل المعادن الفلزية واللا فلزية والمحاصيل الزراعية التقليدية .

ث- الصناعة ، معظم الصناعات في العالم الاسلامي قامت دون عمل دراسة جدوى حقيقية لنجاحها وهي لا تعدو من كونها صناعات اولية و تحويلية ، و بشكل عام يتميز الهيكل الصناعي فيه بهيمنة الصناعات الاستهلاكية التي تمثل ٦٥% مقابل ٣٥% بالصناعات الوسيطة و الرأسمالية و التي تعتبر المحرك الحقيقي للنمو و التنمية الصناعية الا ان تكنولوجيا و سائل الانتاج جميعها مستوردة و خاصة تلك التي تتعلق بالصناعات الرأس مالية مما ادى اى ترسيخ التبعية الاقتصادية للدول الصناعية .

المطلب الثالث : دوافع (الفرص) التكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الاسلامي

أولا : المطلب العقدي و الحضاري للوحدة الاسلامية ، و اهم مظاهر وحدة المسلمين عقديا و حضاريا ما يلي :

١) وحدة العقيدة ، و يعتبر الدين من اهم عوامل الوحدة بين الشعوب المختلفة ، فالمسلمون جميعا يعبدون ربا واحدا ولهم دستور واحد وهو القرآن الكريم . ويؤمنون بكل ما جاء به نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم .

٢) الاخوة الاسلامية فكل مسلم يجب عليه ان يحب لاخيه المسلم ما يحب لنفسه اقتداء بقول الرسول صلى الله عله وسلم : (لا يؤمن احدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه)[1].

٣) تلعب فريضة الزكاة دورا مهما في وحدة المسلمين ، حيث يشعر كل مسلم غني بواجبه المالي تجاه اخيه الفقير .

---

(١) أخرجه البخاري ، صحيح البخاري ، مرجع سابق ، ٩/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤) وجوب الجهاد على كل قادر اذا تعرضت بلاد المسلمين لغزو الكفار ، وحققت الامة الاسلامية في هذا الجانب نموذج يحتذى به .

ثانيا : توسيع نطاق السوق ، يعد اتساع نطاق السوق ذو اهمية في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما يلي :

١) ان اتساع السوق نتيجة قيام التكامل الاقتصادي يؤدي الى قيام مشروعات كبيرة في الحجم مما يساعد على تشغيل الطاقات الانتاجية المعطلة ، ومن ثم تحقيق الكفاءة الانتاجية[١].

٢) يؤدي اتساع حجم السوق نتيجة قيام التكامل الاقتصادي الى زيادة عملية التخصص و تقسيم العمل داخل منطقة التكامل وهذا يؤدي الى زيادة التخصص في كل دولة في انتاج السلع التي تتمتع بمزايا نسبية اكبر من غيرها داخل منطقة التكامل[٢].

٣) تحقيق وفورات الحجم الكبير لسبب سعة حجم السوق للمنشآت داخل منطقة التكامل مما يؤدي الى تقليل نفقة انتاج الوحدة الواحدة ، وهذا يتيح توجيه جزء من الانتاج الى الاسواق الخارجية[٣].

٤) تؤدي زيادة الانتاجية نتيجة اتساع حجم السوق المترتب على حدود التكامل الاقتصادي الى ارتفاع مستوى المعيشة مقارنة بما كانت عله قبل التكامل .

٥) يترتب على اتساع حجم السوق حفز روح المبادرة و الاختراع و البحث العلمي لدى المنتجين و تطبيق طرق علمية حديثة في الادارة و التخطيط .

---

(١) شلبي ، اسماعيل ، **التكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية** ، د.م ، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، د.ط ، د.ت ، ص٧٣.

(٢) خلف ، فليح ، **اقتصاديات الوطن الاسلامي** ، د.م ، ط١ ، الوراق للنشر ، ٢٠٠٤ ، ص٢٣٨.

(٣) بكري ، كامل ، **التكامل الاقتصادي** ، المكتب العربي الحديث ، د.ط ، ١٩٨٤ ، ص٤٢-٤٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا : تحسين شروط التبادل التجاري :

يعمل التكامل على تحسين شروط التبادل التجاري للعالم الاسلامي مع العالم الخارجي ، وهنالك عدة اسباب ادت الى تدهور معدل التبادل الدولي[١] :

١) التقدم التكنولوجي في الدول الصناعية ، حيث وفر لها زيادة في انتاجها من المنتجات الزراعية و المواد الاولية ، ويتكون لديها فائض منه مما ادى الى انخفاض اسعارها العالمية ، و لتحقيق الوفورات لاستخدامها للمواد الاولية من خلال انخفاض نسبة ما تستخدمه من المواد الاولية الى المنتج النهائي.

٢) حدوث تغيرات هيكلية في اقتصاديات الدول المتقدمة ، من حيث تحول هيكل النتاج الى الصناعات التي تقل فيها نسبة ما تستخدمة من المواد الاولية كالصناعات الكيميائية و الالكترونية و الهندسية و الكهربائية ..... الخ ، وكذلك لزيادة الاهمية النسبية لقطاع الخدمات في الناتج القومي لتلك الدول و يتميز هذا القطاع بالانخفاض النسبي لاستخدامه للمواد الاولية .

٣) احلال المواد الخام الصناعية محل الطبيعية منها ،كالمطاط و الحرير الصناعيين ، مما ادى الى تقليل الطلب على الطبيعية منها .

المطلب الرابع : معوقات (عوامل الضعف) التكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الاسلامي

هنالك نقاط ضعف في اقتصاديات الدول الاسلامية تعد من المعوقات الرئيسة التي تقف عائقا في وجه التكامل الاقتصادي بين دول العالم الاسلامي تتمثل اهما بما يلي[٢]:

١) التماثل في الهياكل الانتاجية ، يتميز الهيكل الانتاجي لبلدان العالم الاسلامي بسيادة الانتاج الاولي و المتمثل بشكل اساسي بقطاعي الزراعة و التعدين .

---

(١) محي الدين ، عمر ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د.ط ، ١٩٧٢ ، ص١١٢-١١٤.

(٢) مشورب ، ابراهيم ، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث** ، بيروت ، دار المنهل اللبناني ، ط١ ، ١٩٧٧ ، ص١٢٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢) العلاقات الاقتصادية الدولية : تتسم العلاقات الاقتصادية الدولية بسيادة منطق الاستعمار و الهيمنة على تعاملها مع دول العالم الاسلامي ، فهي تحرص على استبقاء تخلف البلدان الاسلامية من خلال[١] :

أ- ايقاف نهضتها بمختلف الوسائل لانها تؤدي البى فك التلازم العضوي بين مسيرة التنمية فيها و بين مسيرة التنمية الغربية .

ب- تجزئتها و اقتسام اسواقها و مواردها .

ت- العمل على تقوية الكيان الصهيوني في قلبها للحيلولة دون تعاونها .

ث- ترسيخ العلاقات الاقطاعية و الاستغلالية و ايجاد فئة عميلة متعاونة معها بحيث تكون مسخرة لخدمة المصالح الرأسمالية بشكل دائم لصالح عملية تقسيم العمل الدولي الرأسمالي ، بحيث تتوافق مسيرتها التنموية مع ما تتطلبه المسيرة الرأسمالية و الاقبريالية .

٣) قسمة العمل الدولية المفروضة من خلال آليات التبعية الاقتصاديةحيث بقي الهيكل الاقتصادي للبلدان المتخلفة مرتبطا بقوانين اسلوب الانتاج الرأسمالي و متأثرا بالتقسيم الرأسمالي للعمل ، حيث يعمل هذا الهيكل كملحق بالاقتصاد الرأسمالي العالمي ليزوده بالمواد الاولية مقابل السلع المصنعة وهذا يضمن استمرار تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي على حساب اقتصاد البلدان المتخلفة[٢].

٤) ضعف الارادة السياسية ، يتفق غالبية الباحثين الذين تناولوا معوقات التكامل الاقتصادي بين البلدان الاسلامية على ان العائق الرئيسي لتحقيقه هو ضعف الباعث السياسي ، وقد اطلق عليه بعضهم بمقبرة التكامل الاقتصادي[٣] .

---

(١) كرم ، انطونيوس ، **اقتصاديات التخلف والتنمية** ، لبنان ، دار الثقافة ، ط٣ ، ١٩٩٣ ، ص١٢٦.

(٢) مرسي ، **التخلف والتنمية** ، مرجع سابق ، ص٨٣.

(٣) السيد علي ، عبد المنعم ، **العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي** ، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي ، ٢٠٠٣ ، ص٥٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي ضوء ما تقدم من تحليل استراتيجي لعوامل القوة و الضعف لامكانات التكامل الاقتصادي في العالم الاسلامي و مقارنتها بالتحديات الخارجية وما تتيحة من فرص يتضح ان امام العالم الاسلامي خيارا استراتيجيا للنمو السكاني و التنمية من خلال التكامل الاقتصادي فيما بينه و ان هنالك مجالات عديدة للتكامل فيما بينه من اهمها ما يلي [1] :

١) انشاء مشروعات مشتركة ، فهي بمثابة مدخل عملي و تطبيقي للتكامل الاقتصادي .

٢) التدرج في اشكال التكامل ، من خلال مراحل عديدة بدأ بمنطقة السوق الحرة ، و الاتحاد الجمركي ، و السوق المشتركة ، و الاتحاد الاقتصادي ، و من ثم الاندماج الاقتصادي او التكامل الاقتصادي التام .

٣) التعاون في بناء تكنولوجيا ملائمة ، نظرا للعلاقة الحقيقية بين التكنولوجيا و التنمية الاقتصادية ، فالتكنولوجيا هي التي تصنع التنمية وكذلك نجاح عملية التنمية يؤدي الى التقدم التكنولوجي .

٤) التعاون في التمويل التنموي للوصول الى التكامل ، من خلال آليات تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي و منها الفائض المالي بشكل فاعل ، و ايجاد طرق و وسائل تساعد على تحقيق التعاون و التكامل بين البلدان الاسلامية حيث ان بعض البلدان لديها فائض مالي ، بينما تعاني بلدان اخرى من عجز مالي ، و يحقق التعاون فيما بينها تمويلا للتنمية في هذا الجانب .

المطلب الخامس : استراتيجية مقترحة للنمو السكاني والتنمية في العالم الاسلامي

وفي ضوء ما سبق من تحليل لعناصر الادارة الاستراتيجية يمكن الخروج بتصور لاستراتيجية مقترحة للنمو السكاني والتنمية في العالم الاسلامي تتضمن العناصر الاستراتيجية التالية :

---

(١) الفيتوري ، عطية المهدي : **الاقتصاد الدولي** ، بنغازي ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، ط٢ ، ٢٠٠٠م ، ص

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١) التوحيد : ان التوحيد هو ربط الانسان بخالقه بعلاقة طاعة وانقياد وتسليم تستقر معها النفوس. وتطمئن ، بعيداً عن الاضطرابات النفسية التي قد تشغل الانسان عن مقصد وجوده في الارض الا وهو عمارتها ، فيتفرغ الانسان للعمل مدفوعا بعنصر ايماني كي يتحصل على ثواب الدارين ، وبهذا المدخل نضمن المناخ العادل الذي يتيح الفرص للجميع بالسعي والجد في العمل لاثبات الذات واشباع غريزة الانسان في التملك وعندها نكون قد حققنا شوطا من أشواط التنمية المطلوبة.

٢) التحديث : ان التحديث يعني الاستفادة من كل جديد في عالم الابتكارات والانجازات المادية ، والطرق والاساليب الادارية التي تتوصل لها البشرية في كافة مناحي الحياة ، وهو تحديث في العقل والافكار قبل ان يكون تحديثا ماديا على الاشياء والآلات في مؤسساتنا الاقتصادية والصناعية ، وربط كل ذلك بمجموعة القيم والمدركات التي نؤمن بها. بمعنى صياغة كل ما هو جديد في عالم البحث والمعرفة وتطويعه ليتناسب مع حضارتنا وقيم عقيدتنا ، وهذا امر هام للغاية اذ يجعلنا نقف على قدم المساواة مع غيرنا من الامم والشعوب.

٣) التخطيط : ان من اهم العناصر لانجاح أي منشأة اقتصادية او مشروع اقتصادي هو عنصر التخطيط ، والتخطيط لا يعني وضع خطوط وكفى اذ لابد ان يتصف التخطيط بالمرونة والشمولية والدقة ، وان يكون قابلا للتطبيق مرتبطا بالواقع وبالامكانات ، فحصر الامكانات والقدرات وتقييمها التقييم الصحيح واستخدامها بانجع الطرق كفيل بتحقيق النجاح المنشود.

٤) التكنولوجيا : اصبحت التكنولوجيا وتطبيقاتها جزاءا من حياة الشعوب ، لا يمكن الاستغناء عنه وخاصة في عالم الصناعة والاقتصاد واذا اردنا ان نجاري العالم في هذا المجال الحيوي والهام جداً في عالم اليوم لا بد لنا من ان نتجاوز مرحلة الاستيراد والاستخدام إلى مرحلة أكثر تطورا نصل فيها إلى الابتكار والتصنيع واحداث ثورة حقيقة في عالمنا العربي والاسلامي ، تنتقل بنا من مستهلكين إلى منتجين ، وبهذا نضع انفسنا على

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مستوى واحد مع غيرنا من الامم التي سبقتنا في هذا المجال ، وهو امر ليس بالمستحيل فنحن نملك من القدرات البشرية المدربة والمؤهلة القادرة على احداث هذه النقلة ، اذا توفرت النيات والارادة لدى ابناء هذه الأمة.

٥) التكامل : تحتل اوطان العالم الاسلامي مكانة هامة على خريطة العالم بما تمتلكه من امكانات اقتصادية كبيرة سواء اكانت عقول بشرية او موارد اقتصادية – ثروات طبيعية وموارد طاقة – تجعل هذا العالم الاول في كل مشيئ ، وقادرا على تحقيق التكامل الاقتصادي بين اقطاره وانشاء كتلة اقتصادية عملاقة تكفل لأبنائها مقومات الحياة الكريمة وفي وسط هذا العصر الذي يوصف بالعولمة. وعصر الشركات العالمية التي باتت تتحكم في مقدرات الشعوب ومصائرها ، هذا التكامل الاقتصادي الذي يعطي الامة الاسلامية وزنها ومكانتها الحقيقية التي تستحق ، ويعطي الامة دورها الريادي في الحفاظ على التوازن الاقتصادي العالمي من منطلق عقدي بعيدا عن الاستغلال والظلم والتمييز الذي يمارسه النظام الاقتصادي الغربي اليوم.

٦) التعاون : ان النظام العالمي قائم على التعاون وتقاسم الادوار ، فالنظام الاسلامي لا ينغلق على نفسه ولا يرفض الآخر ، قال تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ [1]، تعاون يحقق للجميع مصالحهم بعيدا عن الاستغلال والتبعية أو نظرة التعالي والعنصرية. فالجميع قادر على المساهمة في النمو والتقدم الحضاري الانساني وفق قدراته وامكاناته في جو من الاحترام المتبادل والتقدير ونقل الخبرات بين الشعوب.

ويمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية من قبل العالم الاسلامي من خلال الآليات المقترحة التالية :

١- التنمية الإسلامية هي السبيل الوحيد لإستيعاب الزيادة السكانية، تلك التنمية الذاتية بخصائصها وشروطها التمويلية والتكنولوجية والفنية وبعناصرها من خلال المفهوم الإسلامي، وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة تحويل كل الأموال التي تنفق على برامج تحديد وتنظيم النسل في العالم الإسلامي إلى التنمية. لأن إنفاق هذه الأموال في هذا المقصد

---

(١) سورة المائدة ، الآية رقم (٢).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ضرباً من العبثية لأنها لن تحقق غايتها في المجتمعات الإسلامية في الحد من النمو السكاني بسبب أن للمجتمعات الإسلامية طبيعة خاصة بها، تتمثل في إرتفاع معدل النمو السكاني، وأن العالم الإسلامي يشكل ثلثي العالم النامي، وأن حجم الأسرة في مجتمعاته كبيرة، وهذه الأسباب مجتمعة تحول دون تحقيق برامج تنظيم وتحديد الأسرة غايتها، وإن تحققت جزئياً فإنها تأخذ وقتاً طويلاً قد يصل إلى مئتي عام.

٢- إعادة التوزيع الجغرافي للسكان من خلال سياسات عامة وخاصة للعالم الإسلامي، تعمل على التأثير والسيطرة على التوزيع الجغرافي للسكان، وذلك بعمل مشاريع جاذبة للسكان في المناطق التي تعاني من نقص السكان تقوم على إستثمار الموارد الطبيعية بمشاريع ذات جدوى إقتصادية.

٣- التوزيع العادل للقطاعات التنموية على الأقاليم الجغرافية من خلال سياسات خاصة وعامة في العالم الإسلامي تعمل على التأثير والسيطرة في إعادة التوزيع العادل لمكاسب وعوائد التنمية على الأقاليم الجغرافية للسكان.

٤- العمل على التعاون والتكامل من خلال سياسات عامة وخاصة في العالم الإسلامي نحو إستخراج الثروات فيه وتوزيعها التوزيع العادل على أقاليمها.

٥- العمل على هيكلة القيم والتعاليم الإسلامية، لكي تفهم هذه المنظومة التشريعية من قبل أبناء العالم الإسلامي فهماً صحيحاً، ينعكس سلوكاً إيجابياً في حياة أبناء الأمة الإسلامية، دافعاً إياهم نحو تقدير العمل والبحث العلمي باعتبارهما أساساً من أساسيات التنمية الإقتصادية والدرع الواقي من مخاطر الفقر والتخلف الإقتصادي.

٦- القيام بمشاريع إقتصادية لتنمية المجتمعات الإسلامية الفقيرة التي تعاني الحرمان والإهمال منذ عقود على أساس العائد الإجتماعي من منطلق تكافل أبناء الأمة، مشاريع هدفها تعزيز أخوة المسلمين وبعيداً عن المفهوم الغربي للإقتصاد القائم على الربحية والمنفعة المادية، وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم:" مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحُمَّى"[1]، ويقول صلى الله

---

(1) رواه أحمد والبخاري ومسلم عن النعمان بن بشر، فيض القدير، مرجع سابق، ج٥، ص ٥١٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عليه وسلم أيضاً:" المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته"[1].

٧- العمل على إزالة أو تخفيف الفروقات الكبيرة في الدخل بين أغنياء الأمة وفقرائها، يقول سبحانه وتعالى:﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[2]. والنظر إلى إخوة المسلمين في شتى أقطارهم، وبعيداً عن الأصول العرقية واللغوية واللون انطلاقاً من مفهوم الإقتصاد الإسلامي الذي يعد التكافل الإجتماعي من دعائم هذا النظام، وهنا يمكن لنظام الزكاة والنفقات أن يقوم في تخفيف تلك الفروقات. يقول سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[3]، ويقول سبحانه وتعالى:﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾[4].

٨- العمل على تطوير نظام تعليمي وإسلامي مرن، قادر على مواجهة الأخطار التي تهدد الأمة في ثقافتها وحضارتها، واستيعاب مستجدات العصر بما يحمله من إمكانات هائلة للتطوير والنهوض بالأمة في المجالات العلمية والبحثية، لتجاري غيرها من الأمم المتطورة، وبالتالي إيجاد مؤهلين علمياً وحضارياً قادرين على تنمية أوطانهم.

٩- تحديث منظومة القوانين والتشريعات الخاصة بالإستثمار، وحماية الملكية التي من شانها أن تحمي الإستثمارات وتحافظ على رأس المال وتنميته ليعزز مكتسبات التنمية وتدعيمها، وتضمن إستمرارية النمو الإقتصادي.

---

(1) رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي عمر، الفتح الكبير، مرجع سابق، ج٣، ص٢٧٥.

(2) سورة الحشر، الآية٧.

(3) سورة التوبة، الآية ٦٠.

(4) سورة الحديد، الآية ٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٠- الإستثمار الأمثل لفائض رأس المال بمشاريع تعود بفوائدها على أبناء الأمة، والحد من إنفاقها في المجالات الإستهلاكية التبديدية التي لا طائل من ورائها.

١١- العمل على إيجاد الإستثمار لمدخرات الأفراد وإن بدت ضئيلة، للقيام بمشايع مجتمعية وإن كانت صغيرة تكون نواة لتكوين رأس المال الإجتماعي اللازم لإنطلاق عملية التنمية الإقتصادية، بعيداً عن مؤسسات الإقراض الدولية وشروطها التي أضحت معروفة للجميع.

وفي النهاية ، تعتبر تجربة جنوب شرق آسيا تجربة فريدة جدا فيما يتعلق بالنمو السكاني و التنمية ،فقد اعطت للانسان هذه البلاد ثقته في نفسه بانه قادر على احداث التنمية و تحقيق التقدم ، و التجربة الماليزية باعتبارها دولة اسلامية في هذه المنطقة تستحق بالفعل القاء الضوء عليها ، فقد مرت ماليزيا بنهضة تنموية في وقت قصيرثم تحالفت عليها القوى الغربية للايقاع بهذه النهضة ، فحدثت الازمة الذي شارك المجتمع الغربي و صندوق النقد الدولي في اشعالها ، ثم خرجت ماليزيا سريعا من هذه الازمة قبل غيرها بعد رفضها التعاون مع صندوق النقد الدولي و اعتمادها على نفسها ، لقد تحول المواطن الماليزي الى انسان منتج ، فهنالك قيادة رشيدة ، و هدف و اضح ، كما ان الامكانيات محصورة حصرا جيدا ، و السياسات شديدة الوضوح ، و الجميع يشارك دون تمييز لاحد على احد لاحداث الثورة الاقتصادية ، فتجربة جنوب شرق آسيا بصفة عامة و ماليزيا بصفة خاصة تعود الى ذلك المناخ الصحي المناسب الذي ادى الى ان يبذل الانسان قصارى جهدة في طريق التنمية .فاذا وجدت القيادة الرئيسة مع الشفافية التامة و احترام حقوق الانسان وحريته و توافر شيء من العدالة فلا شك ان التنمية سوف تحدث .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل السادس

موقف الاسلام من النمو السكاني و التنمية

ويحتوي على المباحث التالية

المبحث الأول

النمو السكاني في المنهج الإسلامي

المبحث الثاني

العلاقة بين السكان والموارد الطبيعية من منظور إسلامي

المبحث الثالث

كفاية الموارد الطبيعية للسكان من منظور إسلامي

المبحث الرابع

مشكلة الفقر في الإسلام

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل السادس

النمو السكاني والنمو الإقتصادي في منهج الإقتصاد الإسلامي

تبين في الفصول السابقة أن قضية النمو السكاني شغلت الفكر الإقتصادي، وكادت أن تتسب في حدوث المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئة إليها. وذلك تأسيساً على التصور الذي يرى أن النمو السكاني هو سبب حدوث هذه المشكلات. وهم يرون أن علاجها هو وقوف النمو السكاني ووقف تكاثرهم، لأن السيطرة على النمو السكاني هي مفتاح الحل لهذه المشكلات .

كما كان هناك غموضاً وتداخلاً وتعقيدا في بحث طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي نتيجة اختلاف المناهج والأيدولوجيات التي تناولته. وانتهت الدراسة إلى أن المشكلة تتعلق في طرفي المعادلة وهما السكان والموارد الطبيعية، وبحثها من منظور الإقتصاد الإسلامي يعتمد على دراسة طرفيها بهدف التعرف على طبيعة العلاقة بينهما، والتوصل إلى مرتكزات سياسة سكانية إسلامية. ويقصد بالسياسات السكانية مجموعة القرارات والأنشطة التي تتخذ من قبل الأفراد أو الحكومات بهدف جعل السكان هم محور السياسات التنموية وأساسها. وستتم دراسة هذه المحاور من خلال المباحث التالية:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المبحث الأول

النمو السكاني في المنهج الإسلامي

المطلب الأول: أهمية النمو السكاني في المنهج الإسلامي:

إن التناسل والتكاثر وزيادة النسل تعد إحدى الضروريات التي تتوقف عليها أركان الحياه، وهي(الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والعرض، والمال)[1]، والتي يجب المحافظة عليها. وبالتناسل والتزايد يستمر بقاء الجنس البشري، فالتكاثر والتوالد يعد أمرا طبيعيا في الإسلام، وغريزة فطرية لدى الإنسان. فقد أودع سبحانه وتعالى في الإنسان قوى غريزية وفطرية، تدفعه إلى التناسل والتكاثر.

قال تعالى: ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۞ أَوۡ يُزَوِّجُهُمۡ ذُكۡرَانٗا وَإِنَٰثٗاۖ وَيَجۡعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ ﴾[2]، فالهبة لا تكون إلا في الخير المحض. فلا يجوز أن يقال: وهبه الله تعالى(مصيبة)، فكل ما ساقه الله تعالى في كتابه الكريم بمعنى الهبة هو خير محض وسعادة واضحة[3]، قال سبحانه وتعالى:﴿ قَالَ رَبِّ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةٗ طَيِّبَةًۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾[4]، وقال تعالى:﴿ وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةًۚ ﴾[5]. أما الجعل فقد يكون خيراً، وقد يكون شرا،

---

(1) الشاطبي، أبو الحسن، ابراهيم بن موسى اللخمس الغرناطي،(ت ٥٧٩)، **الموافقات في أصول الشريعة**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج٢، ص١٠.

(2) **سورة الشورى**، الآيتان ٤٩ – ٥٠.

(3) ابن الخطيب، محمد محمد عبداللطيف، **حقائق ثابتة في الإسلام**، مطبعة الأفق، طهران،١٩٧٤، ص ٣٢ – ٣٣.

(4) **سورة آل عمران**، الآية ٣٨.

(5) **سورة آل عمران**، الآية ٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فمثال الخير في قوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ ﴾[1]، ومثال الشر قوله سبحانه وتعالى:﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾[2].

وتأسيسا على هذا الفرق فإن قوله تعالى:﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴾[3]، يقتضي الخير المحض، بينما قوله تعالى:"﴿ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ﴾"[4]، يقتضي الشر المحض. وعليه فإن الحد من هبة الله تعالى لعباده، والمتمثلة في الإنجاب والتوالد والتكـاثر أو وقفها بإرادتنا المحضة، فهو شر. ولكن ديمومتها ورعايتها وحفظها، فهو خير، خاصة إذا أدركنا أنَّ هذه الهبة قد أحاطها الله سبحانه وتعالى بطوق منيع يحول دون نقصها[5]، قال تعالى:﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۞ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾[6]. فالله سبحانه وتعالى خلق البشر من تراب الأرض، ثم استعمرهم واستخلفهم فيها، وضمن وقدر لهم الأرزاق ليعمروها، وسخر لهم ما فيها من خيرات ليعبدوه سبحانه وتعالى:﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[7]، وقال سبحانه وتعالى:﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[8].

ويبدو من حكمة مقتضيات الخلافة والعمارة والعبادة، الخلق والتوالد والتزايد، لأن ذلك يعني ديمومة الحياة. كما إنَّ الخالق جلَّ وعلا قد ربط أمر الدِّين بالنَّاس، سواء من حيث التنزيل، أو الخطاب، أو التكليف، أو التبليغ، وجعل العقيدة للنَّاس فيما تتسم به من الفاعلية والعالمية والشمول، وأن مصيرها مرتبط بمصير البشر، فهي قوية صادقة بوجود مجموعة كثيرة من المؤمنين، الأقوياء، الصادقين، القادرين على حملها ونشرها ودفع مسيرتها نحو

---

(1) سورة الأنعام، الآية ٦.

(2) سورة الفيل، الآية ٥.

(3) سورة الشورى، الآية ٤٩.

(4) سورة الشورى، الآية ٥٠.

(5) ابن الخطيب، محمد محمد عبداللطيف، **حقائق ثابتة في الإسلام**، مرجع سابق، ص ٣٣ – ٣٤.

(6) سورة الواقعة، الأيتان (٥٨– ٥٩).

(7) سورة الذاريات آية ٥٦.

(8) سورة هود، الآية ٦١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستقبل[1]. فالتكاثر والتناسل ضروري لإستمرار وبقاء الأُمّة الإسلامية القادرة على القيام بالخلافة التي وكلها الله تعالى إليها، والوظيفة التي أرادها أنْ تقوم بها، وهما مكـــانة الخيرية ودور الشـــهادة على الناس، قال تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[2]، وقال تعالى:﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[3]. فالجهاد يحتاج إلى بشر، والعمل يحتاج إلى بشر، والدعوة تحتاج إلى بشر، وعمارة الأرض تحتاج إلى بشر.

إذن لا يجوز أن يقف المجتمع أو الدولة ضد تكاثر البشر ولا أن يكون تحديد النسل أو تنظيمه سياسة عامة للدولة الإسلامية.

المطلب الثاني: المشكلة السكانية من منظور الإقتصاد الإسلامي:

ينطلق فهم الإسلام لطبيعة المشكلة السكانية من بديهيات عقائدية، تؤمن بأن ما تختزنه الأرض من موارد وثروات كافٍ للمخلوقات التي تعيش عليها حتى نهاية الحياة على هذه الدنيا، وأنها متوازنة مع السكان وغيرهم من المخلوقات وتكاثرهم إلى أنْ يرث الله الأرض ومن عليها. ويتضح جوهر هذه الحقيقة من خلال المعادلة البسيطة بين الأرزاق، والمخلوقات تبعا لما تبينه الآيات القرآنية كقولـــه تعالى:﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[4]، ففي هذه الآية الأولى يخبرنا الله سبحانه وتعالى عن التقدير الإلهي لمخزون الأرض من الموارد، فالله جل وعلا الذي خلق الأرض قد قدّر فيها أرزاق مخلوقاته، أي ما يحتاج أهلها إليه من أرزاق أي أن الله سبحانه وتعالى:﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ

---

(1) الشبول، محمد فاروق، **أثر الأجر على عرض العمل في الإقتصاد الإسلامي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٣، ص ٢٥-٣٥.

(2) سورة هود، الآية ٦١.

(3) سورة آل عمران، الآية ١١٠.

(4) سورة فصلت، الآية ١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ أي وفق مراده، من له حاجة إلى رزق فإن الله تعالى قدّر له ما هو محتاج إليه[1].

وبالإضافة إلى تقدير الأرزاق في الأرض، فقد بارك الله فيها وأكثر خيرها ومنافعها. وقد جاء في الحديث الشريف عندما اشتكى بعض الصحابة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بأنهم يأكلون فلا يشبعون فرد عليهم:(..فَاجْتَمِعُوا عَلَى طَعَامِكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ) [2]. فالأرزاق التي خلقها الله سبحانه وتعالى هي وافرة وكافية، وهي متجدّدة متصلة، لا تنقطع سواء فى الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وأنها لا تتوقف وذلك بحكم تقدير الله تعالى وعلمه وحساباته وبموجب ما أودعه الله في الأرض من بركة. وعلى الرغم مما كشفه الله تعالى للإنسان حتى الآن، وسخّره له من أشياء كثيرة من بركته فى الأرض، ومن الأقوات التي خزّنها وأودعها فيها، إلاّ أنّ ذلك لا يساوي شيئاً مقارنةً بالإمكانات المدخرة المودعة في الأرض والمسخرة لمنفعة الإنسان، وجميع المخلوقات سواء في ماضيهم أو حاضرهم أو مستقبلهم، قال تعالى:﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾[3] ، وفي الحديث القدسي:"يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلاَّ كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ.. "[4].

فالله وحده هو الذي يتولى زيادة المواليد ونقصانها وحاجة الكون لها، وقد خلقه وأبدعه وأعدّ له ما يصلحه وما ينفعه، قال تعالى:﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ﴾[5]، وقال

---

(1) ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٧٠، ج٦، ص ١٦٤.

(2) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، ت (٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود**، دار الفكر، ط١، ج١٩٩٦،٢، كتاب الأطعمة، رقم الحديث ٣٧٦٤، ص ٥٥٣، وجاء الحديث عند الامام أحمد في **مسند المكيين** رقم ١٥٤٩٨.

(3) **سورة النحل**، الآية ٩٦.

(4) أبو الحسن، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، ج١، ط٦، احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، كتاب البر والصلة والآداب، رقم الحديث ٤٦٧٤، ص ٢٢٥.

(5) **سورة فاطر**، الآية ١١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ﴾[1]. فالله عزّ وجلّ يعلم - علم إنشاء وإرادة - ما تحمله كل أنثى في أرحامها، وما تغيضه تلك الأرحام مما تحمله بسقوط الأجنة، وما تزيده من تعدُّد الأجنة في الرحم الواحد بولادة واحدة(التوائم) يكون وفق اختياره وإرادته، وكل ذلك بمقدار معلوم لديه، تقتضيه الضرورة وتستلزمه الحاجة والمصلحة، وعِلْمه جل شأنه كما لا يخفى سابق لأمره. إذا كان ذلك فمن أعلم من الله؟ ومن أخبر منه بحاجة مخلوقاته وكائناته؟[2]. فالقرآن العظيم قد بيَّن التقدير الإلهي لمخزون الأرض، وضبط المعادلة الإقتصادية، ووفر مستلزمات الحياة عليها، قال تعالى:﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا ﴾[3]، وبالتأمل في قوله تعالى:﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ ﴿ وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴾[4]، نستنتج أنه لا نقص في موجودات الطبيعة المعاشية، ولا اختلاف في الموازنة مهما تزايد عدد السكان ونما[5].

لقد أخبر الله سبحانه وتعالى تقسيمه الرزق بين خلقه، وتوليه ذلك في آيات كثيرة، فقال سبحانه وتعالى:﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾[6]، وقال:﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[7] ﴿ وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ۞ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[8]، فأقسم الله بنفسه أنه قد قسَّم الأرزاق بين الخلق وبتوليه ذلك، وأمضى الضمان بالكفاية لهم حيث قال تعالى:﴿

---

(1) سورة الرعد، الآية ٨.

(2) ابن الخطيب، محمد محمد بن عبداللطيف، **حقائق ثابتة في الإسلام**، مرجع سابق، ص ٦٧ – ٦٨.

(3) سورة فصلت، الآية ١٠.

(4) سورة الرعد، الآية ٨.

(5) ابن الخطيب، **حقائق ثابتة في الإسلام**، مرجع سابق، ص ٦٧ – ٦٨.

(6) سورة هود، الآية ٦.

(7) سورة العنكبوت، الآية ٦٠.

(8) سورة الذاريات، الآيتان ٢٢، ٢٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا ﴾[1]. وكان من تدبيره أنْ جعلهم أجساداً لا تقوم إلاَّ بالأغذية، ولا يدوم بقاؤها إلاَّ بالأطعمة، فكتب الأعمال، وضرب الآجال، وقسَّم الأرزاق، وختم أمر الدنيا بالفناء، فقال تعالى:﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾[2]. فقد اتبع الله الخلق بالرزق[3]. والإنسان منذ أنْ كان جنيناً في بطن أمه ساق إليه الرزق، وأدّى إليه الغذاء ثم نقله عَزَّ وجَلَّ من هذه الحال إلى دار الدنيا بعد أنْ كتب له عمله، وضرب له أجله، وقسَّم له رزقه[4]. وإذا كان الله سبحانه قد تكفَّل بأرزاق العباد، ورزق أبنائهم وحفدتهم، ورزق كل شيء خلقه، وإذا كان الإسلام قد أعلن بأنَّ الموارد في الأرض تكفي، وستكفي إلى نهاية الحياة على الأرض، فإن كل معتقد خلاف ذلك فهو كافر بالنص القرآني﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۞ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾[5].

ويضيف الإمام المحاسبي:(الذي يجب على النَّاس في جملتهم من التوكل المفترض عليهم، التصديق لله رب العالمين فيما أخبر من قسم وضمان الكفاية، وكفالته في سياق الأرزاق إليهم، وإيصال الأقوات التي قسَّمها في الأوقات التي وقَّتها، بتصديق تقوم الثقة به في قلوبهم، وينفي به الشكوك عنهم والشُّبَه، ويصفو به اليقين، ويثبت به حقائق العمل، إنه الخالق الرازق، المحيي المميت، المعطي المانع، المتفرد بالأمر كله..فكان على الخلق تصديقه فيما أخبر وأقسم، فمن صدق في ذلك كان بتصديقه وإيمانه مؤمناً متوكلاً، ومن كذب أو شَكَّ كان بذلك معانداً كافراً بما قص علينا جَلَّ ثناؤه في كتابه) [6].

---

(1) سورة الزخرف، الآية ٣٢.

(2) سورة الروم، الآية ٤٠.

(3) المحاسبي، الحارث بن أسد، **الرزق الحلال وحقيقة التوكل على الله**، تحقيق محمد عثمان، الخشت، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤٠ – ٤٣.

(4) المرجع السابق.

(5) سورة فصلت، الآيتان ٩ ، ١٠.

(6) المحاسبي، **الرزق الحلال والتوكل على الله**، مرجع سابق، ص ٤٤ – ٤٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتأسيسا على ما تقدم، فإنه بالإعتماد على المسلمات العقدية التي سقناها والإيمان بها، فإن ما تحتويه الأرض من موارد وأرزاق متناسب – من حيث حجمه وكميته – وبشكل متوازن مع عدد السكان وتزايدهم وسائر الكائنات الحية الأخرى. وأنه لا اختلال في الموازنة هذه مهما تزايد عدد السكان. فعلم الله الأزلي سابق على مخلوقاته، وما يزداد النسل إلا بعلمه ولا يتوقف إلا بإذنه وعلمه.

إن هذه الحقيقة قد عززتها أيضا البيـــانات والإحصائيات وشواهد الواقع، بأن الموارد كافية، بل وزائدة عن حاجة البشر. وإذا كان الغذاء موجودا وكافيا فإن هذه المعادلة بين الخلق والأرزاق متناسبة متوازنة، فإن ذلك الطريق إلى الغذاء مرسوم وواضح بشكل ثابت في كل زمان ومكان. وإذا حدث اختلال عرضي في هذه المعادلة، فإنه يعود إلى ما يلي:

١- عدم عدالة تنظيم المؤسسات الإجتماعية، فالإسلام يعتمد في بناء مجتمعه على المودة والتراحم والأخوة بين سائر فئات المجتمع، ويبين عليه الصلاة والسلام مميزات المجتمع الإسلامي بقـــوله: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)[١].

٢- كسل الإنسان في تحصيل وتحسين رزقه، والمصطفى عليه الصلاة والسلام يقول:(اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا هي المنفقة واليد السفلى هي السائلة)[٢].

٣- جشع وطمع وسوء تصرف الإنسان، وهنا يقول عليه الصلاة والسلام[٣]:(المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته) فالأخوة الصادقة والإبتعاد عن الظلم وعدم استغلال الغير هي سمات الأفراد في المجتمع الإسلامي.

---

(1) المناوي، محمد، **فيض القدير، شرح الجامع الصغير**، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٢. رواه: أحمد والبخاري ومسلم عن النعمان بن بشر، ، ج٥، ص ٥١٥.

(2) رواه: البخاري، **فتح الباري**، مرجع سابق، كتاب الزكاة، باب ١٨، ج٣، رقم الحديث، ١٤٢٩، ص ٢٩٤. ومسلم، **صحيح مسلم بشرح النووي**، مرجع سابق، كتاب الزكاة، باب ٢٣، ج٧، ص ١٢٤.

(3) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، **الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير**، دار الكتاب العربي، بيروت، ب.ت. رواه: أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي عمر، ج٣، ص ٢٥٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤- تعسف الإنسان في استعمال حقه من خلال تعديه على البيئة وعلى الآخرين، وهنا يقول عليه الصلاة والسلام(لا تزول قدما ابن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يسأل عن خمس: عن عمره فيما أفناه؟ وعن شبابه فيما أبلاه؟ وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه؟ وماذا عمل فيما علم)[١].

وفي ضوء ما سبق يستوجب علينا الفهم الصحيح للمنهج الإسلامي بتوعية أبنائنا بأحكام وقيم الإسلام الحميده من خلال المناهج المدرسية ووسائل الإعلام المختلفة والعمل على الإمتثال بها سلوكاً وتطبيقاً[٢].

المبحث الثاني

العلاقة بين السكان والموارد الطبيعية من منظور إسلامي

ولبيان حجم الموارد الطبيعية على المستوى العالمي من حيث الوفرة أو الندرة[٣]، سنوضح ذلك على مستوى العالم، ثم على مستوى بلد معين، ثم على مستوى العالم الإسلامي، من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول : مستوى الموارد الطبيعية على المستوى العالمي:

ستعالج الدراسة هذه القضية بنظرة شمولية، مستخدمة مبادئ النظام الإقتصادي الإسلامي في تحليل هذه القضية. والنظرة الشمولية تلزم الباحث بأن يعالج الموضوع معالجة كلية على مستوى العالم، بهدف اكتشاف ندرة أو وفرة الموارد الطبيعية.

---

(1) الألباني، محمد ناصر، **صحيح الجامع الصغير وزيادته للسيوطي، المكتب الإسلامي، ط٢، بيروت، ١٩٨٦، ج٢، رقم الحديث، ٧٣٠٠، ص١٢٢١.**

(2) شابرا، محمد عمر، **ماهو الإقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث، جدة، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م، ص٣٥-٣٤.** وابن نبي، مالك، **المسلم في عالم الإقتصاد، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٩، ص٦٩ ومابعدها.**

(3) ويقصد بالندرة: وجود السلع والمواد التي تحت تصرفنا بكميات محدودة بالنسبة للحاجات التي يمكن اشباعها، وعكس الندرة الوفرة، وهي وجود السلع والمواد بكميات كبيرة التي تؤدي إلى اشباع الحاجات، للمزيد وبدوي، أحمد، **معجم المصطلحات الإقتصادية، ص ٢٢٦.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالقارئ لآيات القرآن الكريم يجد أن الأصل في الموارد الطبيعية هو الوفرة وليس الندرة. قال تعالى: ﴿ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ۞ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾[1]. فهذه الآية الكريمة تتسم بالعمومية، بمعنى شمولها كافة الخلق، فقد بين سبحانه وتعالى أن الأرض وما تختزنه من الموارد الطبيعية، هي المصدر الرئيس لتأمين أسباب العيش عليها، وهو مقدر وموزون، على اختلاف وتباين أنواع هذه الموارد التي يحتاجها الإنسان، وقد أودعها الله إلا أنه سبحانه وتعالى لا يُخرجها إلا بأجل معلوم وقدر معلوم، وذلك بحجم ومقدار ما يكفي في كل عصر من العصور[2]، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ أي ما يسد ويؤمن أسباب معيشتكم ويكفيكم وفي ذلك إشارة على وفرة الموارد الطبيعية.

كما أن كلمة معايش جامعة لكل ما يتعيش منه الإنسان، ويكون سبباً لعيشة في هذه الحياة الدنيا على نحو يؤمن حاجاته وحاجات جميع المخلوقات في الأرض. وهنا يقول سيد قطب في تفسير قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾، والآية الكونية هنا تتجاوز الآفاق إلى الأنفس، فهذه الأرض الممدودة للنظر، وهذه الرواسي الملقاة على الأرض، تصاحبها الإشارة إلى النبت الموزون، ومنه إلى المعايش التي جعلها الله للناس في هذه الأرض، وهي الأرزاق المؤهلة للعيش والحياة فيها. وهي كثيرة شتى، يجملها السياق وأهمها، ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾، وجعلنا لكم كذلك ﴿ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾، فهم يعيشون على أرزاق اللّه التي جعلها لهم في الأرض، وما أنتم إلا أمة من هذه الأمم التي لا تحصى، أمة لا ترزق سواها إنما الله يرزقها ويرزق سواها، ثم يتفضل عليها، فيجعل لمنفعتها ومتاعها وخدمتها أمما أخرى تعيش من رزق الله، ولا تكلفها شيئا، هذه الأرزاق، ككل شيء، مقدر في علم الله، تابع لأمره

---

(1) سورة الحجر، الآيات ١٩-٢١.

(2) القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، الباب العاشر، دار الحديث، ط١، ١٩٩٤، ص ١٢-١٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومشيئته، يصرفه حيث يشاء وكما يريد، في الوقت الذي يريده حسب سنته التي ارتضاها وأجراها في الناس[1].

وهذا التفسير للآية من قبل سيد قطب رحمه الله يؤكد وفرة الموارد. أما فيما يتعلق بالأرزاق﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾، فما من مخلوق يقدر على شيءٍ أو يملك شيئاً، إنما خزائن كُلّ شيء، أي مصـــادر الموارد، عند اللّه، ينزلها على الخلقِ في عوالمهم المختلفة بقدر معلوم. فدلالة الآيات السابقة تشير إلى وفرة الموارد على المستوى الكلي للعالم. يقول الله تعالى:﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا ﴾[2] ويقول سبحانه وتعالى:﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾[3]، فالله سبحانه وتعالى يخبرنا في هاتين الآيتين أنه متكفل بأرزاق المخلوقات من سائر دواب الأرض صغيرها وكبيرها، حتى ولو كانت ضعيفة لا تقدر على كسب رزقها فإن الله سبحانه وتعالى يرزقها مع ضعفها بالإضافة إلى رزقه﴿ ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾. وفي هذه الآية دلالة وإشارة على أن الأصل في الأرزاق، أو الموارد هو الوفرة وليس الندرة. وخاصة إذا نظرنا إلى هذه المسألة نظرة شمولية، من دون أن نركز عليها في بلد ما بمعزل عن غيره[4].

وبناءا على ما سبق، فإنه لا يمكن الادعاء بوجود مشكلة ندرة مطلقة في الموارد إذ انطلقنا من مبدأ أن الأصل في الموارد هو الوفرة وليس الندرة، كون أن الخطاب الوارد في الآيات السابقة هو خطاب عام يتناول جميع الخلق، بالإضافة أن وفرة الرزق وما يستتبعه من حاجات أخرى هو للبشر كافة، كما إن هذه الوفرة في الموارد أو الرزق تغطي حاجات البشر كافة ومخلوقات اللّه الأخرى، وإذا أمعنا في هذه القضية بنظرة شمولية على مستوى العالم، فإن هذا التحليل يدعونا للبحث عن وفرة الموارد الطبيعية أو ندرتـــها على مستوى إقليم جغرافي لوحده.

---

(1) قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، ط٧، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧١م، ج٩، ص ١٢.

(2) **سورة هود**، الآية ٦.

(3) **سورة العنكبوت**، الآية ٦٠.

(4) الرفاعي، حسن محمد، **مدى امكانية الغاء مشكلة الفقر في العالم الإسلامي**، مرجع سابق ص٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني : مستوى الموارد الطبيعية على مستوى بلد معين:

يتباين توزيع الموارد الطبيعية على مستوى المعمورة، فإذا أخذنا بعين الإعتبار على أنها مكونة من أقاليم جغرافية معينة أو دول متنوعة، فقد نرى إقليماً جغرافياً معيناً وفيراً بمورد معين، وفي هذه الحالة نقول: إن هذا المورد يتسم بالوفرة تبعا لهذا الإقليم، كالكويت والسعودية مثلا، اللتان تنتجان النفط، وإزاء ذلك قد نلاحظ إقليماً جغرافياً معيناً أو بلداً معيناً لا ينتج هذا المورد، في هذه الحالة نقول: إن حجم هذا المورد في هذا الإقليم أو ذاك يتسم بالندرة النسبية، كما هو الحال بالنسبة لوجود النفط في الأردن. وقد ينتج المورد نفسه في دوله ما لكنه لا يسد حاجات سكانها، وفي هذه الحالة نقول: إن إنتاج هذا المورد في تلك الدولة يتصف بالندرة النسبية كما هو الحال في سوريا ومصر، فإنهما ينتجان النفط لكن بكميات ضئيلة لا تسد حاجات سكانها، مما يضطرها إلى الاستيراد من الخارج[1].

وبشكل عام فإنه يمكن القول: إنه على مستوى بلدٍ معين قد تتسم الموارد الطبيعية بالندرة النسبية أو الوفرة، فهناك دول من أغنى دول العالم فقيرة بالموارد الطبيعية لكنها ليست فقيرة مثل سويسرا، والعراق بلد غني بالموارد الطبيعية لكنه فقير جداً، فالموارد الطبيعية قد توجد بوفرة لكن سكانها لا يستطيعون استخراجها أو الإفادة منها مثل معظم الدول النامية، والسبب في ذلك يعود إلى نوعية السكان وطبيعة التنظيم الإنتاجي والإجتماعي. ومع ذلك: فإنه على مستوى بلد ما أو إقليم جغرافي محدد يمكن القول أن هذا البلد يعاني من الندرة النسبية في الموارد، وأن تلك الموارد لا تكفي سد حاجات المستهلكين المتزايدة. مما يسهم في إيجاد المشكلة الإقتصادية، التي تتبلور في مشكلة الندرة النسبية للموارد الطبيعية.

---

(1) الرفاعي، حسن محمد، مدى امكانية الغاء مشكلة الفقر في العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثالث: مستوى الموارد الطبيعية من حيث الندرة أو الوفرة على مستوى العالم الإسلامي:

يمتلك العالم الإسلامي مخزونا كبيراً ومتنوعاً من الموارد الطبيعية[1]، أما بالنسبة للغذاء وحالة الزراعة في العالم الإسلامي، فإن العالم الإسلامي يحتل مساحة كبيرة تقدر بنحو ٢٩,٣٥ مليون دونم، وهذه المساحة تشغل نحو ٢٢% من مساحة العالم البالغة ١٣٣,٩٢ مليون دونم، بيد أن هذه المساحة الصالحة للزراعة تبلغ ٢٥,٢ مليون دونم، وهي تمثل ١١,٤% من المساحة الصالحة للزراعة في العالم الإسلامي، وهذا يبين كبر المساحة الصالحة للزراعة التي تقدر بنحو ٢٦,٠٠ مليون دونم لكنها متروكة، وهذا يعني إلغاء دورها في تأمين حاجة العالم الإسلامي من الغذاء، والذي يستعاض عنه بتأمين الجزء الأكبر من خلال استيراده من الخارج، بسبب عدم كفاية الإنتاج الزراعي لسد حاجة الإستهلاك المحلي .

كما أن العالم الإسلامي يملك ثروة مهمة من الغابات، حيث أسهم تنوع المناخ في العالم الإسلامي، في تنوع الغابات من ناحية كثافة النمو الشجري في أجزائه، وقد ساهمت كميات الأمطار الساقطة وتنوعها من حيث التوزيع وموسم سقوطها دوراً كبيراً في اختلاف حجم ونوع الأشجار، بيد أن استخدام هذه الثروة الطبيعية لا يمثل سوى ٩% تقريبا من إنتاج الغابات في العالم[2]. وأما فيما يتعلق بالثروتين الحيوانية والمائية، فإن إنتاجهما لا يكفي حاجات سكان العالم الإسلامي، بسبب القصور والإهمال وعدم السير للأمام في تحديث الأساليب المؤدية إلى زيادة الثروة فيهما[3].

---

(1) شكوري بتول، **الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الإقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص٣. وانظر: منيمة، سارة حسن، **في جغرافية العالم الإسلامي**، منشورات دار منيمة للطبع والنشر، ط١، ١٩٨٨، بيروت، لبنان، ص ٩٥، وما بعدها.

(2) ملكاوي، أسماء، **حالة العالم الإسلامي أرقام ومؤشرات**، مرجع سابق، ص٥. والطورة، أحمد، **أرقام ومؤشرات**، مرجع سابق، ص ٢-٤.

(3) المرجع السابق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما بالنسبة للثروة المعدنية، فإن العالم الإسلامي يستحوذ على موارد مهمة منها، يمتاز بعضها ببعده الاستراتيجي كالنفط مثلا، والعالم العربي يسهم بـ ٤٧ % منه في الإنتاج العالمي، كما أن إنتاجه في بعض الدول يعد وفيرا ويحقق فائضا، كما هو الحال بالنسبة للسعودية ودول الخليج العربي والعراق، ويعتبر مورد النفط من أهم مكونات الدخل القومي لتلك البلدان، كما ويعد من أهم مكونات الدخل القومي العربي[1] ويؤسس على ما تقدم: إن العالم الإسلامي يمتاز بوفرة موارده الطبيعية، وإذا كان أحد الموارد يمتاز بالندرة النسبية كما هو الحال بالنسبة للحديد مثلا، فهناك إمكانية لاستيراد حاجته من الدول المنتجة له دون أن يسبب ذلك عبئاً على الميزان التجاري للدول الإسلامية.

المبحث الثالث

كفاية الموارد الطبيعية للسكان من منظور إسلامي

المطلب الأول: مستوى كفاية الموارد الطبيعية على المستوى العالمي:

يقصد بمفهوم كفاية الموارد، أن الموارد الطبيعية تحقق إشباع حاجات الناس. ولقد اتضح من خلال بيان مستوى ندرة أو وفرة الموارد الطبيعية على المستوى العالمي، أن الموارد الطبيعية تتسم بالوفرة على المستوى العالمي حسب رأي علماء الإقتصاد الإسلامي[2]، وهذا يعني بطبيعة الحال أن تلك الموارد تكفي حاجات البشر على المستوى العالمي. ويفهم مما تقدم من قوله تعالى:﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۞ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾[3].

---

(1) مديمة، سارة حسن، **في جغرافية العالم الإسلامي**، مرجع سابق، ص ٩٥، وما بعدها.

(2) يجمع علماء الإقتصاد الإسلامي على أن الموارد الطبيعية تتصف بالوفرة على المستوى العالمي. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، انظر: النجار، عبدالهادي، **الإسلام والإقتصاد**، عالم المعرفة، العدد ٦٣، إذار، ١٩٨٣، الكويت، ص ٢١ – ٢٢.

(3) سورة فصلت، الآيتان ٩-١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يخبرنا الله سبحانه وتعالى في هاتين الآيتين أن اللّه خلق الأرض في يَوْمَيْن، ثم جعل الجبال فيها، وبث فيها البركة، بالإضافة إلى تقدير أرزاق العباد في باطنها، بالطريقة التي تكفي مخلوقاته عليها من لدن آدم عليه السلام إلى أن يرث اللّه تعالى الأرض ومن عليها، وذلك في يومين[1].

يقول الإمام الطبريّ في تفسير هاتين الآيتين، فيما يتعلق بمثال كفاية الموارد الطبيعية، فقال في تفسير قوله تعالى:﴿ وَبَٰرَكَ فِيهَا ﴾ وبارك في الأرض فجعلها دائمة الخير لأهلِها، وقال في تفسير قوله تعالى: "﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا ﴾: تأويله أن يقال: إن الله تعالى أخبر أنه قدر في الأرض أقوات أهلها، وذلك ما يقوتهم من الغذاء، ويصلحهم من المعاش، ولم يخصص جل ثناؤه بقوله:﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا ﴾ أنّه قدّر فيها قوتا دون قوت، بل عمّ الخير عن تقديره فيها جميع الأقوات، ومما يقوت أهلها ما لا يصلحهم غيره من الغذاء، وذلك لا يكون إلاّ بالمطر والتصرف في البلاد لما خص به بعضاً دون بعض ومما أخرج من الجبال من الجواهر، ومن البحر من المأكل والحلّي[2].

وهذا ما أكده علماء الإقتصاد الإسلامي حيث قالوا: [3] إن الأرض لا تضيق ولن تضيق عن استيعاب البشر وتوافر ما يحتاجون إليه من موارد مهما كثر تعدادهم أو تقدّم بهم الزّمن، لأن اللّه سبحانه وتعالى عندما أراد استخلاف آدم وذريته في هذه الأرض قدر أن تكون الأرض كافية ولذلك فإنه لم يثبت حتى الآن، ولن يثبت عدم قدرة الأرض على استيعاب بني البشر، وعلى عدم كفاية حاجاتهم على الصعيد العالمي، وإنه تعالى لما خلقها ضمّنها من الأرزاق ما يفوق تلك الحاجات مهما تضاعفت أو تعاظمت.

---

(1) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (٣١٠هـ)، **الشروق المفسر الميسر**، دار الشروق، القاهره ، ١٩٧١، ط٣، ص ٥٤٠.

(2) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (٣١٠هـ)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**،ط٣، ثلاثون جزء، مصطفى الحلبي، ١٩٦٨م، ج٦، ص ٤٥٤.

(3) بابلي، محمود محمد، **خصائص الإقتصاد الإسلامي وضوابطه الأخلاقية**، ب.ت، ص ١٣٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعليه فإن المشكلة بعد ذلك لا تتعلّق بوجود الموارد الطبيعية، فهي موجودة في هذه الأرض منذ أن خلقها اللّه سبحانه وتعالى، لكنها تتعلق بمدى قدرة العقــل البشري على اكتشافها، لأن اللّه سبحانه وتعالى خلق تلك الأرض، وجعلها مذللة لبني البشر، وخلق الإنسان ليعيش عليها، وزوده بالعقل الذي يستطيع من خلاله اكتشاف تلك الموارد وتسخيرها لصالحه بالنمط الذي يكفي حاجاته، وإذا قال الإقتصاديون: [1] إن كمية النفط في العالم محددوة، فإنه يرد عليهم بأن مصادر الطاقة البديلة غير محدودة، وإذا كان رجال الفريق الأول يقولون: إن كمية الأراضي الخصبة قليلة، يرد عليهم بأن أساليب الزراعة المؤدية إلى زيادة الإنتاج الزراعي غير محدودة، بل هناك إمكانية لأن تحصل العملية الزراعية من دون الحاجة إلى تربة، والفضل في ذلك كله يرجع إلى قدرة العقل البشري على اكتشاف البدائل المؤدية إلى تأمين حاجات الإنسان، ذلك لأن فرص الاكتشاف والإختراع غير محددة . ويكفي هنا دليلا على ذلك قوله سبحانه وتعالى﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾[2]. لكن نرى أن هذا الرد من الإقتصاديين الإسلاميين ناقص لأنهم يعيشون في مجتمع متخلف مستهلك ولا يشارك في تقدم العلم والعالم، والمطلوب الإعتماد على النفس في البحث الجاد والمستمر في أسباب التخلف والعمل على استخراج ثروات الأرض وعمارتها بأساليب علمية متقدمة وإزالتها، فكان لا بد من الفهم الصحيح للمنهج الإسلامي.

ومع ذلك يتضح لنا أن الموارد الطبيعية على المستوى العالمي تكفي حاجات البشر، لذلك فإنه لا يمكن القبول بوجود مشكلة ندرة مطلقة على المستوى العالمي، لأن الموارد تفوق الحاجات، وإذا وجدت، فإن ذلك يكون لسبباً من الأسباب الخارجة عن جوهر القضية ، وهنالك إمكانية للحد منها أو القضاء عليها.

المطلب الثاني: مستوى كفاية الموارد الطبيعية على مستوى بلد معين:

تبين لنا من خلال إيضاح مستوى ندرة أو وفرة الموارد الطبيعية على صعيد بلدٍ معين، أن هنالك حالتين متوقعتين لذلك: فإما أن تتسم موارد بلد ما بالوفرة، كالدول المصدرة

---

(1) مرطان، سعيد سعد، **مدخل للفكر الإقتصادي في الإسلام**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م، ص٧٩– ٧٠.

(2) سورة ابراهيم، الآية ٣٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للنفط، والتي تحقق فوائض مالية كبيرة من جراء التصدير له ويقال في هذه الحالة: إن موارده تكفي حاجاته المحلية، ويصدر قسم منها للخارج، ويبنى على هذه الحالة، أن إمكانية وجود مشكلة الفقر ضئيلة في هذه البلدان أو ذلك البلد بسبب وفرة الموارد الطبيعية فيه، وكفاية الموارد لحاجات مواطنيه، بل يمكن أن تتعدى الكفاية للآخرين. أما الحالة الثانية فتتمثل بأن تكون موارد بلد ما تتسم بالندرة، كدول العالم الثالث، وخاصة التي تقع في القارة الأفريقية، التي تعاني من مشكلة العجز الغذائي بسبب ندرة الموارد الزراعية والكثافة السكانية المتزايدة ، مثل النيجر، موريتانيا،...الخ. ويقال في مثل هذه الحالة: إن موارد هذا البلد لا تكفي حاجات الناس فيه، فيلجئون إلى استيرادها من الخارج ويستنتج من هذه الحالة أن إمكانية وجود مشكلة الجوع والمديونية بسبب ندرة الموارد الطبيعية فيه، ولعدم كفايتها لتلبية إشباع حاجات مواطنيه[1].

وعليه، إذا اتسمت الموارد الطبيعية بالوفرة فإن كفاية الموارد لإشباع حاجات الناس تقضي على وجود مشكلة الفقر. وإذا اتصفت الموارد الطبيعية بالندرة النسبية، لعدم كفاية الموارد الطبيعية عن تلبية حاجات الناس وإشباعها فهذا يعني وجود مشكلة فقر.

المطلب الثالث: مستوى كفاية الموارد الطبيعية على مستوى العالم الإسلامي:

اتضح لنا من خلال دراسة مستوى الموارد الطبيعية من حيث الندرة أو الوفرة على مستوى العالم الإسلامي، أن العالم الإسلامي يمتلك أرضا صالحة وقابلة للزراعة تقدر بنحو ٢,٧٥% من مساحته الكلية البالغة ٣,٩٣٥ مليون دونم، وهي تمثل نصف مساحة العالم القابلة للزراعة، بيد أنه لا يزرع من تلك المساحة، إلا ٢,٥٢٥ ألف دونم، وهي تمثل ١١,٤% من المساحة القابلة للزراعة العالم الإسلامي[2].

ويتمتع العالم الإسلامي بثروات غابية وحيوانية ومائية، لو أنها استغلت بشكل أ فضل، فإنه سيكون لها دور كبير في تغطية حاجاته، لا بل من الممكن أن تزيد عن تلبية حاجاته،

---

(1) الرفاعي، حسن محمد، **مدى امكانية الغاء مشكلة الفقر في العلم الإسلامي**، مرجع سابق، ص٥.

(2) شكوري بتول، **الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الإقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص٣ وما بعدها.
وانظر: منيمة، سارة حسن، **في جغرافية العالم الإسلامي**، مرجع سابق، ص ٩٥، وما بعدها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويصدر الفائض منها للأسواق الخارجية، في حال الإهتمام بها بالشكل المطلوب، وفيما لو تم تطوير وتحديث الأساليب الفنية والإنتاجية فإنه يؤدي إلى زيادة هذه الموارد، مع العلم أن تلك الموارد بوضعها الحالي لا تسد حاجة العالم الإسلامي الحاليه، وإنه يجري تغطية النقص من خلال الاستيراد[١].

ويمتاز العالم الإسلامي بثروة نفطية مهمة، إذ يشارك بنحو٤٧%من الإنتاج العالمي، وهو بذلك يسد حاجاته من الموارد النفطية، والفائض منه يصدره للخارج، حيث ساهمت عائدات النفط على تمويل عمليات التنمية في الدول المنتجة له ودول الجوار[٢].

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول: إن الموارد الموجودة في العالم الإسلامي تتصف بالوفرة، وهذا يعني أنها تكفي حاجات السكان، ويتم تصدير الفائض إلى الخارج، كما هو الحال بالنسبة للنفط، الذي تحقق عائداته فائضاً، ويساهم ذلك الفائض في تأمين حاجة العالم الإسلامي من الموارد التي لا تنتج محليا، ومن خلال استيرادها من الخارج[٣].

ومما سبق نستنتج ان المشكلة لاتكمن بالزيادة السكانية او بالموارد الاقتصادية في المفهوم الاسلامي، وانما المشكلة تنحصر بالتخلف الاقتصادي والتي سببها الانسان وقصوره في اتخاذ كل الاسباب المتاحة بهدف استخراج خيرات الارض هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، في النهب الاستعماري، وقسمة العمل الدولية، وخلل النظام الدولي...، وحل ومواجهة كل ذلك يكمن في التنمية الاسلامية الشاملة.

---

(1) الرفاعي، حسن محمد، **مدى امكانية الغاء مشكلة الفقر في العلم الإسلامي**، مرجع سابق، ص٦. ومنيمة، سارة حسن، **في جغرافية العالم الإسلامي**، مرجع سابق، ص ١٢١، وما بعدها.

(2) المرجع السابق.

(3) منيمة، سارة حسن، **في جغرافية العالم الإسلامي**، مرجع سابق، ص ١٦٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الرابع

مشكلة الفقر في الإسلام

المطلب الأول: مفهوم الفقر وآثاره وموقف الإسلام منه:

الفقر في اللغة: هو الاحتياج وهو ضد الغنى[١].

والفقر في الشرع: هو العجز عن إشباع وتلبية متطلبات العيش الكريم من السلع والخدمات طبقا للزمان والمكان[٢].

فالحاجات الأساسية ومتطلبات العيش متفاوته فما كان من الكماليات قبل مئة عام، صارت من الحاجات الأساسية في هذا الزمن. وما يعتبر ترفيهيا في بلد ما، قد يكون من الحاجات الأساسية في بلد آخر.

موقف الإسلام من مشكلة الفقر:

ينظر الإسلام إلى الفقر على أنه خطر على العقيدة والأخلاق، وخطر على سلامة التفكير، وخطر على الأسرة، والمجتمع[٣]، ويعده بلاء ومصيبة يطلب دفعها ويستعاذ بالله من شرها، خاصة إذا عظم الفقر، حتى" أصبح فقرا منسيا "، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتعوذ بالله من الفقر. ولولا أنه شر وبلاء ما استعاذ بالله منه[٤]. فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول:" اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار، ومن عذاب النار، وأعوذ بك من فتنة الغنى، وأعوذ بك من فتنة الفقر[٥]". وأكثر من ذلك أنه قارنه في تعوذه بالكفر وهو شر ما يستعاذ منه دلالة على شدة خطره. فعن أبي بكر رضي

---

(1) البستاني، بطرس، **محيط المحيط**،، مكتبة لبنان ، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م، ج٦ ، ص ١٢٠.

(2) القرضاوي، يوسف، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، دار العربية بيروت، ١٩٦٦ ، ص ١٢٠.

(3) المرجع السابق، ص ١٥٢ وما بعدها.

(4) المرجع السابق.

(5) إبن ماجه، محمد بن يزيد، **سنن إبن ماجه**، دار التراث العربي، لبنان، كتاب الدعاء، رقم الحديث ٣٨٣٨، حديث صحيح، ص ١٢٦٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الله عنه مرفوعا:" اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر، اللهم إني أعوذ بك من عـــذاب القبر، لا اله إلا أنت[1]".

من الآثار السيئة للفقر ما يلي[2]:

١) الفقر يثير الشك في نفس الفقير في حكمة الله تعالى وتنظيمه للحياة ، فيرتاب في عدل الله تعالى وفي توزيعه للرزق.

٢) الفقر ذو تأثير في الخلق والسلوك، فقد يضطر الفقير تحت ضغط الحاجة إلى الكذب، وإخلاف الوعد، وقد يسلك للحصول على المال سلوكا يتنافى مع الدين فيلجأ إلى السرقة وغيرها .

٣) الفقر خطر على الفكر، فالحاجة تشتت الفكر وتتعب الإدراك ، فلا يستطيع الفقير أن يركز في تفكيره، ويدقق في نظره، نظراً لانشغال باله.

٤) الفقر خطر على المجتمع، فقد يورث الحقد في قلوب الفقراء على الأغنياء فينقسم إلى طبقات متنازعة متصارعة، وهو سبب للاضطراب الإجتماعي، مما يشكل خطرا على أمن المجتمع وسلامته، واستقراره وتآلفه.

٥) الفقر خطر على الأسرة: فنقص الأموال اللازمة لسد حاجات الفقر تثير المشكلات داخل الأسرة، فيؤدي إلى التفريق بين المرء وزوجته.

وبالنظر إلى مفهوم الفقر وآثاره، نستطيع أن نصنف مشكلة الفقر من المشكلات الإقتصادية لأن الفقر هو عجز الموارد المالية للفرد، والمجتمع، عن الوفاء بحاجاته الإقتصادية. والفقر مشكلة اجتماعية وسياسية وإنسانية. فالفقر مشكلة إقتصادية تنتج من عجز الموارد، بمعنى شحها أو ندرتها عن الوفاء بالحاجة الإقتصادية. لكن الأصل في الموارد الطبيعية هو الوفرة وليس الندرة على المستوى العالمي، بل حتى على مستوى العالم الإسلامي، لكن مع ذلك مشكلة الفقر موجودة في بلدان كثيرة، وأقل ما يمكن أن يقال في هذا الخصوص.

---

(1) رواه أبو داود، **سنن أبي داود**، مرجع سابق، رقم الحديث، ٥٠٩٠، ص ٣٢٤.

(2) القرضاوي، يوسف، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، مرجع سابق، ص ١٥٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إن الفقر في ظل الوفرة هو أكبر التحديات التي يواجهها العالم بشكل عام والعالم الإسلامي بشكل خاص، علما أن دول العالم تنقسم إلى قسمين: دول الشمال الغنية التي تتسم بالقلة السكانية، ودول الجنوب التي تتصف بالكثافة السكانية[1]. والسؤال: إذا ما هي حقيقة مشكلة الفقر؟

المطلب الثاني: حقيقة مشكلة الفقر:

يعزي علماء الإقتصاد الإسلامي مشكلة الفقر إلى أنها تنتج من وجود التفاوت الشديد في توزيع الثروة والدخول بين الأفراد، إذا أردنا قياس ذلك على مستوى المجتمع المحلي، أو بين الدول على مستوى المجتمع العالمي، وتعد مشكلة الفقر عنصرا أساسيا في المشكلة الإقتصادية، فالمشكلة الإقتصادية ليست تعدد الحاجات وكثرتها وتجددها وندرة الموارد، لكنها تتمثل في سوء توزيع الثروة والدخول، حيث يعيش ٢٣%من سكان العالم في الدول المتقدمة أو ما يصطلح على تسميتها بدول الشمال، ويحصلون على ٨٢% تقريبا من الدخل العالمي، بينما يعيش ٧٧%من سكان العالم في الدول النامية أو ما يصـــطلح على تسميتها بدول الجنوب، ولا يحصلون إلا على ١٨%من الدخل العالمي، وهنا يظهر سوء توزيع الثروات والدخول بين الشعوب[2].

فمشكلة الفقر، هي مشكلة الإنسان وسوء تنظيمه الإقتصادي، وهو الأمر الذي تداركه الإسلام منذ بزوغه[3]، فواقع المشكلة وحقيقتها يتمثل في سوء توزيع الثروة والدخل وليس بالندرة، فالفقر موجود في الدول الغنية مثل أمريكيا وبريطانيا، والسبب في ذلك يعود لسوء السياسات الإقتصادية والتمييز العنصري، فالله سبحانه وتعالى لم يبخل ولن يبخل على عباده

---

(1) الرفاعي، حسن محمد، **مدى امكانية الغاء مشكلة الفقر في العلم الإسلامي**، ٢٠٠٥، مرجع سابق،ص٥ .

(2) الرفاعي، حسن محمد، **مدى امكانية الغاء مشكلة الفقر في العلم الإسلامي**، ٢٠٠٥، مرجع سابق،ص٥ .

(3) الجمال، محمد عبدالمنعم، **موسوعة الإقتصاد الإسلامي**، ج١، ط١، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، القاهره – بيروت ص ٣٦ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

ومخلوقاته بما هم بحاجة إليه من معايش وأرزاق، فالله سبحانه وتعالى هو المتكفل برزقهم جميعا[1].

أما على المستوى العالمي فإن إنسان الحضارة الوضعية ومؤسساته الرسمية وغير والرسمية هو المتسبب في إيجاد هذه المشكلة، وفي قصرها على البلاد النامية حيث توجد الدول الفقيرة. وذلك نتيجة استغلال الدول المتقدمة صناعيا لثروات الشعوب المستضعفة ونهبها لمواردها نتيجة استعمار هذه الدول ثم بالتبعية الإقتصادية إليها[2].

أما على المستوى المحلي، فإن لسوء توزيع الثروات والدخول دور مهم في إيجاد مشكلة الفقر بجانب عوامل أخرى، ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الفقر ما يلي[3]:

١) تباين توزيع الموارد والكثافة السكانية على مستوى الدول والأقاليم، سواء كان ذلك على شكل أراض صالحة للزراعة أو معادن أو مناخ جيد أو أيدي عاملة وما إلى ذلك.

٢) تقاعس الإنسان وقصوره عن استغلال الموارد التي أنعم الله سبحانه وتعالى عليه لأسباب قد تكون ثقافية أو اجتماعية أو سياسية.

٣) الإستهلاك البذخي، أي مبالغة البشر في حاجاتهم المادية وعدم وجود رشد في الإستهلاك سواءا على المستوى الفردي، أو الإقليمي، أو الدولي، حيث تستهلك الوحدات الإقتصادية بناءا على قدراتها الشرائية دون النظر للحاجة الفعلية وحاجة الآخرين.

٤) الأزمة الروحية التي يعاني منها العالم: فعلى الرغم من كثرة الإجتماعات الدولية، وانتشار المنظمات العالمية بهدف مساعدة الدول الفقيرة، إلا أن أثرها على الدول الفقيرة ما زال محدوداً، لأن الدول المتقدمة لم تفِ بالعهود التي قطعتها لمساعدة الدول الفقيرة. فالجشع وحب الذات وتحقيق الأهداف الخاصة لكل دولة تتغلب على ما تنادي به الأديان من حب

---

(1) بابلي، محمود محمد، **خصائص الإقتصاد**، مرجع سابق، ص ١٤٢ – ١٤٣. وانظر: النجار، عبدالهادي، **الإسلام والإقتصاد**، مرجع سابق، ص ٢٠ – ٢٢.

(2) النجار، عبدالهادي، **محاضرات في استراتيجيات التطوير الإقتصادي...**، مرجع سابق ص ١٨.

(3) مرطان، سعيد سعد، **مدخل للفكر الإقتصادي الإسلامي**، مرجع سابق، ص ٧٢ – ٧٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتراحم بين الأمم وبين الأفراد، ففي الوقت الذي تعاني فيه كثير من الدول من نقص في سلعها الإستراتيجية – كالقمح – ويتهددها شبح المجاعة، توجد دول أخرى لديها فائض في هذه السلع، أو على الأقل لديها القدرة على توفير حاجة الدول الأخرى الفقيرة، ومع ذلك فإنها تمتنع عن تلبية هذا النقص، إما لأسباب إقتصادية بحتة أو لأسباب عسكرية أو سياسية أو دينية، حتى أنها أصبحت تحول هذه المواد إلى وقود عضوي يستعمل لسيارات الأغنياء في الدول الغنية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً[1].

المطلب الثالث: مدى إمكانية إلغاء مشكلة الفقر بشكل نهائي:

أولا: مصدر الأرزاق:

قضية توزيع الأرزاق بين الناس قضية مهمة، لا بد من تأصيلها وبيان الفهم الإسلامي الصحيح لها.

فقضية الأرزاق لها آثار مهمة في شخصية الفرد، لذا يجب معرفة من الذي يقوم بتقسيم وتوزيع الأرزاق بين الناس. فهذه القضية هي قضية إيمانية، لأن الله تعالى هو الذي يوزع الأرزاق بين عباده و الناس مسخرون للقيام بذلك. قال جل شأنه:﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[2]، وفي تفسير هذه الآية، قال الإمام الطبريّ:" بل نحن نقسم رحمتنا بَيْن من شئْنا من خَلقنَا، فنجعل من شئنا رسولاً، ومن أرَدْنَا صدِّيقاً، ونتّخذ من أرَدْنَا خَليلاً، كما قسمنا بينهم معيشتهم التي يعيشون بها في حياتهم الدّنيا من الأرزاق والأقوات، فجَعَلْنا بعضهم فيها أرْفَعَ من بعض درجَة، بل جعلنا هذا غنيّاً، وهذا فقيراً"[3]، وقال تعالى:﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴾"[4]، وفي تفسير هذه الآية، يقول الحافظ ابن كثير:" أن الله سبحانه وتعالى يخبرنا: أنه تعالى هو الرّازق القابض

---

(1) بلولة،ابراهيم، **التكاثر السكاني من منظور اسلامي**، ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٩.

(2) **سورة الزخرف**، الآية ٣٢.

(3) الطبري، **مصحف الشروق المفسر الميسر**، مرجع سابق، ص ٥٥٧.

(4) **سورة الاسراء**، الآية ٣٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

الباسط المتصرّف في خَلْقِهِ بما يشاء، فيغني من يشاء، ويفقر من يشاء، لما له في ذلك من الحكمة ولهذا قال: إنّه كان بعباده خبيراً بصيراً، أي خبيراً بصيراً بمن يستحقّ الغِنىَ ويستحقّ الفقر"[1].

ومِمّا تقدّم يتضح: أنّ اللّه سبحانه وتعالى هو الذي يتولّى تقسيم الأرزاق بين عباده، وهو الذي يجعل من يشاءُ غنّياً، ومن يشاء فقيراً، لحكمةٍ يعلمها، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴾[2] وجاء تأكيد ذلك في الحديث القدسي الذي رواه الإمام الطبرانيّ وغيره:" إنّ من عِبادي من لا يصلِحُ إيمانَه إلاّ الغنَى، ولو أفْقَرتُهُ لأ فْسَدَه ذلك، دَعَاني فَأجبتُه، وَسَألني فَأعطَيْتُه، ونصَح لي فنصَحْتُ له، وإنّ من عبادي من لا يُصلِحُ إيمانَه إلاّ الفقرُ، وإن بسَطتُ لَه لأفسَدَه ذلك"[3]. فمسألة الغنى والفقر هي بيد الله تعالى ومن مقتضيات حكمته.

فالرزق يتطلب السعي والعمل ، والدول النامية، هي دول فقيرة لتقصيرها في طلب الرزق والسعي وبسبب تخلفها العلمي والتكنولوجي، الذي يجعلها عاجزة عن اكتشاف الموارد واستخراجها وتصنيعها التي أودعها الله في هذه الدول[4]. أما الغرب فإنه استطاع أن يكتشف القوانين الطبيعية، وامتلك العلم والتكنولوجيا التي مكنته بأن يصبح غنياً[5].

إن الله سبحانه وتعالى أخبرنا في الآيات السّابقة أن الفقر في ذاته لا يقبل الزوال من الوجود، وأنّ النّاس لا يزالون متفاوتين فقراً وغِنىً إلى أن يرثَ اللّه سبحانه وتعالى الأرض ومن عليها، ومع أن الإسلام يأخذ بالأسباب، فقد دعا إلى تطبيق مبدأ العدالة الإجتماعية، لكن تطبيق ذلك المبدأ ليس موجبا لإلغاء الفقر من هذا الوجود، بل يوجب تخفيف ويلاته النفسية

---

(1) ابن كثير، عماد الدين بن كثير، **تفسير ابن كثير**، (٤٧٤هـ، اختصار محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، ١٩٨١م، ج٣، ص ٤٠.

(2) سورة الشورى، الآية ٢٧.

(3) ابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد، **جامع العلوم والحكم**، ج١، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، بيروت ص ٤٣٩.

(4) الشبول، محمد فاروق، **أثر الأجر على عرض العمل في الإقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٢ وما بعدها.

(5) كمال، يوسف، **الإسلام والمذاهب الإقتصادية المعاصرة**، مرجع سابق، ص ١٨-٢٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والمادية، فلا يحقد الغني فيكون الخراب، ولا يحرم الفقير من القوت والكساء والإيواء، فتضيع قوى عاملة كان يمكن أن تعمل، وتعود على الجـماعة بعملها خيرا، وتدفع عنها وعن نفسها ضرا.

ثانيا: مسألة إلغاء الفقر:

فمسألة إلغاء الفقر بشكل نهائي مستحيلة كما أخبرنا الله سبحانه وتعالى في الآيات السابقة، ولعل السبب في ذلك إلى وجود الندرة النسبية في الموارد، لأن افتراض وجود الندرة النسبية للموارد يؤدي إلى الإستخدام الرشيد لها، والإنسان في حياته اليومية يتخذ قراراته اعتمادا على هذه المحدودية، لحفز الإنسان على الجهد والعمل وتعمير الأرض، ولا يعني ذلك الاتفاق مع الإقتصاد الرأسمالي في هذا الخصوص، حيث ربط الرأسماليون الندرة بشح الطبيعة واعتبروها من المسلمات، في حين أنها في الإقتصاد الإسلامي ظاهرة إقتصادية ناشئة عن أسباب اجتماعية سلوكية، كما أنها قد تكون ناشئة عن أسباب طبيعية أحيانا، وقد تكون اختباراً وابتلاءاً من الله سبحانه وتعالى لعباده[1]، قال سبحانه وتعالى:﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[2]. ويقول تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[3].

إن الإقتصاد التقليدي حينما قال بالندرة وربطها بالحاجات اللانهائية، بحيث أصبحت الندرة أمراً حتمياً، تجد أن الإقتصاد الإسلامي يجعل من الندرة محركا للنشاط الإقتصادي. وحينما نؤكد مبدأ الندرة النسبية، لا يعني ذلك أننا ضد الوفرة قال تعالى:"﴿ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ "[4]. والفرد مقيد بزمن محدد يعيشه، ومن هنا تنبع ندرة الوقت لاستخدام الموارد حتى ولو كانت متوافره. والندرة ليست بمستوى واحد

---

(1) النجار، عبدالهادي، محاضرات في استراتيجيات التطوير الإقتصادي...، مرجع سابق ص ٧٥-٧٦.

(2) سورة البقرة، الآية ١٥٥.

(3) سورة الأعراف، الآية ٩٦.

(4) سورة ابراهيم، الآية ٣٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لجميع الناس، فقد يزداد الإنسان قربا من الندرة أو الوفرة بسبب سوء استخدام الموارد، أو حسن استخدامها وبكفاءة[1].

يتضح مما تقدم استحالة إلغاء مشكلة الفقر بشكل كلي من الناحية الشرعية أما من الناحية العملية فالمسلمون مطالبون بالسعي لتحقيق حد الكفاية الذي يتفاوت مفهومه تبعاً للزمان والمكان، وتحقيق الرفاه والتقدم والقوة له مؤيدات شرعية كثيرة، ومع ذلك، فإن القصور في استغلال الموارد يعد سبباً رئيساً في مشكلة الفقر، إضافة إلى سوء توزيع الدخل وعدم الإنفاق في سبيل الله[2]. قال تعالى:"﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾"[3]. وفحوى ذلك يعود لسلوك الإنسان ذاته وفساد نظامه الإقتصادي، سواء من ناحية ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع أو هما معا، هو السبب الذي يكمن وراء مشكلة الفقر[4].

وقد عالج الإسلام هذا الموقف من ناحيتين[5]:

الأولى: من ناحية الإنتاج، حيث دعا إلى التنمية الإقتصادية وعُدّ تعمير الأرض من أفضل ضروب العبادة، بل إن الإنتاج النافع واجب لا يكمل الواجب الديني إلا به، شريطة أن يكون هذا الناتج منسجما مع دائرة الحلال، وهو ما يسد منافذ الشهوات والسلوكيات الضارة التي تستنفذ جانباً من الموارد، فتعد التنمية الإقتصادية في هذا فرضا على الفرد والدولة، ولهذا يأمرنا الله تعالى بالمشي في مناكب الأرض والإنتشار فيها، أي ممارسة كافة العمليات الإنتاجية والحرفية، قال تعالى:"﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾"[6].

---

(1) النجار، عبدالهادي، **محاضرات في استراتيجيات التطوير الإقتصادي...**، مرجع سابق ص ٧٥-٧٦.

(2) النجار، عبدالهادي، **الإسلام والإقتصاد**، مرجع سابق، ص١٧٨.

(3) **سورة يس**، الآية ٤٧.

(4) النجار، عبدالهادي، **الإسلام والإقتصاد**، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(5) المرجع سابق، ص١٧٨-١٨٢.

(6) **سورة الملك**، الآية ١٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الثانية: من ناحية التوزيع، وهنا يكفل الإسلام عن طريق الزكاة حد الكفاية أو حـــد الغنى لكل فرد، بمعنى أنه إذا عجز فرد عن توفير المستوى المناسب للمعيشة له ولمن يعول لسبب خارج عن إرادته، فإن نفقته تكون واجبة في بيت مال المسلمين. وإذا كان عجز الفرد نابعاً عن إرادته – أي أنه كسول لا يعمل – فيجب حثّ مثل هذا على العمل بعدم إعطاءه من الزكاة أو من غيرها، وقد تكون التشريعات هي السبب، وهنا يجب إعادة النظر في هذه التشريعات، وقد يبذل الفرد كل ما يستطيع ولكن ما يحصل عليه لا يكفيه، فهذا يعان من الزكاة والصدقة وغيرها من وسائل التكافل الإجتماعي.

ثم إذا لم يحصل من كل هذا على حاجاته يأتي دور الدولة في تكفله من الخزانة العامة، والواقع أن الإسلام يملك منهجا منفردا عن باقي المناهج في معالجته وتصديه لمشكلة الفقر.

وفي ضوء ما سبق من تحليل للعلاقة بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي في منهج الإقتصاد الإسلامي، نستنتج أن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي هي علاقة متبادلة، فالإنسان في ظل المنهج الإسلامي عليه واجب عمارة الارض وتنميتها، فهو قائد ورائد عملية التنمية الاقتصادية، مما يجعله يؤثر إيجاباً في النمو الإقتصادي، والموارد في المفهوم الاسلامي كافية لحاجاته وتعد حافزاً له على إستخراجها والإستفادة منها. وللنمو الاقتصادي اثر على النمو السكاني ، ولكن قوة وطبيعة هذا الاثر(السلبي او الايجابي) تعتمد على قوة العوامل الاخرى، الدينية والاجتماعية...لان النمو السكاني تابع لهذه العوامل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل السابع

نحو سياسة سكانية تنموية في الإقتصاد الإسلامي

المبحث الأول

سياسة الإسلام في مكافحة الفقر

المبحث الثاني

السياسة السكانية في الإسلام

المبحث الثالث

سياسة إشباع الحاجات الأساسية

المبحث الرابع

نحو سياسة تنموية إسلامية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل السابع

نحو سياسة سكانية تنموية في الإقتصاد الإسلامي

إن النواة الأساسية التي تنطلق منها أية سياسة أو نظرية للسكان والتنمية، تكمن في مدى قدرتها على حل مشكلة الفقر، وفي مدى إمكانيتها من تفعيل عناصر المقدرة البشرية عمليا- بشكل عام – وأهمها: الحرية، تقدير الذات، التعليم، فرص العمل، التدريب، الرعاية الصحية، الحقوق العامة والخاصة للأفراد،.... ويعد حل مشكلة الفقر أحد أهم مفاتيح تفعيل عناصر الطاقات البشرية. فالمشكلة الإقتصادية الرئيسة التي عانى منها الإنسان منذ القدم وحتى يومنا هذا تكمن بمشكلة الفقر، ويصفها رجال الإقتصاد الوضعي بأنها نتيجة لتزايد الحاجات الإنسانية بنسبة أكبر من تزايد الموارد الطبيعية التي تتصف بالندرة، الأمر الذي يتسبب في حدوث المشكلة الإقتصادية التي يتمثل أغلبها في مشكلة الفقر.

فسبب حدوث مشكلة الفقر تبعا لاجتهاد رجال الإقتصاد، يعود إلى أن الحاجات الإنسانية تتزايد بنسبة أكبر من تزايد الموارد الطبيعية، وهذا يعني أن السكان وحاجاتهم يتزايدون بمعدل أكبر من تزايد الموارد الطبيعية، لكن تبين في الفصل السابق المفهوم الاسلامي لهذه المشكلة وطريقة حلها وأما هذا الفصل سيتناول سياسة الإقتصاد الإسلامي في: معالجة الفقر، والسكان، وإشباع الحاجات الأساسية، والتنمية، على النحو الآتي:

المبحث الأول

سياسة الإسلام في معالجة مشكلة الفقر

يملك الإسلام منهج في معالجة مشكلة الفقر، وحث في كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على الإنفاق لسد حاجات الفقراء من الأهل والجيران عن طريق الصدقات الإختيارية والإحسان الفردي وصلة الرحم وإخراج الكفارات وجعل ذلك من أجل العبادات.

وقد بلغ هذا الأسلوب مداه حيث صار المسلمون كما وصفهم الله تعالى:"﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[1]. ومن الأحكام التشريعية التي عالج الإسلام من خلالها مشكلة الفقر ما يلي[2]:

١) أوجب الإسلام العمل على المسلم القادر عليه، فهو السلاح الأول لمحاربة الفقر، والسبب في جلب الثروة ومنع الفقر عن العبد. والآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي تحث على العمل في الزراعة والصناعة والتجارة وشتى المجالات عديدة ، فقد هيأ الله تعالى الأرض للإنسان ينتفع بها عن طريق العمل وبذل الجهد، وقال تعالى:"﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾"[3]. والإسلام يفتح أبواب العمل ليختار المسلم ما يناسبه وما تؤهله له كفايته وخبرته وميوله وبذلك يغني نفسه ويسد حاجة أسرته، ويجنب نفسه عن المسألة والحاجة. وإذا ضاق الرزق في بلده، فليضرب في الأرض مبتغيا من الله الرزق. وهنا ينبغي التنبيه إلى أن العمل ليس فقط وظيفة في قطاع عام أو خاص، وإنما قد يكون أي نشاط مباح تحصل منه ما يؤمن لك حياة كريمة.

٢) يجب على الأفراد والمؤسسات تأمين العمل أولاً، ثم من لم يجد عملاً فعلى الدولة الإسلامية أن تؤمن للناس فرص العمل المناسبة لقدراتهم واستعداداتهم، وأن تيسر ذلك للراغبين منهم في العمل والقادرين عليه، وأن تزودهم بالمهارات والتدريبات اللازمة في التخصصات المتنوعة، وتزودهم بالأموال والتجهيزات والمعدات اللازمة، وذلك من خلال بناء المعاهد والمدارس والمؤسسات العلمية والمهنية، فالدولة هي الراعية للأمة القائمة على مصالحها[4].

---

(1) سورة الحشر، الآية ٩.

(2) الشبول، محمد فاروق، **أثر الأجر على عرض العمل في الإقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ١٩٩٣، ص ٢٢ وما بعدها

(3) سورة الأعراف، الآية ١٠.

(4) إبن تيمية، تقي الدين أحمد بن تيمية، **الحسبة في الإسلام**، تحقيق سعيد بن محمد بن أبي سعده، ط١، مكتبة دار الأرقم، الكويت، ص ٢٦ وما بعدها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣) أوجب الإسلام نفقة العاجزين عن العمل ومن لا يجدونه على الموسرين من الأقارب وأولي الأرحام وفق ترتيب قرابته كما بينته الشريعة، من باب التكافل بين الأقرباء. وفي ذلك قال تعالى:"﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ ﴾"(١)، ويشترط في وجوب نفقة الفقير على قريبه أمران:

أ- فقر من تجب له النفقة. ب- أن يكون للمنفق فضل مال ينفق منه على الفقراء.

وما يدفعه القريب الغني لقريبه الفقير ليس منة أو إحساناً، بل هو حق وواجب شرعي يتقرب به الغني إلى الله تعالى، ويستطيع الفقير أن يلزمه به عن طريق القضاء.

٤) إذا تعذر إغناء الفقير بما سبق فإن نفقته تكون واجبة في بيت مال المسلمين من باب الزكاة التي جعلها الله تعالى حقاً للفقراء في أموال الأغنياء، وبينت الشريعة مقدارها وشروط وجوبها وكل ما يتعلق بها، قال تعالى:"﴿ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴾"(٢)، فالزكاة إذا جمعت من كل الأموال ونظمت جبايتها تشكل حصيلة ضخمة قادرة على التخفيف أو ربما القضاء على مشكلة الفقر، بخاصة إذا ضمت إليها الصدقات الواجبة كصدقة الفطر والأضحية والهدي، والكفارات.

٥) للفقراء نصيب من أموال الدولة وموارد بيت المال الأخرى، فخزينة الدولة الإسلامية بمختلف مواردها مكلفة بمعالجة الفقر في المجتمع الإسلامي، والقضاء عليه، وإغناء المحتاجين، قال تعالى:"﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾"(٣)، وهو من جملة رعاية الدولة لكل فرد من أفرادها.

٦) تجب نفقة الفقراء والمحتاجين في المجتمع الإسلامي على الأغنياء، عندما لا تكفي أموال الزكاة والموارد المالية الأخرى لخزينة الدولة، خاصة عندما يتعرض المجتمع لظروف طارئة، أو عندما تقع كارثة غير متوقعة، فللدولة أن تتخذ من الوسائل ما يسد حاجة الفقراء، كأن تفرض الضرائب في أموال الأغنياء بما يكفي حاجة الفقراء، وذلك لأن مسؤولية إغناء الفقراء تجب على المسلمين القادرين، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال بينما نحن

---

(1) سورة الاسراء، الآية ٢٦.

(2) سورة المعارج، الآيتان ٢٤، ٢٥.

(3) سورة الحشر، الآية ٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم:" إذ جاءه رجل على راحلة له، فجعل يصرف بصره يميناً وشمالاً يعرض حاجته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، من كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له، فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل"[1]، وهذا ما عبر عنه علي بن أبي طالب- رضي الله عنه بقوله:" إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم، فإن جاعوا أو عروا وجهدوا فبمنع الأغنياء، وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه" [2].

وكفالة الدولة للفقراء والمحتاجين وتأمين حاجاتهم الأساسية لا تقتصر على المسلمين بل تشمل أهل الذمة من غير المسلمين الذين يعيشون في المجتمع الإسلامي. فقد كتب خالد بن الوليد رضي الله عنه إلى الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال:" وجعلت إليهم أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه، طرحت جزيته وعيل من بيت مال المسلمين وعياله، ما أقام بدار الهجرة دار الإسلام، فإن خرجوا منها فليس على المسلمين النفقة على عيالهم"[3].

وقد أقر أبو بكر رضي الله عنه والصحابة بما فعل خالد بن الوليد رضي الله عنه فكان هذا الإقرار بمثابة الإجماع الذي تثبت به الأحكام الشرعية .

وعليه تمتاز معالجة الإسلام لمشكلة الفقر بما يلي[4]:

١- لم ينظر الإسلام إلى مشكلة الفقر بمعزل عن مشكلات الحياة الأخرى، وإنما كان علاجه جزءاً من علاجه لمشكلات الحياة الإنسانية.

---

(1) أخرجه مسلم، **صحيح مسلم**، ج١٢، باب استحباب المواساه بفضول المال، مرجع سابق، ج١٢، ص ٣٣.

(2) روي مرفوعا، ووقفه على علي أشبه، أنظر: المنذري، زكي الدين، أبو محمد، عبدالعظيم بن عبدالقوي، **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**، أربعة أجزاء، ١٩٨١، دار الفكر، مصر، ج١، ص ٥٣٨. القاضي، أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم، **كتاب الخراج**، المطبعة السلفية، ص ١٤٤.

(3) القاضي أبو يوسف، **كتاب الخراج**، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(4) القرضاوي، يوسف، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، مرجع سابق، ص ١٥٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢- قرر بالتشريع حق المحتاجين في أموال الأغنياء، بمقدار ما يكفيهم ويغنيهم مهما بلغت هذه الحاجه.

٣- جعل وصول هذا الحق إلى أصحابه فرضاً تقوم به الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الأحكام.

٤- جمع بين الترغيب والترهيب في معالجة هذه المشكلة، وجعل مسؤولية إعالة الفقراء تقع على جميع المسلمين.

٥-عالج الإسلام هذه المشكلة عمليا عندما كان مطبقاً في واقع الحياة، فقد روى يحيى بن سعيد قال:" بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات افريقية، فاقتضيتها، وطلبت الفقراء نعطيها لهم فلم نجد فقيرا، ولم نجد من يأخذها منا، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشتريت بها رقابا فأعتقتهم" (١).

ولما كان الإقتصاد الإسلامي يؤمن بأن الموارد المادية(الطبيعية) كافية لسائر الخلق، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وإقراره كذلك بالندرة النسبية للموارد الطبيعية على مستوى بلدٍ معين أو إقليمٍ جغرافي معين، وكان له أيضا مفهوما خاصا للفقر وأسبابه وآثاره وبالتالي له موقفا منه. ولمواجهته اتخذ منهجا متميزا في علاجه للتخفيف من حدته أو ربما بالقضاء عليه على نحو ما بينا. ومع ذلك نجد أن ظاهرة الفقر ما زالت ترتبط بمجتمعاتنا الإسلامية لغاية الآن(٢).

ويرى الباحث أن سبب هذه الظاهرة يعود إلى الإنسان، وليس إلى الدين الحنيف، فبعدنا عن الإسلام وتعاليمه من خلال ممارساتنا اليومية لأنشطتنا الإنتاجية وغيرهـا... أدى إلـى نتائج غير مرضية لا تمت بصلة لديننا الحنيف، وبخاصة ما يتعلق بالجانب المادي، ففهمنـا الخاطئ لمفهوم التوكل على الله، وإرجاعنا مثلا كل أسباب المشاكل التـي تواجهنـا سـواء أكانت إقتصادية أو اجتماعية أو سياسية...إلى القضاء والقدر وأخـذنا نتائجهـا كمـسلمات

---

(1) المرجع السابق، ص ١٥٢.

(2) شابرا، محمد عمر، **ماهو الإقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص٣٥-٣٤. وابن نبي، مالك، **المسلم في عالم الإقتصاد**، مرجع سابق، ص٦٩ ومابعدها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

...الخ، فاستسلمنا ورضينا بالنتائج المترتبة عليها دونما البحث في أسبابها بهدف معالجتهـا، فمعرفة الأسباب والوقوف على حقيقتها وبالتالي معالجتها يؤدي إلى انتفاء نتائجهـا. وهنـا الباحث يرى أنه لا بد من بيان تلك المفاهيم وتعريف الأجيال القادمة بخطئها، وبث الـوعي الإسلامي وفق الفهم الإسلامي الصحيح من خلال المناهج الدراسية ووسائل الإعلام المختلفة.

المبحث الثاني

السياسة السكانية للإسلام

وسيتم فيه دراسة، موقف الإسلام من تحديد الخصوبة والموازنة بين الكم والنوع للسكان، وضوابط السكان، فيما يلي:

المطلب الأول: موقف الإسلام من تنظيم وتحديد الخصوبة:

حث الإسلام على زيادة النسل، وقد جاءت أحاديث عديدة ترغب في زيادة النسل، مثل قوله صلى الله عليه وسلم:" تزوجوا الودود الولود فإني مباهٍ بكم الأمم"[1]، لكن قد توجد أسباب وظروف تحول بين الزوجين والإنجاب، كالأسباب الصحية، والتربوية...الخ. فهل هذه الأسباب معقولة ومعتبره؟ وهل يجوز تحديد النسل مطلقاً دون أسباب أو قيود؟ أو هل يباح تحديد النسل خوفاً من الزيادة السكانية وما ينتج عنها من تثبيط للتنمية، وتقليص لمعدل الرفاهية؟ وهل يجوز تبني تحديد النسل كسياسة عامة من ولي الأمر؟ وستتم مناقشة هذه القضية باختصار:

تعني عبارة تحديد النسل كل ما يسلكه الزوجان من وسائل وأسباب تحول دون حدوث الحمل، كاستعمال القفازات، وحبوب منع الحمل، والإبر، واللوالب والعزل وغيرها من الوسائل، فالعزل من أقدم وسائل تحديد النسل، لكن ما هو الحكم الشرعي للعزل؟

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه، مرجع سابق، كتاب النكاح، ج٢، ط١، رقم الحديث ٢٠٥٠، ص ٨٦. وقال ابن حجر، أحمد بن علي: فتح الباري، مرجع سابق، فأما حديث: " فإني مكاثر بكم الأمم" فصح من حديث أنس، فتح الباري، ج٩، ص ١١١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عند الفقهاء يعرف العزل بأنه: النزع بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج[1]، واختلف العلماء فيه على عدة أقوال، أبرزها: الإباحة، عند جمهور الفقهاء[2]، ومن أبرز المنادين بتحريمه إبن حزم[3].

ومن أبرز الأدلة التي يستند إليها جمـــهور الفقهاء ما ورد عند البخاري ومسلم، عن جابر – رضي الله عنه –" كنا نعزل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم – والقرآن ينزل" [4].

وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رجلاً قال لرسول الله– صلى الله عليه وسلم: إن لي أمة، وأنا أعزل عنها، وإني أكره أن تحمل، وأن اليهود تزعم أنها المؤودة الصغرى، قال:" كذبت يهود، إذا أراد الله أن يخلقه لم تستطع رده "[5]، ويحمل هذا الحديث دلاله واضحة من الرسول عليه الصلاة والسلام في إباحة العزل.

ويؤسس المانعون دلالتهم على أدلة أهمها: حديث جدامة بنت وهب التي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن سئل عن العزل يقول:" ذلك الوأد الخفي "[6]، وبالنظر لحديثي أبي سعيد الخدري وجدامة بنت وهب نجد أن في ظاهر الحديثين خلاف، ولكن كلاهما صحيح، وللتوفيق بينهما، هنالك عدة مسائل، أشهرها الجمع بين الحديثين.

وفي هذا الشأن قال إبن حجر: والجمع ممكن... فظاهر حديث جدامة ليس صريحاً في المنع، إذ لا يلزم من تسميته وأدا خفيا على طريق التشبيه أن يكون حراماً[7]. قال الطحاوي: والجمع بين الأحاديث يحمل النهي في حديث جدامة على التنزيه، ويقول الصنعاني: ونوزع

---

(1) ابن حجر، **فتح الباري**، مرجع سابق، ج٩ ، ص ٣٥.

(2) ابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، **المغني والشرح الكبير**، ج٥، ط٤، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ص ٢٣٠.

(3) ابن حزم، علي بن أحمد، **المحلى**، المكتب التجاري، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت. ج١٠، ص ٧٠.

(4) مسلم، **صحيح مسلم**، شرح النووي، مرجع سابق، ج١٠، ص١٤. وإبن ماجه، **سنن إبن ماجه**، مرجع سابق، ج١، باب العزل، رقم الحديث ١٩٢٧، ص ٦٢٠.

(5) إبن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري بشرح الامام البخاري**، ط٢، مكتبة العبيكان، السعودية، كتاب النكاح، رقم الحديث، ٥٢١٠، ص ٢١٧.

(6) أخرجه مسلم، **صحيح مسلم بشرح النووي**، مرجع سابق، كتاب النكاح، ج١٠، ص ١٦.

(7) ابن حجر، **فتح الباري**، مرجع سابق، ج٩ ، ص ٣٠٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مما تقدم أن رأي الجمهور القائل بجواز العزل هو الأرجح، وقد نوقشت هذه القضية من قبل المؤتمرات والمجامع الفقهية الإسلامية، وأخذت بشأنها قرارات من أهمها ما يأتي:

١- قرار مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٥م: إذا كان هناك ضرورة شخصية تحتم تنظيم النسل، فللزوجين أن يتصرفا طبقاً لما تقتضيه الضرورة. ولا يصلح شرعاً وضع قوانين تجبر الناس على تحديد النسل بأي وجه من الوجوه[١].

٢- قرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية عام ١٣٩٦هـ:" لا يجوز تحديد النسل مطلقاً، ولا يجوز منع الحمل إذا كان القصد منه خشية الإملاق. وأمّا إذا كان لضرورة محقة، أو كان تأخيره لفترة ما لمصلحة يراها الزوجان، فإنه لا مانع حينئذ من منع الحمل أو تأخيره، عملاً بما جاء في الأحاديث الصحيحة، وبما روي عن جميع الصحابة رضوان الله عليهم من جواز العزل"[٢].

٣- قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته الثالثة المنعقدة بمكة المكرمة عام ١٤٠٠ هـ: " أما الدعوة إلى تحديد النسل أو منع الحمل بصفة عامة، فلا يجوز شرعاً، وأشد من ذلك في الإثم والمنع، إلزام الشعوب بذلك وفرضه عليها، في الوقت الذي تنفق فيه الأموال الضخمة على سباق التسلح العالمي للسيطرة والتدمير، بدلاً من إنفاقه في التنمية الإقتصادية والتعمير وحاجات الشعوب"[٣].

٤- قرار مجمع الفقه الإسلامي في الدورة الخامسة بالكويت عام ١٩٨٨م:

أولا: لا يجوز إصدار قانون عام يحد من حرية الزوجين في الإنجاب .

ثانيا: يحرم استئصال القدرة على الإنجاب من الرجل أو المرأة، وهو ما يعرف بـ(الإعقام)، أو(التعقيم)، ما لم تدع إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية.

---

(1) الطريقي، عبدالله ، **تنظيم النسل، وموقف الشريعة الإسلامية منه**، الرياض، ١٩٨٣، ط١، ص ٥٧٠.

(2) المرجع السابق، ص ٥٧٢ – ٥٧٣. ودنيا، احمد شوقي، **الإسلام والتنمية الإقتصادية**، ط١، ١٩٧٩م، دار الفكر العربي، مصر، ص١٧٥.

(3) الطريقي، عبدالله، **تنظيم النسل، وموقف الشريعة الإسلامية منه**، مرجع سابق، ص ٥٧٢ – ٥٧٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤- قرار مجمع الفقه الإسلامي في الدورة الخامسة بالكويت عام ١٩٨٨م:

أولا: لا يجوز إصدار قانون عام يحد من حرية الزوجين في الإنجاب .

ثانيا: يحرم استئصال القدرة على الإنجاب من الرجل أو المرأة، وهو ما يعرف بـــ(الإعقام)، أو(التعقيم)، ما لم تدع إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية.

ثالثا: يجوز التحكم المؤقت في الإنجاب بقصد المباعدة بين فترات الحمل، أو إيقافه لمدة معينة من الزمان، إذا دعت إليه حاجة معتبرة شرعاً، بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراض، بشرط أن لا يترتب على ذلك ضرر، وأن تكون الوسيلة مشروعة، وأن لا يكون فيها عدوان على حمل قائم[١].

وعلى ضوء تلك المسلمات في العقيدة، وفي ضوء هذه القرارات يمكن تلخيص موقف الإسلام من الزيادة السكانية فيما يأتي[٢]:

١- هناك سياسة عامة في الإسلام تحث على التكاثر والتناسل على اعتبار أنه أمر طبيعي وغريزة فطرية لدى الإنسان . كما أنه يمثل إحدى ضروريات الحياة الخمس بالنسبة للإنسان.

٢- التوالد والتكاثر والذرية والأبناء(هبة)، وهي خير ومنة من الله تعالى على عباده.

٣- أجاز الفقه تنظيم النسل باستعمال الموانع والعقاقير الطبية...التي تمنع الحمل، انطلاقا من حق الإنسان وحريته الشخصية في تنظيم وتحديد الإنجاب، وفقا لما تقتضيه الضرورة الشخصية للزوجين. والذي يترك تقديرها لضمير الفرد ودينه ولكن ليس تأسيا بنظرية عدم كفاية الموارد الطبيعية لإعاشة البشرية. فإن هذا المفهوم يتناقض مع أصل اعتقادي في الإسلام كما بينت سابقاً. لذلك لا يمكن إصدار قانون يحد من الزيادة السكانية في المجتمع الإسلامي على المستوى الكلي، نظرا لعدم جواز إصدار أي قانون يحد من قدرة أي زوجين على الإنجاب.

---

(1) **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، الدورة الخامسة، العدد الخامس، الجزء الأول ١٩٨٨، ص ٧٤٨.

(2) الحطاب، كمال، **السكان والتنمية من منظور اسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٣٠-٢٣١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

٤- إن تنظيم النسل أو تحديده خشية الجوع والفقر، غير جائز، وان كان هذا الفعل ينقص عزة الأمة الإسلامية ومنعتها وفيه إضعافٌ لها اجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً...، فهذا غير جائز.

ولكن هذا لا يعني الحث المتكرر على إنجاب عدد كبير من الأطفال في ظل ظروف لا تسمح لهم بالحصول على رعاية صحية وتعليم وتربية وتغذية. فالأخذ بالأسباب واجب والإتكال حرام.

المطلب الثاني: الموازنة بين الكم والنوع للسكان في المفهوم الإسلامي:

إن استمرار الأمة وبقائها يتطلب توفر ثلاثة شروط، هي: الأرض الكافية، والوحدة الفكرية والوجدانية الحافظة لجميع الشعوب، ثم العدد المناسب من الناس. حتى إذا ما واجهت هذه الأمة أي خطر يهدد زوالها بسبب الحروب أو الأوبئة أو غيرها يكون باستطاعتها مواجهتها والتصدي لها والمضي في مسيرتها وتقدمها[1]. والكثرة العددية في هذا الخصوص مهمة بالنسبة للأمة الإسلامية وهي تتولى مسؤولية قيادة الأمم والشهادة عليها عبر الأجيال المتراتبة.

أظهر الله عز وجل بأن في القلة ذلة وفي الكثرة عزه، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ۖ وَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[2]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[3]. والمصطفى عليه الصلاة والسلام طلبها لأمته عندما قال:(تناكحوا، تناسلوا، تكاثروا، فإني مباهٍ بكم الأُمَم يوم القيامة)، ويقول صلى الله عليه وسلم في حديث آخر:" تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ فإني مُكَاثِرٌ

---

(1) الجسر، نديم، بشائر عن معركة المصير بين المسلمين واسرائيل على ضوء القرآن والأحاديث، جوهر الإسلام، السنة الثانية، العدد ١٨، ابريل ١٩٧٥، ص ٣.

(2) سورة الأعراف، الآية ٨٦.

(3) سورة المنافقون، الآية ٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بِكُمُ الأُمَمَ "[1]. وإذا كان في الكثرة عزة، وهذه هي سنته صلى الله عليه وسلم، فمن الواجب ألا يرغب عنها المسلمون، ويدعون للقلة وهي ذلة.

والله سبحانه وتعالى يقول:﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾[2]، فالقوة مطلوبة لحماية وتقوية الأمة لتكون قادرة على مواجهة الصراع الحضاري وتحدياته. وطبيعي أن القوة مصاحبة للكثرة العددية ولصيقة لها، قال سبحانه وتعالى:﴿ كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا ﴾[3]. ولما كانت الكثرة تعني القوة، فهي بالتالي ضرورية لتثبيت الأمة المسلمة على الصمود في وجه الطغيان والظلم، ثم الدفاع ودحر العدوان، ثم الإنتصار في نهاية الطريق. بيد أن القلة العددية تعني الضعف وتقترن بالوهن، يقول تعالى:﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ ﴾[4].

وعندما كانت القوة الناتجة من الكثرة العددية تترجم الإنتصار العسكري والحضاري، والريادة والقيادة والجلاء والتطور بالنسبة للأمة وتنميتها، فإن الضعف والاستكانة الناتج عن القلة، هو لصيق التقهقر والخضوع الفكري والسياسي، والفشل العسكري والإنهزام النفسي والخضوع للخصوم. والأمة الضعيفة المتراجعة المتخاذلة لا تستطيع حمل المشروع الحضاري الإسلامي الكبير، وأن تتحمل مسؤوليته وأمانته التاريخية. مع أننا نشير هنا إلى أنه رغم أن الأصل في القلة العددية الاستكانة والذلة، وفي الكثرة العددية العزة والقوة، إلا أن أياً منهما ليس عاملاً كافياً بل إنهما ضروريان لاستحقاق الهزيمة أو لتحقيق النصر، فالكثرة رغم أنها مطلوبة لكنها قد لا تكون بالضرورة نافعة. ولا أدل على ذلك من حديث المصطفى عليه الصلاة والسلام:"توشِكُ الأُمَمُ أَنْ تتَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تتَدَاعَى الأَكَلَةُ إلى قَصْعَتِهَا فَقَالَ قَائِلٌ: أَومِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ

---

(1) أخرجه أبو داود، سنن أبي داود ، كتاب النكاح، ج١٢، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ٢٠٠٤، رقم الحديث ٢٠٥٠، ص ٢٣٤.

(2) سورة الأنفال، الآية ٦٠.

(3) سورة التوبة، الآية ٦٩.

(4) سورة الأنفال، الآية ٢٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

السَّيْلِ.." [1] فالقلة قد تنقلب إلى قوة ونصر، والكثرة قد تنقلب إلى ضعف وهزيمة، كما أخبرنا الله سبحانه وتعالى:﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾[2]، وقال تعالى:﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا ﴾[3]. ورحم الله سيدنا خالد بن الوليد عندما سمع أحد جنوده يقول ما أكثر الروم وأقل المسلمين. فرد عليه قائلاً:" إنما ما أقل الروم وأكثر المسلمين، إنما تكثر الجنود بالنصر، وتضعف بالخذلان"[4].

وعلى هذا النحو فهم السلف الصالح الكثرة بطاعة الله ورسوله من الكثرة العاصية لأوامر الله، وهذا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يؤكد أسباب هذا الفهم موضحا أسباب هزيمة المسلمين وانتصارهم، فيقول:" إنما نعادي عدونا وننتصر عليهم بمعصيتهم، ولولا ذلك لم يكن لنا قوة بهم، لأن عددنا ليس كعددهم ولا عدتنا كعدتهم، فلو استوينا نحن وهم في المعصية، كانوا هم أفضل منا فى القوة والعدد"[5]، فهذا يبين فهم عمر بن عبدالعزيز للموقف الإسلامي الصحيح للموازنة بين الكم والنوع للعنصر البشري في المفهوم العقدي الإسلامي.

في ضوء ما سبق، إن الكثرة الإسلامية المطلوبة هي النوعية الملتزمة بأوامر وشرع الله، فهذه النوعية هي التي يعول عليها في أداء الدور الحضاري للأمة الإسلامية، الإقتصادي والإجتماعية والسياسي...الخ.

المطلب الثالث: الضوابط الإسلامية للسكان:

تعمل الضوابط الإسلامية على توظيف الزيادة السكانية ايجابيا بهدف زيادة الإنتاج والتقدم والرفاهية، وفيما يلي عرض لهذه الضوابط[6]:

أولا : مبدأ الاستخلاف:

---

(1) أخرجه أبو داود، **سنن ابي داود**، ج٣، ط١، مرجع سابق، رقم الحديث ٤٢٩٧، ص ١١٥.

(2) سورة البقرة، الآية ٢٤٩.

(3) سورة التوبة، الآية ٢٥.

(4) الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله، **حلية الأولياء**، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، ط٤، ج٥،ص٣٠٣.

(5) الطبري، محمد بن جرير الطبري، **تفسير الطبري**، مرجع سابق، ج٢، ص ٧٣٧.

(6) الحطاب، كمال، **السكان والتنمية من منظور اسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٣٢-٢٣٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وكرمه وفضله على سائر خلقة، لحكمة عظيمة وهي عبادة الله قال سبحانه وتعالى:﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[1]، وفي قوله تعالى:﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ "[2].

فالزيادة السكانية جعلها الله سبحانه وتعالى بهدف إعمار الأرض، ليتمكن الإنسان من القيام بدور الخلافة، كما في قوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[3]. وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾[4].

فحكمة الله سبحانه وتعالى من خلق الإنسان لم تكن عبثاً، بل للقيام بمهمة عظيمة، وهي الإستخلاف، فكل زيادة سكانية لا تنطبق مع هذا المبدأ تعد زيادة ضارة، ولذلك نعت القرآن الكريم الكافرين بقوله تعالى:﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾[5]، وقوله تعالى على لسان نوح عليه السلام:﴿ إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾[6]. فأي زيادة سكانية دون الالتزام بأوامر الله، ودون التمسك بالدين الحنيف، إنما هي زيادة للجنس البشري، وزيادة من الغثاء الذي حذر منه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثانيا : مبدأ الوحدة :

إن الله سبحانه وتعالى خلق الناس من أصل واحد، لا فرق بين أبيض أو أسود، ولا بين أعجمي أو عربي إلا بالتقوى، كما أن الأساس الذي تنطلق منه الأمة الإسلامية في مواجهة ومعالجة قضاياها الإقتصادية والإجتماعية...الخ، يأتي من مبدأ واحد هو المبدأ الوحدوي لا الجزئي ومعيار ذلك المبدأ هو تقوى الله وعبادته. والله سبحانه وتعالى

---

(1) سورة الذاريات، الآية ٥٦.

(2) سورة هود، ألآية ٦١.

(3) سورة البقرة، الآية ٣٠.

(4) سورة الحديد، الآية ٧.

(5) سورة الفرقان، الآية ٤٤.

(6) سورة نوح، الاية ٢٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول:﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾[1]. ويقول تعالى:﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾[2].

وأي زيادة سكانية تخرج عن هذا المبدأ، تكون ضاره، فالأساس الذي تنطلق منه الأمة الإسلامية نحو تنمية الأرض واعمارها هو الأساس الوحدوي، والمعيار في ذلك هو عبادة الله وتقواه، لا الجشع، أو الظلم، أو الغبن،أو الأناة، أو الطبقية[3].

ولما كانت العبادة في مفهومها الواسع في الإسلام العمود الفقري في حياة المسلم، لذا كانت غير منفصلة عن الحياة الإقتصادية والإجتماعية...الخ. وليست انعزالاً وفراراً من مواجهة الحياة ومتطلباتها، بل ملازمة لها وموجهة لها في وجهتها الصحيحة[4].

ثالثا: مبدأ الشهادة:

إن الزيادة السكانية، تكون ذات آثار نافعة وايجابية إذا التزمت بما أراده الله لها أن تكون، والدور الذي أوكله الله إليها، والتي بها يستديم بقاؤها ولتكون الأمة شاهدة على الأمم والناس كافة، وهذه المكانة وصفها الله سبحانه وتعالى في قوله:﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[5]. وهذا الدور يجعل الأمة تتصف بالخيرية وكذلك لزيادتها السكانية، وبعكس ذلك فإن الزيادة السكانية تكون ضارة[6].

رابعا: مبدأ الخيرية:

إن الآثار الإيجابية للزيادة السكانية للأمة، مناط بامتثالها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كمبدأ سلوكي اجتماعي في الإسلام، قال تعالى:﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ

---

(1) سورة الأنبياء، الآية ٩٢.

(2) سورة الحجرات، الاية ١٣.

(3) النجار، الإسلام والإقتصاد، مرجع سابق، ص١٤-١٦. وبلولة، التكاثر السكاني من منظور اسلامي، مرجع سابق، ص٦.

(4) المبارك، محمد، نظام الإسلام- العقيدة والعبادة، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص ١٦٩.

(5) سورة البقرة، الآية ١٤٣.

(6) بلولة،ابراهيم، التكاثر السكاني من منظور اسلامي، مرجع سابق، ص٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾[1]. وهذا المبدأ يحافظ على نقاء الأمة ونقاء سكانها، ويحميه من أسباب الضعف، بمحاربة الرذائل وأنواع الفساد كما يؤدي إلى وحدة الأمة وتماسكها بالتناصح والحرص على نشر الفضيلة بين أفرادها والتي بها تعمر الأرض وتنمى، وبها كذلك تزول أسباب الفرقة والإختلاف، والتي هي من أسباب التراجع والإنهيار ومن ثم الزوال، كالتي وقعت في الأمم السابقة كاليهود والنصارى، وقد توعد الله تعالى من كان سبباً للفرقة والإختلاف والتدهور والخراب في الأرض بالعذاب يوم القيامة[2].

خامسا: مبدأ تخيروا لنطفكم :

حرص الإسلام بموجب هذا المبدأ على استدامة وبقاء الطبقات الأصلية والعناصر القوية بين السكان، حتى ينمو المجتمع الإسلامي بشكل ايجابي، فتعلو فيه عوامل القوة وتهبط فيه عوامل الضعف، ترتفع فيه مظاهر الصحة والنشاط والإنتاج، وتتدنى فيه مظاهر الكسل والتراجع[3]. وفي هذا يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم " تخيروا لنطفكم، وانكحوا الأكفاء وانكحوا إليهم"[4].

سادسا : مبدأ فاظفر بذات الدين:

حث الإسلام الفرد المسلم، عند اختيار شريكة حياته في الزواج، أن تكون ذات دين، وبهذه الصفة تستقيم أمور الحياة أو تدوم. يقول عليه الصلاة والسلام " تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك"[5]. ويقول تعالى:﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ﴾[6].

---

(1) سورة آل عمران، الآية ١١٠.

(2) بلولة، ابراهيم، **التكاثر السكاني من منظور اسلامي**، ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص٦-٧.

(3) الحطاب، كمال، **السكان والتنمية من منظور اسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(4) ابن ماجه، محمد بن يزيد، **سنن ابن ماجه**، مرجع سابق، رقم الحديث ١٩٦٨، ص ٦٣٣. والألباني، ناصر الدين، **صحيح الجامع الصغير وزيادته للسيوطي**، مرجع سابق، وقال: "صحيح "، ج١ ،رقم الحديث ٢٩٢٨، ص ٥٦٤.

(5) رواه مسلم، **صحيح مسلم، بشرح النووي**، مرجع سابق، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين، ج١٠، ص ٥١. وأبو داود، **سنن أبي داود**، ج٣، مرجع سابق، رقم الحديث، ٢٠٤٧، ص ٨٥.

(6) سورة البقرة، الآية ٢٢١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن هذه الصفات الأربع تؤدي إلى تنمية سليمة في المجتمع المسلم، فالمرأة هي نصف المجتمع ووظيفتها في إعداد وتربية الأجيال أهم وأخطر، لذلك يجب على الرجل حسن الإختيار، والتأكيد على ذات الدين لما تتسم به من التزام بالضوابط والقيم والأخلاق الإسلامية الضرورية لإعداد أجيال سليمة قوية بناءة وايجابية(١).

سادساً: مبدأ اشتراط الباءة:

قال عليه الصلاة والسلام " يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء"(٢). ففي الحديث: حث على زيادة الكسب والعمل والإنتاج. والمعنى: أن لا يتزوج ولا يتسبب في الزيادة السكانية إلا من كان قادرا مستطيعا الإنفاق على أسرته، قادراً على تحمل هذه المسؤولية والقيام بها: عاقلاً، بالغاً، محققا كافة المؤهلات والشروط التي تسمح له بأن يكون أباً صالحاً، يتحمل مسؤولية الأسرة ولا يلقي بتلك المسؤولية على غيره(٣).

وأما قوله عليه الصلاة والسلام " فعليه بالصوم "، لأن في الصوم صون للشهوة المتهوره، وعلاوة على ذلك فإن فيه ترشيدا للاستهلاك، ينتج عنه توفير في الدخل ومن ثم إمكانية البدء باستثمار هذا الدخل وتنميته(٤).

سابعا: مبدأ الاستعفاف:

قال تعالى:﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾(٥). شرع الله الزواج بقصد الوصول إلى العفاف، والعفة مطلب من مطالب الزواج للقادر عليه، فإنها كذلك مطلب في حق من لا يقدر عليه لأي سبب من الأسباب، وهذا المبدأ موجود في الإسلام، ولكنه يقتصر على غير القادرين على الزواج لأي سبب من الأسباب.

---

(1) الحطاب، كمال، **السكان والتنمية من منظور اسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(2) أخرجه البخاري، **فتح الباري**، ط٢، مكتبة الرياض، السعودية، في كتاب النكاح، باب قوله(ص): " من استطاع منكم الباءة ... "، ج٩، رقم الحديث ٥٠٦٥، ص ٩.

(3) الحطاب، كمال، **السكان والتنمية من منظور اسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٣٤-٢٣٥.

(4) المرجع سابق، ص ٢٣٥.

(5) **سورة النور**، الآية ٣٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إن وجود الحد الأدنى من الغنى أمر ضروري لا بد منه، ودون هذا الحد فإن بناء الأسرة والزيادة السكانية تكون بمثابة عبء على المجتمع، والإسلام لا يرضى لأفراده أن يكونوا عبئاً على أحد، لذلك كان مبدأ الاستعفاف هو الأسلوب اللائق لكرامة الإنسان. فالعيش في ظل الأسرة الطاهرة العفيفة يهيئ لأطفالها الأخلاق الإسلامية التي تقود إلى الطمأنينة والنمو السوي[١].

إن التصريح بالزواج ثم اللجوء إلى كافة أساليب منع الحمل، من أجل تحديد النسل هو أسلوب خاطئ يلحق الضرر والأذى بالمتزوجين: نفسياً وصحياً. أما أسلوب الاستعفاف فليس فيه ضرر على أحد، بل فيه تربية وإعداد وحسن توجيه، واستثمار للطاقات[٢].

ثامنا: مبدأ كفالة الأقارب:

يجمع الفقهاء على وجوب نفقة الآباء على الأولاد، والأولاد على الآباء[٣]، ويقتضي إنفاق الآباء على الأولاد: التنشئة والرعاية، مما يسهم في بناء جيل متماسك سوي يحفظ الأطفال من الضياع والتشرد الذي يؤدي إلى الإنحراف. وبالمقابل فإن إنفاق الأولاد على الآباء رعايةً وبراً، يحفظ كرامة الإنسان بعد هرمه حتى لا يكون في هذا السن هما ومشكلة على المجتمع[٤].

ولما كانت الزيادة السكانية في ظل الضوابط الإسلامية ذات أثر ايجابي في عملية التنمية، وبالتالي تحدث زيادة في التقدم والرفاهية في المجتمع الإسلامي. فإنه ثبت عدم وجاهة الإتجاه الذي يرى بأن الزيادة السكانية تعرقل التنمية.

---

(1) الحطاب، كمال، **السكان والتنمية من منظور اسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

(2) المرجع سابق، ص ٢٣٥.

(3) القرضاوي، يوسف، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، مرجع سابق، ص ٥٢.

(4) الحطاب، كمال، **السكان والتنمية من منظور اسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث

سياسة إشباع الحاجات الأساسية

يحرص الإسلام على معالجة كل مشكلة تواجه الإنسان في المجتمع الإسلامي، ويعمل على ضمان تحقيق الإشباع لجميع حاجاته الأساسية بهدف تحسين نوعيته وحفاظاً على حياته وسعادته وحرصا منه على حفظ دمه وعرضه ودينه وماله، والتصدي لمشكلة الفقر التي تواجهها كل المجتمعات الإنسانية في كل عصر من خلال سياسة إقتصادية إسلامية.

إن الحاجات الأساسية في نظام الإقتصاد الإسلامي معتبرة وسياسة الإقتصاد هي الهدف من الأحكام التي تعالج تدبير أمور الإنسان، وسياسة الإقتصاد في الإسلام هي ضمان تحقيق الإشباع لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد إشباعاً كلياً، وتمكينه من إشباع الحاجات الكمالية بقدر ما يستطيع، فهو ينظر إلى كل فرد بعينه، لا إلى مجموع الأفراد الذين يعيشون في البلاد، وينظر إليه باعتباره إنساناً.

وينظر إليه في نفس الوقت باعتباره مرتبطاً مع غيره بعلاقات معينة، وعلى هذا فإن سياسة الإقتصاد في الإسلام ليست لرفع مستوى المعيشة في البلاد فحسب، دون النظر إلى ضمان انتفاع كل فرد من هذا العيش، ولا هي لجلب الرفاهية للناس وتركهم أحراراً في الأخذ منها بقدر ما يتمكنون، دون النظر إلى ضمان حق العيش لكل فرد منهم أياً كان[1]، وإنما هي معالجة المشاكل الأساسية لكل فرد باعتباره إنساناً يعيش ضمن علاقات معينة، وتمكينه من رفع مستوى عيشه، وتحقيق الرفاهية لنفسه.

فالإسلام في الوقت الذي يُشرّع أحكام الإقتصاد للإنسان يجعل التشريع موجهاً للفرد. ويعمل لضمان حقه في العيش، وتمكينه من الرفاهية، ويجعل ذلك يتحقق في مجتمع معين، له نمط خاص من العيش. فهو ينظر إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع، في الوقت الذي ينظر فيه إلى ضمان العيش والتمكين من الرفاهية، ويجعل نظرته إلى ما يجب أن يكون عليه

---

(1) سياسة الإقتصاد في الإسلام، ٢٠٠٦، ص١.
www.khilafah.net/httpdocs/economy.php?documentID=10&subDocument=143 - 31k

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأساسية له ولمن تجب عليه نفقتهم. وفرضها على المولود له، وعلى الوارث إن لم يكن قادراً على العمل. أو على بيت المال إن لم يوجد من تجب عليهم نفقته على النحو التالي:

١- إذا كان العمل بقصد اكتساب الرزق وتلبية أوامر الله عُدَّ ضروريا، لأن إقامة حاجات البدن وحفظه من الهلاك تعد فرضاً على كل مسلم وبعكس ذلك يعد هلاكاً للنفس[١]:

أ- فالمسلم مكلف بالإنفاق على نفسه وعلى من يعول، والعمل هو الطريق المشروع للحصول على الدخل اللازم للأنفاق على الفرد وعلى من يعول[٢]، وما لا يتم الواجب إلاَّ به فهو الواجب.

ب- والصدقة المفروضة مطلوبة من كل مسلم، الأمر الذي يجعل من العمل واجباً. وخاصة إذا كان هو المصدر الوحيد لتحقيق القدرة على التصدق ومساعدة الفقير بتوفير القدرة على العمل وعدم وجود مانع يحول دونه[٣].

٢- والسعي في طلب الكسب الحلال طريق رحمة الله، حيث قال عليه الصلاة والسلام:(ما أكل أحد طعاماً خير من أن يأكل من عمل يده، وأن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده).[٤]

أ- فالسعي في طلب الكسب الحلال من قبل الأفراد المسلمين يجعل من العمل طريقاً لهم في كسب مرضاة الله وذلك من خلال استجابتهم لمعلم البشرية في قوله:" إذا كثرت ذنوب العبد، ولم يكن ما يكفرها من العمل ابتلاه الله بالحزن ليكفرها عنه"[٥].

ب- والعمل لكسب الرزق لو لم يكن فيه فضل سوى التعفف عن سؤال الناس لكان مندوباً إليه، فلقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال:" لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير

---

(1) السرخسي، شمس الدين، **المبسوط**، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ب ت، ج٣٠، ص ٢٤٥.

(2) العبادي، عبدالسلام، **الملكية في الشريعة الإسلامية**، ط١، ج٣، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، ص١٢-١٤.

(3) حموري، قاسم، وآخرون، **منحنى عرض العمل في الإسلام**، أبحاث اليرموك، ١٩٩٣، ص ١٢.

(4) البخاري، صحيح البخاري، ج٣، باب كسب الرجل وعمله بيده، ص ٧٤-٧٥.

(5) إبن حنبل، الامام أحمد،(ت ٢٤١هـ)، **المسند**، كنز العمال في سنن الأقوال والافعال لعلاء الدين الهندي،(ت ٩٧٥هـ)، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٩٧٩، ج٦، ص ١٧٥، وهذا الحديث إسناده حسن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- والعمل لكسب الرزق لو لم يكن فيه فضل سوى التعفف عن سؤال الناس لكان مندوباً إليه، فلقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال:" لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه"(١). أي لا يجوز السؤال ما دام هناك من سبيل آخر لسد الرمق. وقيل يبقى في ذمته إلى يوم القيامة(٢).

ج- فالمسلم الرشيد يسعى دائماً إلى تعظيم فلاحه وزيادة ثوابه وأجره، وهذا يدفعه إلى العمل لكي يحصل على الجزاء(المادي، والمعنوي) وشعاره قول الرسول عليه الصلاة والسلام:" من بات كالاً من طلب الحلال، بات مغفوراً له"(٣).

وأما ما تعلق بمصلحة الجماعة فهناك بعض المهن والمرافق هامة في حياة المجتمع الإسلامي، ويجب أن تكون متوفرة، فحكم العمل في تلك المرافق فرض كفاية على كل من يستطيع إذا قام به البعض سقط الإثم عن الباقين(٤).

أما إذا ترك العمل في تلك المرافق من القادرون عليها من ذوي الاختصاص، كان على الجماعة كلها مغبة تركه بالنسبة للمجتمع، وعليهم الإثم جميعاً أمام الله في ترك واجب كفائي في أمر لازم التحقق بالنسبة للمجتمع، لأن تحقيقه في المجتمع فرض لازم(٥). فالفرد في ظل تعاليم الشريعة مطالب دائماً بالعمل، حتى لو كان يحوز دخلاً وثروة بقدر كبير، قال تعالى:﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾(٦)، فالحكم على العمل في الإسلام يعتمد على طبيعة

---

(1) رواه البخاري، **فتح الباري، بشرح صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج٤، ص ٣٠٣-٣٠٤، رقم الحديث ٢٠٧٤.

(2) الشيباني، الامام محمد بن الحسن، ت ٨٠٤م، **الكسب-الاكتساب في الرزق المستطاب**، ط١٩٨٠،١م، تحقيق وتقديم، سهيل زكار، نشر وتوزيع عبدالهادي حرصوني، ص ٦٢.

(3) أخرجه إبن عساكر، عن أنس، وأشار اليه السيوطي في **الجامع الصغير بشرح فيض القدير**، حديث صحيح، ج٦، ص٩١، رقم الحديث، ٨٥٤٦.

(4) إبن تيمية، تقي الدين أحمد بن تيمية، **الحسبة في الإسلام**، مرجع سابق، ص ٢٦ وما بعدها.

(5) المرجع السابق، ص ٢٦ وما بعدها.

(6) سورة النجم، الآية ٣٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العمل وليس على مقدار ثروة العامل ودخله، لأن الثروة والدخل لا يحددان حكم العمل، بحيث لا يكون عمل المدرس الفقير واجباً وعمل المدرس الغني حراماً[1].

وبهذا ضمن الإسلام لكل فرد بعينه أن يشبع الحاجات من المأكل والملبس والمسكن. ثمّ حثّ هذا الفرد على التمتع بالطيبات، والأخذ من زينة الحياة الدنيا ما يستطيع. قال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾[2].

ومنع الدولة أن تأخذ من ماله ضرائب، مما هو فرض على جميع المسلمين، إلاّ مما يزيد على كفاية حاجاته، التي يشبعها فعلاً في حياته العادية، ولو كانت حاجات كمالية[3]. وبذلك ضمن توفير حق العيش لكل فرد بعينه، وأتاح له الرفاهية في الحياة. وهو في نفس الوقت حدد كسب المال لهذا الفرد في إشباع حاجاته الأساسية والكمالية من خلال طرق التملك المباحة في الشريعة الإسلامية. وهي[4]:

١- إحراز المباحات وامتلاكها مثل: الصيد، والاحتطاب، وإحياء الموات...

٢- العقود الناقلة للملكية من الإجارة والمعاوضات المالية والهبة والوصية...

٣- الميراث.

٤- التعويض: ويشمل ضمان ما يفسده الإنسان من أموال غيره.

٥- التولد من المملوك مثل نتاج الحيوانات والزرع.

وجعل علاقاته على نمط خاص. فحرّمت الشريعة كسب المال وتنمية الثروة عن عدة طرق أهمها[5]:

١- الربا. ٢- الاحتكار. ٣- الرشوة. ٤- القمار. ٥- المتاجرة بالمحرمات.

---

(1) الشبول، محمد، **أثر الأجر على عرض العمل في الإقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص٨٠.

(2) سورة الأعراف، الآية ٣٢.

(3) العبادي، عبدالسلام، **الملكية في الشريعة الإسلامية**، مرجع سابق، ج٢، ص ٢٨٤-٣٠١.

(4) المرجع السابق، ج٢، ص ٣٠.

(5) العبادي، عبدالسلام، **الملكية في الشريعة الإسلامية**، مرجع سابق، ج٢، ص ٤٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فكل ملكية من خلال تلك الطرق لا يعدها الإسلام مادة إقتصادية في إشباع حاجات الفرد أو المجتمع، فإشباع الحاجات للفرد وما يجب أن يكون عليه المجتمع أمران متلازمان، لا ينفصل أحدهما عن الآخر، ويجعل الإسلام ما يجب أن يكون عليه المجتمع أساساً لإشباع هذه الحاجات. ومن أجل إشباع جميع الحاجات الأساسية إشباعاً كلياً والتمكين من إشباع الحاجات الكمالية، لا بد من أن تتوفر المادة الإقتصادية لدى النّاس، حتى يتمكنوا من إشباع حاجاتهم، ولا يتم هذا إلاّ إذا سعوا لكسبها[1]. ولكن لا يجوز لمسلم أن يغنى إلا بعد تأمين حد الكفاية لكل فرد مسلم في المجتمع المسلم، وهذا غير مطبق في الواقع الإسلامي، ومن هنا تنشأ المشكلة.

وحث الإسلام على الكسب، وعلى طلب الرزق، وعلى السعي، وجعل السعي لكسب الرزق فرضاً على الرجل، القادر على العمل، المحتاج للنفقة على نفسه، وعلى من تجب عليه إعالته. قال تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾[2]. وفي هذه الآية الكريمة إشارة واضحة إلى النعم التي أنعم الله بها على عباده، والناس لطول ألفتهم على هذه الأرض، وسهولة استقرارهم عليها، وسيرهم فيها ينسون نعمة الله في تذليلها وتسخيرها. والقرآن الكريم يذكرهم بهذه النعمة ويبصرهم بها[3]، وما في الأرض من خيرات للناس، وإن الحصول على هذه الخيرات لا يتأتى إلا بالسعي، فالله سبحانه وتعالى يأمرنا بالسعي لنحصل على هذه الخيرات لقوله تعالى: ﴿ فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ﴾المشي أولاً... والمشي في شتى أنحاء الأرض سواء كانت قريبة أو بعيدة، أي العمل الجاد من أجل الحصول على الرزق الذي هو السبيل إلى الحياه[4].

---

(1) سياسة الإقتصاد في الإسلام، مرجع سابق، ٢٠٠٦، ص٣.

(2) سورة الملك، الآية ١٥.

(3) قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، ط٧، مرجع سابق، ج٨، ص ١٩٣.

(4) الشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، ت ١٢٥٠هـ، **فتح القدير، الجامع بين فني الرواية والدراية من حكم التفسير**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ج٥، ص ٣٢١-٣٢٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد وردت أحاديث كثيرة تحث على العمل لكسب المال، فقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العمل بهدف كسب المال يبعد الإنسان عن ذل السؤال ويزيل عنه غبار المسكنة والإهانة، ويحفظ كرامته، فعن مالك، والبخاري، ومسلم، بألفاظ متقاربة:" والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبلة، فيحتطب على ظهره، خير له من أن يأتي رجلاً أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه"(١).

وهكذا نجد الآيات والأحاديث تحث على السعي لطلب الرزق، وعلى العمل لكسب المال، كما تحث على التمتع بهذا المال، فهذه الآيات وما شابهها تدل دلالة واضحة على أن الأحكام الشرعية المتعلقة بالإقتصاد تهدف إلى كسب المال، والتمتع بالطيبات. فالإسلام حث الأفراد على الكسب، وأمرهم بالانتفاع بالثروة التي يكسبونها، وذلك لتحقيق التقدم الإقتصادي في البلاد، ولإشباع الحاجات الأساسية لكل فرد، وتمكينه من إشباع حاجاته الكمالية. ومن أجل مراعاة حصول المسلم على المال نجد الإسلام حين شرع الأحكام المتعلقة بكيفية حيازة الثروة، راعى عدم تعقيد هذه الكيفية التي يحوز بها الإنسان المال، فجعلها بسيطة كل البساطة(٢).

وقد حدد الإسلام(٣)أسباب التملك، وحدد العقود التي يجري بها تبادل الملكية، وأتاح المجال للإنسان أن يبدع في الأساليب والوسائل، التي يكسب بها ولكنه لم يتدخل في إنتاج الثروة. وقد جعل الأسباب والعقود خطوطاً عريضة، تحوي قواعد شرعية، وأحكاماً شرعية، تدخل تحتها مسائل متعددة، وتقاس عليها أحكام متعددة. فشرع العمل وبيّن أحكامه، وترك

---

(1) الزرقاني، الشيخ محمد، ت ١٢٢ هـ، شرح الزرقاني على **موطأ الامام مالك**، المكتبة التجارية الكبرى، الشركة الشرقية للنشر، بيروت، ج١٩٧١،٤م، ص٢٤٥. والبيهقي، الامام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى**،ج٤، ت٤٥٨هـ، طباعة مجلس الدائرة العثمانية، الهند، ١٢٥٤هـ، ص ١٩٥. والبخاري، **فتح الباري**، مرجع سابق، ج٣، رقم الحديث ٢٢٥، ص ١٤٧٠.

(2) بلتاجي، محمد، **الملكية الفردية في النظام الإقتصادي الإسلامي**، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٨٨م، ص ١٧٢-١٧٤.

(3) العبادي، عبدالسلام، **الملكية في الشريعة الإسلامية**، مرجع سابق، ج٢، ص ٣٠ وما بعدها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للإنسان أن يعمل نجاراً وحذّاء وصانعاً وزارعاً وغير ذلك[1]، وجعل الهدية والإجارة سبباً للملك، وهكذا نجد أسباب التملك، والعقود قد بيّنها الشارع، وحددها في معانٍ عامة، وهذا يجعلها شاملة لكل ما يتجدد من الحوادث، ولكنها لا تتجدد بتجدد المعاملات، لوجوب تقيد النّاس بالمعاملات التي وردت في الشرع، ولكنها تنطبق على كل ما يتجدد من حوادث، مهما بلغت ومهما تعددت. وبهذا يسير المسلم في كسب المال سيراً حثيثاً دون أن تقف في طريقه عقبات تحول بينه وبين الكسب، مع الحرص على أن يجعل كسبه طيباً حلالاً، وبذلك يتوفر لكل فرد ما يشبع له الحاجات التي تتطلب الإشباع. ولم يكتف الإسلام بحثّ الفرد، ولا يجعل الإشباع مقصوراً على كسب الأفراد، بل جعل بيت المال لجميع الرعية ينفق عليهم منه، وجعل إعالة العاجز فرضاً على الدولة، وتوفير الحاجات للأمّة واجباً من واجباتها، لأن عليها حق الرعاية، روى البخاري عن عبدالله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" كلكم راعٍ فمسؤولٌ عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راعٍ وهو مسؤولٌ عنهم، والرجل راعٍ على أهل بيته وهو مسؤولٌ عنهم...ألا فكلكم راعٍ، وكلكم مسؤولٌ عن رعيته"[2].

ولكي تقوم الدولة بما أوجبه الشرع عليها، جعل لها سلطة جباية أموال معينة جباية دائمية كالجزية والخراج، وجعل أموال الزكاة في بيت المال، وجعل لها حق جباية ما هو فرض على جميع المسلمين كإصلاح الطرق، وبناء المستشفيات، وإطعام الجائعين، وما شاكل ذلك وجعل الملكية العامة تحت إدارتها تتولاها هي، ومنع الأفراد من أن يتولوها، ومنعها من أن تملكهم إيّاها أو تعطيهم إدارتها. لأن الولاية العامة هي لولي الأمر، ولا يجوز لأحد من الرعية أن يقوم بها إلاّ بتولية من ولي الأمر. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" المسلمون شركاء في ثلاث، في الماء والكلأ والنار.[3] وهذه الملكية العامة من بترول وحديد ونحاس وما شاكل ذلك من أموال لا بد من استغلالها وتنميتها، لتحقيق التقدم الإقتصادي للأمّة، لأن

---

(1) الغزالي، **إحياء علوم الدين**، ج٢، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢، ص ٦٣-٦٤. **والكسب**، للشيباني، مرجع سابق، ص ٥٧-٥٨.

(2) الباقي، محمد فؤاد، **اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان**، ج٢، مطبعة عيسى الحلبي، ص ٢٤٢.

(3) أبو داود، **سنن أبي داود**، ج٢، ص ٢٤٩، وجاء في الزوائد للبوصيري: هذا إسناد صحيح ورجاله ثقة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هذه الأموال للأمّة، والدولة تتولاها لتنميتها وإدارتها فإذا قامت الدولة بتوفير الأموال، ونهضت بأعباء رعاية الشؤون، وقام كل فرد بكسب المال، والسعي إلى الرزق، فقد توفرت الثروة التي تكفي لإشباع جميع الحاجات الأساسية إشباعاً كلياً، وإشباع الحاجات الكمالية[1].

فالتقدم الإقتصادي من خلال الحث على كسب المال من كل فرد، وجعل أموال للدولة، وإنماء الملكية العامة، إنما هو من أجل استخدام المال وسيلة لإشباع الحاجات، وليس لذات المال، ولا للتفاخر به، ولا لإنفاقه على المعاصي، أو للبطر والتجبر، ولذلك يقول صلى الله عليه وسلم:" لا تزول قدما عبد حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن علمه ما فعل فيه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه"[2] فالقصد من كسب المال وسيلة لإشباع الحاجات لا للتفاخر، بل جعل الإسلام تسيير الإقتصاد كله بأوامر الله ونواهيه أمراً حتمياً. وأمر المسلم أن يبتغي فيما يكسبه الحياة الأخرى، ولا ينسَ نصيبه من الدنيا، قال تعالى:﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ ﴾[3] ولذلك جعل فلسفة الإقتصاد في تسيير الأعمال الإقتصادية بأوامر الله ونواهيه بناء على إدراك الصلة بالله. أي جعل الفكرة التي بنى عليها تدبير أمور المسلم في الحياة، حيث جعل الأعمال الإقتصادية حسب ما تتطلبه الأحكام الشرعية باعتبارها ديناً، وجعل تدبير أمور الرعية، وأعمالهم الإقتصادية، مقيدة بالأحكام الشرعية. باعتبارها تشريعاً، فيبيح لهم ما أباحه الإسلام ويقيدهم بما قيدهم به. قال تعالى:﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[4]وقال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ ﴾[5] وقال تعالى:﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ

---

(1) **سياسة الإقتصاد في الإسلام**، مرجع سابق، ٢٠٠٦، ص٤.

(2) الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح الجامع الصغير**، مرجع سابق، ج٢، رقم الحديث، ٧٣٠٠، حديث صحيح.

(3) **سورة القصص**، الآية ٧٧.

(4) **سورة الحشر**، الآية ٧.

(5) **سورة يونس**، الآية ٥٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴾[1] وقال تعالى:﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾[2]. وقد ضمن تقيد المسلمين والناس بهذه الأحكام بالتوجيه الذي يجعل المسلم ينفذ هذه السياسة بدافع تقوى الله، والتشريع الذي تنفذه الدولة على النّاس. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾[3] وقال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ ﴾[4]إلى أن يقول تعالى:﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ ﴾[5] فهو إذن بيّن الكيفية التي تنفذ بها هذه الأحكام، وبين الكيفية التي تضمن تقيدهم بهذه الأحكام[6].

وهكذا يشاهد أن سياسة الإقتصاد في الإسلام مبنيّة على أساس إشباع الحاجات لكل فرد، باعتباره إنساناً يعيش في مجتمع معين، وعلى كسب الثروة لتوفير ما يشبع الحاجات. وقائمة على فكرة واحدة هي تسيير الأعمال بالأحكام الشرعية ومنفذة من كل فرد بدافع تقوى الله، وبالتنفيذ من قبل الدولة، بالتوجيه وبالتشريع[7]. ومع ذلك فقد حرص الإسلام على وضع ضوابط تعمل على رفع نوعية الإنسان.

---

(1) سورة النور، الآية ٦٣.

(2) سورة المائدة، الآية ٤٩.

(3) سورة البقرة، الآية ٢٧٨.

(4) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

(5) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

(6) سياسة الإقتصاد في الإسلام، مرجع سابق، ٢٠٠٦، ص٤.

(7) المرجع سابق.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الرابع

نحو سياسة تنموية إسلامية

المطلب الأول: التنمية الإقتصادية في المفهوم الإسلامي:

يعرف النمو بشكل مجرد بأنه كل زيادة ايجابية، كمية ونوعية لشيء من الأشياء[١].

ويلاحظ الإقتصاديون أن هناك علاقة وثيقة بين الحرية والنمو الإقتصادي، فالسعادة الحقيقية ليست بالثروة، ولكن بزيادة مدى الإختيارات الإنسانية والبدائل المتاحة. والحرية تشمل أيضًا الحريات الأساسية " السياسية والإقتصادية " وسيادة حكم القانون والفرص المتساوية والمشاركة في بناء المجتمع.

وخلاصة القول أن المدخل الإنساني للتنمية الإقتصادية وسعيها نحو الرشد إنما يتجه نحو المفهوم الإسلامي للتنمية الإقتصادية، وهو مفهوم يُعلي من شأن النفس الإنسانية، ويضعها موضع التكريم اللائق بها، والذي يُمكِّنها من أداء دورها الإستخلافي في تعمير الكون وتحقيق العبودية الخالصة لخالق هذا الكون وحده[٢]، قال تعالى:﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[٣].

" إن مفهوم التنمية في المنظور الإسلامي يحتوي الناحيتين العقدية والإقتصادية فالتنمية تغير هيكلي في المناخ الإقتصادي والإجتماعية، يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية" [٤].

وبناءا على ما تقدم يمكن تحديد عناصر المفهوم الإسلامي للتنمية في الآتي[٥]:

---

(1) عبده، جمال، **المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية**، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٤، ص ٤١.

(2) يسري، عبدالرحمن، **دراسات في علم الإقتصاد**، مرجع سابق ص١٢٥- ١٢٧.

(3) **سورة الإسراء**، الآية ٧٠.

(4) يسري، عبدالرحمن، **دراسات في علم الإقتصاد**، مرجع سابق ص ١٢٧.

(5) المرجع السابق ص ١٢٧-١٥٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- المفهوم الإسلامي للتنمية له خصائص الشمولية والتوازن، بحيث يشمل الجوانب المادية والروحية معًا، ويلبي حاجة الفرد والجماعة في تناسق تام وتناغم.

٢- يهتم الجهد التنموي بالإنسان، وهذا يعني أن التنمية موجهة للإنسان ولترقية حياته المادية والإجتماعية والثقافية والبيئة المحيطة به.

٣- عملية التنمية في المفهوم الإسلامي، نشاط متعدد الأبعاد لا يقتصر على جانب دون آخر، والإسلام يسعى إلى إحداث التوازن في الحياة بين العوامل والقوى المختلفة.

٤- الإسلام يحاول إعادة التوازن بين المتغيرات الكمية والنوعية.

٥- الإستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق التوزيع المكافئ والمتساوي للعلاقات الإنسانية على أساس العدل والحق.

وبذلك تصبح التنمية الإقتصادية في المفهوم الإسلامي تنمية الأفراد والمجتمعات ماديا وروحيا وأخلاقيا، مما يقود إلى تعظيم الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية.

ومما تقدم يمكن أن نحدد الأهداف الأساسية للتنمية الإقتصادية بناءً على المفهوم الإسلامي، بما يصلح أساسًا علميًا للتنمية الإقتصادية في جميع دول العالم المتقدم منها والمتخلف، الصناعي والنامي معاً، وهي[1]:

١- زيادة إنتاج السلع النافعة وتوسيع توزيعها، بما يكفل تلبية الحاجات الأساسية لجميع الناس ويقيم حياتهم على التكريم.

٢- توسيع مدى الإختيارات الإقتصادية والإجتماعية وكفالة حريات الناس الأساسية والقيم المعنوية العالية والدينية النبيلة مما يساهم في تقدير الذات.

٣- تحسين نوعية الحياة من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام للأمن الإجتماعي، والإهتمام بالثقافة، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والسِّلْم والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية، وإتاحة الفرصة للمشاركة

---

(1) طاحون، يسري حسين، **أساليب التنمية والتخطيط الإقتصادي**، ج١، مطبعة جامعة طنطا، مصر، ٢٠٠١، ص ٢٣٥-٢٣٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من العبودية للغير أو الإعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض.

والدولة الإسلامية في حاجة إلى سياسة تنموية قائمة على ركيزتين أساسيتين هما[1]:

١- نفي الظلم الإجتماعي وأول هذا ظلم النظام الإقتصادي العالمي المتمثل بقسمة العمل الدولية، وهيمنة العالم الصناعي.

٢- إزالة الاستبداد السياسي، فالغرب يريد نقل المعركة إلى الداخل فلا بد من العمل على التصدي لذلك بتنمية إسلامية شاملة.

وعندما تُحَقَّق هاتان الركيزتان سينطلق العالم الإسلامي بموارده البشرية والطبيعية الغنية نحو إرساء دعائم نظام دولي جديد أساسه العدل والسلم والمساواة، وستتجه موارد العالم إلى التعليم والتوعية بدلاً عن الحرب والسلاح، وإلى الإستثمار في السلع الضرورية بدلاً عن الإستهلاك البذخي والسفه وإلى الصحة والعلاج عوضـــاً عن الترف واللهو، وعندها لا تكون هناك ثَمَّة مشكلة إقتصادية اسمها" النُّدْرَة "، لأن الإستخدام الأنفع والأرشد يحتم تخصيص الموارد الإقتصادية بشكل أمثل[2].

فإذا كانت التنمية الإقتصادية في المفهوم الإسلامي تعبر عن تنمية الأفراد والمجتمعات ماديا وروحيا وأخلاقيا، مما يؤدي إلى تعظيم الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية. لكن ما هي أهداف إستراتيجية التنمية في الإسلام؟ وما هي الضوابط الإسلامية للتنمية؟ وكيف تعمل هذه الضوابط إلى توظيف الزيادة السكانية ايجابيا بدفع الإنتاج والتقدم والرفاهية في العالم؟

المطلب الثاني: البيئة الإسلامية... والتنمية:

يعمل الإسلام على تحقيق كل عوامل التغيير الإجتماعي ولا يقتصر على العبادات بمفهومها الضيق، بل هو أشمل من ذلك، بمعنى أنه يقدم بيئة شاملة لإعادة البناء الإجتماعي. فهو يرى أن البيئة لا تكون صالحة لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية إلا من خلال

---

(1) المرجع السابق، ٢٣٥-٢٣٦.

(2) البشير، توفيق الطيب، **التنمية الإقتصادية في الإسلام... شمولية وتوازن**، ٢٠٠٦.
www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=8385 - 23k

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمسك بأحكام الإسلام وعلى رأسها قاعدة الحلال والحرام، وأدى عدم التمسك بهذه الأحكام والقيم أن اندفع المسلمون إلى تقليد الأنماط الفكرية والتنظيمية لبعض المجتمعات المتقدمة في الشرق والغرب، بسبب ضعف الإيمان بهذه القيم وبالإسلام عموماً[1].

وترتب على ذلك عدم القدرة على استخدام الكفاءات المناسبة للنشاط الإقتصادي وعدم استخدام موارد المجتمع استخداماً أمثلاً وانتشار المجاملات في غير حق، كما أن المجتمعات الإسلامية قد تعرضت لظاهرة الرشوة والفساد في حين يعلن الإسلام الحرب على الرشوة[2] في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[3].

إن ترك الأخطاء وعدم الرجوع إليها يمثل[4] الخطوة الأولى في التغيير إلى الأفضل، وهو العودة إلى الله، ويدعونا الله سبحانه وتعالى إلى الاستغفار والتوبة، كما في قوله تعالى: ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۞ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ۞ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ﴾[5]. فمفهوم الاستغفار في هذه الآية أشمل من بعض المفاهيم المعاصرة مثل" النقد الذاتي أو تصحيح المسار"، ذلك أن الاستغفار يتضمن الاعتراف بالخطأ والرغبة المخلصة في عدم العودة إليه بالإتجاه إلى الله.

أما الخطوة الثانية: فهي صلاح الإنسان من خلال الإيمان بالله وكتبه ورسله والاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم، فكلما ازداد صلاح الإنسان ازدادت إنتاجيته، واتسع نطاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، يقول الله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ

---

(1) محمد، أحمد عبدالعظيم، **أسس التنمية الشاملة في المنهج الإسلامي**، مرجع سابق، ص ٤٢-٤٥.

(2) يسري، عبدالرحمن، **دراسات في علم الإقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص ١٣٧-١٣٨.

(3) **سورة البقرة**، الآية ١٨٨.

(4) النجار، عبدالهادي، **محاضرات في استراتيجيات التطوير الإقتصادي**، مرجع سابق، ص ٩٥.

(5) **سورة نوح**، الآية ١٠-١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[1] ويقول تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ۞ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۞ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴾[2] ويقول تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴾[3].

إن هذا الإيمان هو الذي يحقق التماسك الإجتماعي بين المسلمين وهو شرط أساسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. وهذا التماسك الإجتماعي لا يرجع إلى مشاعر عنصرية أو طبقية هي من خلق البشر، ولهذا يدوم بدوام الإيمان[4]، وكانت ولا تزال بذرته صالحة للنمو من جديد.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة التنمية الإقتصادية تدخل في نطاق ما يعرف الآن بالتحليل الكلي، أي التحليل الذي ينصرف إلى الإقتصاد القومي في مجموعه، وهي كذلك في الإسلام. كما أن العلاقة بين التنمية الإقتصادية والإيمان حتمية لأنها تعبر عن قانون الهي، ولكن هل معنى ذلك أن المجتمعات الكافرة لا تتقدم اقتصادياً[5]؟ لا، فلها قانون آخر حيث يمد الله الكافرين في طغيانهم ثم يأخذهم أخذ عزيز مقتدر، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ۚ إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا ۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾[6]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾[7] وقال تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا

---

(1) سورة النحل، الآية ٧٦.

(2) سورة طه، الآيات ١٢٤-١٢٦.

(3) سورة النحل، الآية ١١٢.

(4) يسري، عبدالرحمن، دراسات في علم الإقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٢٧-١٢٩.

(5) النجار، عبدالهادي، محاضرات في استراتيجيات التطوير الإقتصادي، مرجع سابق، ص ٩٦.

(6) سورة آل عمران، الآية ١٧٨.

(7) سورة الأعراف، الآية ١٣٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مُّجْرِمِينَ ﴾[1] وقال تعالى:﴿ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴾[2]. وكما حدث ذلك لقوم فرعون حدث لقوم عاد وثمود وغيرهم، وحدث كذلك للحضارة الرومانية والفارسية... والنتيجة: أن للبلدان الإسلامية قانونها ولغيرها من البلدان غير الإسلامية قانونها[3].

فالنظم الوضعية ترى أن الأصل هو ندرة الموارد الطبيعية وعدم كفايتها لإشباع حاجات الإنسان، بينما نجد الأصل في الإسلام هو وفرة الموارد الطبيعية وكفايتها لتلبية حاجات البشر جميعاً، لقوله تعالى:﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۞ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[4]. والنظم الوضعية تركز تركيزاً شديداً على الجانب الإقتصادي بعملية التنمية، فترجع التخلف لاعتبارات مادية بحتة، كندرة رأس المال، أو نقص المهارات التنظيمية، أو تخلف الفن الإنتاجي، أو النمو السكاني السريع، كما تجد علاج هذا التخلف في التقدم المادي، كزيادة تراكم رأس المال، وتطوير التكنولوجيا وتوزيع الهيكل الإنتاجي[5].

وفي الآونة الأخيرة أصبح الدمار والخراب والإبادة الجماعية للشعوب المستضعفة جزءاً من استراتيجيات التنمية الوضعية، إذ يؤدي هذا الخراب في اعتقادهم إلى التوازن في التركيبة السكانية لصالح هذه الدول المتجبرة، ثم يبدأ مسلسل النهب العالمي لثروات المستضعفين من خلال ما يسمى إعادة الإعمار[6]. أما جوهر التنمية في الإسلام يختلف لأنه تنمية للإنسان نفسه.

---

(1) سورة الأعراف، الآية ١٣٣.

(2) سورة الأعراف، الآية ١٣٦.

(3) النجار، عبدالهادي، **محاضرات في استراتيجيات التطوير الإقتصادي**، مرجع سابق، ص ٩٧.

(4) سورة إبراهيم، الآيات ٣٣-٣٤.

(5) البشير، توفيق الطيب، **التنمية الإقتصادية في الإسلام... شمولية وتوازن**، مرجع سابق، ص ٢.

(6) المرجع السابق، ص ٢-٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثالث: عناصر التنمية الإقتصادية في الإسلام:

في ضوء ما سبق، فإنه يمكن استخلاص عناصر التنمية الإقتصادية في الإسلام فيما يلي[1]:

١- شمول مفهوم التنمية الإقتصادية في الإسلام لأنه يتضمن المظاهر المادية والروحية معاً، ويشمل هذا المفهوم المجتمع ككل، وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى:﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[2].

٢- الإنسان هو مركز الجهد التنموي، وهو قلب عملية التنمية ذلك أن التنمية تعني تنمية الإنسان، وتنمية بيئته المادية والإجتماعية والثقافية في حين أن التنمية المعاصرة تعني تنمية الجوانب المادية الطبيعية والمؤسسية فقط، وتنمية الإنسان في الإسلام تتم من داخل نفسه ومن خارجها، مواقفه الإنسانية، حوافزه، ميوله، تطلعاته، قال تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾[3]. وفي هذا فإن الإسلام أمام نشاط الإنسان متعدد الأبعاد، يسعى لإقامة التوازن بين مختلف نشاطه والعناصر أو القوى التي تحكم هذا النشاط في عملية التنمية.

٣- ويكمن عنصر التنمية الإقتصادية الثالث في الإسلام في التأكيد على مبدأين[4]:

الأول: الإستخدام الأمثل للموارد دون إسراف أو تقتير.

الثاني: الإستخدام العادل لهذه الموارد على أساس الحق، ويكفي أن الإسلام يأمر بفضيلة الشكر أي شكر الله للانتفاع بنعمته، والشكر عملي، يقول سبحانه وتعالى:﴿ ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ﴾[5]. كما ينهى عن رذيلة الكفر أي جحود الله ونعمه والظلم،

---

(1) طاحون، يسري حسين، **أساليب التنمية والتخطيط الإقتصادي**، مرجع سابق، ص ٢٣٠-٢٣٧.

(2) سورة القصص، الآية ٧٧.

(3) سورة الرعد، الآية ١١.

(4) البشير، توفيق، **التنمية الإقتصادية...**، مرجع سابق، ص ٢. والنجار، عبدالهادي، **استراتيجية التطوير...**، مرجع سابق، ص ٩٩.

(5) سورة سبأ، الاية ١٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويلمح الله تعالى عن ذلك في قوله: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ۞ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۞ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[1].

٤- أخذ الحلال وترك الحرام: وهي قاعدة أساسية في الشريعة الإسلامية ينبغي مراعاتها مع كل حركة للإنسان، وبخاصة بالنسبة لنشاطه الإقتصادي.

المطلب الرابع: أهداف إستراتيجية التنمية في الإسلام:

يمكن في هذا المجال، أن نشير إلى بعض أهداف إستراتيجية التنمية في المنظور الإسلامي كما يلي[2]:

الهدف الأول: تنمية الموارد البشرية وذلك يمثل الهدف الأول للسياسة التنموية في الإسلام، أي غرس المواقف والتطلعات الصحيحة، وتنمية التعليم والتدريب لإنتاج المهارات اللازمة لمختلف الأنشطة، ورفع مستوى المعرفة والبحث، وتطوير المساهمة المسئولة والخلاقة من جانب جماهير الشعب في أنشطة التنمية وفي صنع القرار على كل المستويات.

الهدف الثاني: التوسع في الإنتاج النافع، فالإنتاج لا يعني إنتاج أي شيء وكل شيء يمكن أن يكون هناك طلب عليه، أو يمكن للغني أن يقدر على شرائه، ولهذا يجب أن يهتم أسلوب الإنتاج بالسلع التي تنفع الإنسان في ضوء قيم الحلال والحرام.

وفي ضوء هذه السياسة يصاغ نموذج الإنتاج الإسلامي تبعاً للأولويات الإسلامية[3]:

١- إنتاج الأغذية والسلع الأساسية بما فيها مواد البناء والمواد الخام...الخ.

٢- إنتاج السلع الرأسمالية الأساسية.

٣- مستلزمات الدفاع عن العالم الإسلامي.

الهدف الثالث: رفع مستوى المعيشة، وتعطى الأولوية لما يلي:

---

(1) سورة إبراهيم، الآيات ٣٢-٣٤.

(2) النجار، عبدالهادي، **محاضرات في استراتيجيات التطوير الإقتصادي**، مرجع سابق، ص ٩٧.

(3) محمد، أحمد، عبدالعظيم، **أسس التنمية الشاملة في المنهج الإسلامي**، مرجع سابق، ص ١٦٥-١٨٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أ- خلق فرص العمل الجديدة.

ب- نظام للضمان الإجتماعي يضمن ضرورات الحياة الأساسية لكل أولئك الذين لا يقدرون على الكسب، وتحتل الزكاة في ذلك مرتبة هامة، وحق الزكاة فرض على كل مسلم... والزكاة ما هي إلا أثر غير مباشر للعمل، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[1]. ويلاحظ من الآية الكريمة أن هناك جانبان تحت مظلة الزكاة أو الإنفاق في سبيل الله، جانب يدفع وجانب يأخذ ضمن الشروط المبينة في الشريعة الإسلامية. وعملية الإنفاق في سبيل الله من الجانب الأول إلى الجانب الثاني يترتب عليها آثار إقتصادية وإجتماعية ابتداءاً من الفرد(القطاع الخاص) حتى المجتمع ككل. ومن هذه الآثار: إعادة توزيع رأس المال، والضغط على وسائل الإنتاج المعطلة، والحد من الضغوط التضخمية وتوزيع الثروة بين الاستعمالات الإنتاجية والاستعمالات التي تتصف بصفات الترف [2]...الخ.

ج- التوزيع العادل للدخل والثروة بهدف رفع مستوى دخل الفئات الأقل دخلاً، قال تعالى﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾[3].

الهدف الرابع: التنمية المتوازنة: أي تحقيق التوازن والانسجام في تنمية مختلف المناطق في القطر الواحد ومختلف القطاعات في الإقتصاد والمجتمع.

والتنمية بهذا الأسلوب ليست مطلباً عادلاً فحسب وإنما هي أساس التقدم، وعلاج للازدواجية أو الثنائية الإقتصادية التي يعاني منها العالم الإسلامي والعالم المتخلف على السواء.

---

(1) سورة التوبة، الآية ٦٠.

(2) الشبول، محمد، **أثر الأجر على عرض العمل**، مرجع سابق، ص ٣٤.

(3) سورة الحشر، الآية ٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

الهدف الخامس: الحد من التبعية للعالم الخارجي وزيادة التكامل بين بلدان العالم الإسلامي، وهو مطلب أساسي لكي يتحقق الاستقلال الذاتي والتدرج في بناء قوة العالم الإسلامي للدفاع عنه.

وفي هذا الخصوص فإنه تجدر الإشارة إلى ما يلي[1]:

١- عند طرح مفهوم التنمية الإقتصادية في الفكر الإسلامي، فإنه ينبغي أن نعي جيداً أن القرآن الكريم كتاب عقيدة وشريعة، وهو يحتوي على بعض الأفكار الإقتصادية، ولهذا فإن صياغة نظرية للتنمية الإقتصادية لا تكون إلا من صنع الإنسان نفسه.

٢- التنمية الإقتصادية في الإسلام فرض على الدولة وعلى الفرد وعلى المجتمع، ونجد أسس ذلك في عرض الآيات الآتية: يقول سبحانه: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ... ﴾[2]. ومعنى الأمر بالمشي في مناكب الأرض والإنتشار فيها هو ممارسة مختلف العمليات الإنتاجية والخدمية. ويقول تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ... ﴾[3]، فالإنفاق يكون من الكسب، ولا يتصور الإنفاق إلاَّ بعد الكسب أي بعد الإنتاج، وما لا يتم الواجب إلاَّ به فهو واجب. ويقول تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ... ﴾[4]. فنحن مطالبون بالجهاد في سبيل الله وقتل أعداءه بأكبر قوة ممكنه، ولكن الجهاد لا يكون فعالاً إلاَّ إذا دعمه اقتصاد قوي، ولا يتحقق ذلك إلاَّ عن طريق التنمية الشاملة إقتصادية وإجتماعية وسياسية.

لعل تعبير القوة في الآية الأخيرة يشمل الجوانب المادية والبشرية والمعنوية. ويقول جل شأنه: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا... ﴾[5]. وهنا يحمل لفظ العمارة أو التعمير

---

(1) محمد، أحمد، عبدالعظيم، **أسس التنمية الشاملة في المنهج الإسلامي**، مرجع سابق، ص ١٦٥-١٨٢.

(2) **سورة الجمعة**، الآية ١٠.

(3) **سورة البقرة**، ٢٦٧.

(4) **سورة الأنفال**، ٦٠.

(5) **سورة هود**، الآية ٦١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مضمون التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وفي هذه الآية طلب للعمارة في قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ ﴾ وهو طلب مطلق من الله تعالى ومن ثم يكون على سبيل الوجوب، وما لا يتم الواجب إلاَّ به فهو واجب. والتنمية الإقتصادية بهذه الصورة فريضة إسلامية لا يكتمل الإسلام إلاَّ بها ولا ينهض إلاَّ على أساسها[1].

وفي ضوء ما سبق، فإن التنمية التي ينشدها الإسلام ويقرها، لها خصائص تتمثل في:

١- إيجاد بيئة تشريعية تحوي تشريعات عصرية تعمل على توفير المناخ الإقتصادي والإجتماعي لعملية التنمية الإقتصادية في سيادة منظومة قيمية إسلامية.

٢- السيادة في ملكية عوائد التنمية كشرط مؤسسي لإنطلاق عملية التنمية الإقتصادية.

٣- السيادة في ملكية فنون التكنولوجيا في عملية التنمية الإقتصادية كشرط فني تكنولوجي لإنطلاق عملية التنمية الإقتصادية.

٤- التمويل الذاتي في عملية التنمية وإن تم الإستعانة بالتمويل الخارجي على أن لا يكون على حساب السيادة الوطنية.

فخصائص وضوابط التنمية، يمكنها - إذا ما أخذ بها - استيعاب الزيادة السكانية المنضبطة بالضوابط الإسلامية ذاتية، شاملة، ومتوازنة وتراعي الأولويات، تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وحد الكفاية [2].

وفي ضوء ما سبق، نستنتج أن حل المشكلة السكانية في العالم الإسلامي يكمن في التنمية، فالمفهوم الإسلامي للتنمية يعمل على توفير الحاجات المادية والروحية للإنسان ويعمل على الموازنة بينهما وهي تعتمد على الذات، وهي تنمية شمولية، متوازنة، تحقق الأمن المادي والغذائي، وتوفر حد الكفاية. وهذا يجعل التنمية الإقتصادية والإجتماعية تستوعب الزيادة السكانية المنضبطة إسلامياً، وتوظفها نحو تنمية المجتمع وتحقيق التقدم والرفاه.

---

(1) النجار، عبدالهادي، **محاضرات في استراتيجيات التطوير الإقتصادي**، مرجع سابق، ص ٩٩.

(2) الحطاب، كمال، **السكان والتنمية من منظور اسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٣٦-٢٣٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويجب أن يترافق مع عملية التنمية وجود إستراتيجية سكانية تنموية تعمل على الأخذ بعين الإعتبار إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في مناطق مشمولة بالتنمية. وكذلك العمل على وقف النفقات المالية الباهضة التي تمول برامج تنظيم الأسرة، وتحويلها إلى تمويل عملية التنمية الإقتصادية التي فيها حل مشكلة الزيادة السكانية، والسبب في ذلك يعود إلى أن معدل حجم الأسر في العالم الإسلامي كبير وأن العالم الإسلامي يشكل حوالي ثلثي العالم النامي، فتطبيق برامج تنظيم الأسرة يعتبر فاشلاً لأنه يأخذ وقت طويل قد يصل إلى مئتي سنة للأسباب السالفة الذكر.

وبعد الدراسة في بحث العلاقة بين النمو السكاني والنمو الإقتصادي من منظور الإقتصاد الإسلامي، تبين أن العلاقة تبادلية، فالنمو السكاني له أثر إيجابي في النمو الإقتصادي وبالتالي عملية التنمية الإقتصادية، كما أن للتنمية تأثير على النمو السكاني، لكن طبيعة هذا التأثير قد لا يظهر أثره (السلبي أو الإيجابي) على النمو السكاني بقوة بسبب أن النمو السكاني تابع لعوامل عديدة دينية وإجتماعية وإقتصادية ...، فالإسلام حث على التكاثر السكاني لتحقيق عمارة الأرض وتنميتها واستمرار دورها في أداء رسالتها الحضارية، فالعمل والتنمية والدعوة والجهاد ... كلها بحاجة إلى العنصر البشري في المفهوم الإسلامي.

ومع ذلك فقد عني الإسلام بنوعية الإنسان، فالنبي صلى الله عليه وسلم يقول:" المؤمن القوي خيرٌ وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير"[1]. ويفهم من حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم تركيز الإسلام وعنايته بنوعية الإنسان والتي تتمثل بالقوة، يقول سبحانه: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾[2] فالقوة لا تأتي إلا من خلال النمو في كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية، والتي تحقق التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تؤمن حاجات أفراده الغذائية والصحية والأمنية والتعليمية، بما يحقق الطمأنينة والإستقرار والرفاه والتقدم لهم.

---

(1) أخرجه مسلم، **صحيح مسلم**، مرجع سابق، كتاب القدر، باب في الأمر في القوة، ترك العجز والإستعانة بالله، حديث رقم، ٢٦٦٤.

(2) الأنفال، الآية٦٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويسعى الإسلام إلى إيجاد الإنسان المؤهل للدور الحضاري من خلال تنشئته في النواحي المختلفة الصحية والتعليمية والثقافية، والمدرب عملياً وفنياً في تخصصه، حتى يكون رائداً وقائداً لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ويرى الإسلام أن الموارد الإقتصادية والطبيعية كافية على مستوى الكون لتحقيق الحاجات البشرية، وعلى الإنسان أن يجد ويبحث في كل الأسباب العلمية والعملية المؤدية إلى إستخراج ثروات الأرض .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخاتمة: وأهم النتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة:

حظيت مسألة النمو السكاني بإهتمام متزايد منذ القدم، فالفلاسفة تحدثوا عن موضوع النمو السكاني من منطلق إقتصادي، ولقد تناولها بالدراسة:

١- الأدب الصيني القديم، وانتهى إلى أن الزيادة السكانية قد تؤدي إلى تبعات إقتصادية.

٢- الفراعنة بهدف التعداد للأغراض العسكرية.

٣- الفكر العربي القديم، حيث قام الرائد العربي ابن خلدون بتحليل إقتصادي للعلاقة الوطيدة بين السكان والنمو الإقتصادي، وبين أثر المناخ الإقتصادي والسياسي عليها.

وتزايد الإهتمام بمسألة النمو السكاني ودورها في النمو الإقتصادي في كتابات المفكر الإقتصادي روبرت مالثوس، الذي نبه من خطورة تزايد السكان أكثر من تزايد موارد الثروة الطبيعية في المجتمع، لما لذلك من أثر سلبي على النمو الإقتصادي. وامتدت كتاباته ونظريته في السكان لتلقي بظلالها على المالثوسيين الجدد الذين رأوا في الزيادة السكانية قيداً على النمو الإقتصادي في الدول النامية، مما أدى إلى الإيمان بأن النمو السكاني السريع سبباً رئيسياً في تخلف الدول النامية في رأي الغرب، واعتقادهم في أن البلدان الأقل نمواً هي الأكثر زيادة في السكان، وهي الأكثر فقراً. لان الزيادة السكانية تتوطن في الغالب في بلدان العالم الإسلامي، وهذا يشير بطريقة غير مباشرة إلى أن الإسلام يؤدي إلى الفقر.

لقد بينت الدراسة ما يلي:

١- فلسفة الإقتصاد الوضعي بالنسبة لعلاقة النمو السكاني في النمو الإقتصادي، والتي أظهرت إختلاف الآراء فيها ، منها ما هو متفائل حيال القضية السكانية، بسبب الإعتقاد بأن التكاثر السكاني يعني القوة الحربية التي تؤدي إلى احترام الدول لها في المجال الدولي، ولما لذلك من أثر إيجابي في زيادة قوة الدولة الإقتصادية، لأن كثرة القوى العاملة يزيد من قوة الإنتاج. وفي المقابل كانت هناك آراء متشائمة تجاه النمو السكاني، إيمانا منها بفكرة الملائمة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والموازنة بين الموارد الإقتصادية وحاجات الإنسان وأعداده المتزايدة. ودعت إلى الحد من تكاثر السكان أو تحديد حجم أمثل لهم.

٢- تفسير النظريات السكانية البيولوجية والثقافية الوضعية للنمو السكاني، حيث بينت النظريات البيولوجية أن السكان متغير مستقل عن النمو الإقتصادي وتابع لقانون بيولوجي، وفي المقابل بينت النظريات الثقافية أن السكان متغير تابع لعوامل عديدة ثقافية وإقتصادية وإجتماعية. وبين كذلك إبن خلدون العلاقة بين السكان والنمو الإقتصادي بأنها علاقة متبادلة بين السكان والمناخ الإقتصادي والإجتماعي السائد في البلاد.

٣- تفسير النظريات الإقتصادية لعلاقة النمو السكاني بالنمو الإقتصادي، حيث أظهرت تباين الآراء فيها، حيث فسرت نظرية التحول التاريخي للسكان من خلال أثر التنمية، وعزت زيادة السكان في المرحلة الثانية من التطور السكاني الى الاثر الإيجابي للتنمية على النمو السكاني، وانخفاض السكان في المرحلة الثالثة من التطور السكاني إلى الأثر السلبي للتنمية على النمو السكاني، كما بينت نظرية مالثوس في السكان الأثر السلبي للزيادة السكانية على النمو الإقتصادي، بسبب زيادة السكان بصورة أكبر من زيادة الموارد. وفي المقابل بينت نظرية كينز العامة أثر النمو السكاني الإيجابي على النمو الإقتصادي بسبب زيادة السكان التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال.

* وبينت الدراسة السابقة فلسفة الإسلام اتجاه النمو السكاني والتنمية على النحو الآتي:

١- إن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية علاقة متبادلة، فالإسلام حث على التكاثر حتى تتمكن من البقاء وأداء رسالتها، وأداء الدور الحضاري الذي أراده الله لها وهو مكانة الخيرية، والشهادة، ونشر الدين، وإعمار الأرض وتنميتها. وحث الإسلام أيضاً من خلال منظومته التشريعية على نوعية السكان المتمثلة بالقوة من حيث إشباع حاجاتها غذائياً وأمنياً والمؤهلة بالتدريب والوعي والتعليم، فكان حث الشريعة المستمر على العمل وإتقانه، وفي الجانب المادي (الموارد) بين الإسلام أن الأصل فيها هي الكفاية على مستوى الكون، وأنها كافية لكافة الخلق إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهي مسخرة للإنسان، وعلى الإنسان أن يجد ويجتهد في الحصول عليها لتعمير الأرض وتنميتها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- إن مفهوم الفقر في الإسلام يعود إلى عوامل داخلية وخارجية، أما الداخلية فإنها تعود إلى سلوك وكسل الإنسان، وإلى عدم الفهم الصحيح لتعاليم وأحكام وقيم الإسلام التي تتعلق بتلك القضية، وإلى سوء تنظيمه واختياره واستعماله للموارد الطبيعية، وإلى سوء التوزيع. لكن في ظل الإستخدام الرشيد والكفؤ لتلك الموارد واتباعه دائرة الحلال في الإنتاج وعدالة التوزيع فإن مشكلة الفقر تقل أو ربما تزول. أما العوامل الخارجية فإنها تعود إلى النهب الإستعماري، وقسمة العمل الدولية، وخلل النظام الدولي.

٣- المفهوم الإسلامي للتنمية يشمل الجوانب المادية والروحية ويوازن بينها بهدف إقامة مجتمع يسوده العدل والشرع وتقوى الله، ينمو ويزدهر، ويحقق التقدم والرفاهية ويستوعب الزيادة السكانية في ظل انتهاج سياسات سكانية تنموية تأخذ بعين الإعتبارإعادة التوزيع الجغرافي للسكان، والعدالة في توزيع مكاسب التنمية.

٤- التنمية المطلوبة هي: التنمية التي تعتمد على الذات، النابعة من بيئتنا وحاجياتنا، وليست التنمية المستوردة من الخارج، ولا نظريات ونماذج ومعايير ومؤشرات الغرب هي المؤشرات الحقيقية للتنمية، وإنما المؤشرات التي تعتمد على مدى التزام الإنسان بشرع الله، وانسجامه مع الفطرة والسنن الكونية، وتحقيق الطمأنينة والاستقرار والإرتقاء بفكره.

ثانياً: أهم النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- المشكلة في العالم الإسلامي ليست مشكلة سكانية أو مشكلة موارد إقتصادية، وإنما هي مشكلة تخلف إقتصادي بسبب غياب السياسات الإقتصادية للسكان والتنمية. فقد حث الإسلام على التكاثر السكاني، وفي المقابل أمر بتنمية الأرض وعمارتها، والتنمية فيه واجب شرعي على الأمة الإسلامية من منطلق عمارة الأرض وتنميتها وكفاية الموارد للبشر، وإذا ظهرت المشكلة السكانية في العالم الإسلامي فإنها تكون ظاهرة تعبر عن غياب وتعثر التنمية والسياسات السكانية التنموية.

٢- العلاقة بين النمو السكاني هي علاقة متبادلة من منظور الإقتصاد الإسلامي، فالسكان عنصر مهم وإيجابي في دفع التنمية، والتنمية أيضاً لها تأثير سلبي على النمو السكاني، لكن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هذا التأثير قد لا يظهر أثره بقوة في العالم الإسلامي لتغلب عوامل ثانية عليه، بسبب أن النمو السكاني متغير تابع لعدة عوامل، إجتماعية وثقافية ودينية وسياسية.

٣- التنمية المطلوبة للعالم الإسلامي، هي تنمية إسلامية تعتمد على الذات، توفق بين الحاجات المادية والروحية، وتعمل على توفير الأمن المادي والغذائي وحد الكفاية لأفرادها، ومع ذلك فإن الزيادة السكانية الناشئة في ظل المنهج الإسلامي والملتزمة بضوابطه تدفع عملية التنمية الإقتصادية وتجعلها قادرة على أن تستوعب الزيادة السكانية.

٤- إن ظاهرة الفقر التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية تعود إلى:

أ- قصور الإنسان وكسله في إستخراج خيرات الأرض بسبب الفهم الخاطىء لتعاليم وقيم وأحكام الإسلام التي تتعلق بتلك المسألة، فكان التوكل عندهم تواكل، وإرجاعهم للمشاكل التي تواجههم إلى القضاء والقدر، والتسليم به، دون أن يكلفوا أنفسهم بالبحث العلمي عن الأسباب التي أدت إلى ظهور تلك المشاكل والعمل على حلها.

ب- غياب السياسات الإقتصادية (السكانية والتنموية) وبخاصة في إعادة توزيع السكان الجغرافي وعدالة توزيع القطاعات التنموية والثروات وعوائد التنمية عليها.

ج- النهب الإستعماري، وقسمة العمل الدولية الجائرة، وخلل النظام الدولي.

ثالثاً: أهم التوصيات:

وخلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

١- التكاثر السكاني هبة ديوغرافية مصحوبة بالخير والبركة، من خلال إعمار الأرض وتنميتها، وتكوين الأسرة الصالحة، واستمرارهما جيلاً بعد جيل، والمحافظة على قيم العفة والفضيلة، وحتى يتمكن العالم الإسلامي من الإستفاده من منافع الهبة في عملية التنمية، عليه مواصلة الدور الذي أراده الله لها في الحضارة الإنسانية بتنمية الارض وعمارتها. فالعلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة تبادلية من منظور الإقتصاد الإسلامي، والسكان عنصر إيجابي في دفع عملية التنمية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- التنمية الإسلامية هي الحل الوحيد لإستيعاب الزيادة السكانية، فإنه من الضروري العمل على رفدها ورفد شروط تحقيقها أيضاً من قبل العالم الإسلامي، وهنا يجب التأكيد على ضرورة وقف كل الأموال التي تنفق على برامج تنظيم الأسرة في العالم الإسلامي، وتحويلها إلى عملية التنمية الإقتصادية، والسبب يعود إلى فشل هذه البرامج، لأن معدلات النمو عالية وحجم الأسر كبيرة في العالم الإسلامي، كما أن سكان العالم الإسلامي يشكلون حوالي ثلثي العالم النامي، ومن هنا تكمن صعوبة تحقيق غايات هذه البرامج في تنظيم وتحديد النمو السكاني في العالم الإسلامي، وإن تحققت غايتها فإنها تستغرق وقتاً طويلاً قد يصل إلى مئتي عام للأسباب سالفة الذكر.

٣- إعادة هيكلة السياسات السكانية والتنموية في تبنيها اعادة التوزيع السكاني الجغرافي ولعدالة توزيع القطاعات التنموية فيها من خلال التغيرات المتوقعة للنمو السكاني، والإستعداد للإستفادة من العوائد الإقتصادية التي توفرها هذه التغيرات من خلال دمج القضايا السكانية الكمية والنوعية في الخطط والاستراتيجيات الإقتصادية والإجتماعية وفق المنهج الإسلامي.

٥- ضرورة العمل على هيكلة القيم والتعاليم الإسلامية، لكي تفهم هذه المنظومة التشريعية من قبل أبناء العالم الإسلامي فهماً صحيحاً، ينعكس سلوكاً إيجابياً في حياة أبناء الأمة الإسلامية دافعاً إياهم نحو تقدير العمل والبحث العلمي بعتبارهما أساساً من أساسيات التنمية الإقتصادية والدرع الواقي من مخاطر الفقر والتخلف الإقتصادي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفهارس

أ- فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً	البقرة	٣٠	١٦١
وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا	البقرة	١٤٣	١٦٢
وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَٰلِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّٰبِرِينَ	البقرة	١٥٥	١٤٥
وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِالْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا بِهَآ إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ	البقرة	١٨٨	١٧٨
وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ	البقرة	٢٢١	١٦٣
كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ اللَّهِ	البقرة	٢٤٩	١٦٠
يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ	البقرة	٢٦٧	١٨٤
يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَوٰٓا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ	البقرة	٢٧٨	١٧٤
إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ	البقرة	٢٨٢	١٧٤
يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ	البقرة	٢٨٢	١٧٤
وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ	آل	٨	١٢٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	عمران		
قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ	آل عمران	٣٨	١٢٢
كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ	آل عمران	١١٠	١٢٤
كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ	آل عمران	١١٠	١٦٣
وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ	آل عمران	١٧٨	١٧٩
وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ	المائدة	٤٩	١٧٤
وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ	الأنعام	٦	١٢٣
وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ	الأعراف	١٠	١٥٠
قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ	الأعراف	٣٢	١٦٩
وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ	الأعراف	٨٦	١٥٨
وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ	الأعراف	٩٦	١٤٥
وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ	الأعراف	١٣٠	١٧٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ	الأعراف	١٣٣	١٨٠
فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَٰفِلِينَ	الأعراف	١٣٦	١٨٠
وَٱذْكُرُوٓا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ	الأنفال	٢٦	١٥٩
وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ	الأنفال	٦٠	١٥٩
وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ	الأنفال	٦٠	١٨٦
وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ...	الأنفال	٦٠	١٨٤
وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا	التوبة	٢٥	١٦٠
إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ	التوبة	٦٠	١١٨
كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا	التوبة	٦٩	١٥٩
يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ	يونس	٥٧	١٧٣
وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ	هود	٦	١٢٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا	هود	٦	١٣١
هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا	هود	٦١	١٦١، ١٢٣
وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا	هود	٦١	١٣٤
هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا	هود	٦١	١٨٤
وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ	الرعد	٨	١٢٦
ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ	الرعد	٨	١٢٦
إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ	الرعد	١١	١٨١
ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ۞ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۞ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ	إبراهيم	٣٢-٣٤	١٨٢
وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۞ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ	إبراهيم	٣٣-٣٤	١٨٠
وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ	إبراهيم	٣٤	١٣٦
وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا	إبراهيم	٣٤	١٤٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس الآيات			
وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ۞ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ	الحجر	١٩-٢١	١٣٠
وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ	النحل	٧٦	١٧٩
مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ	النحل	٩٦	١٢٥
وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ	النحل	١١٢	١٧٩
وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ	الإسراء	٢٦	١٥١
إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا	الإسراء	٣٠	١٤٣
وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا	الإسراء	٧٠	١٧٥
قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ	طه	١٢٤،١٢٦	١٧٩
إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ	الأنبياء	٩٢	١٦٢
وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ	النور	٣٣	١٦٤

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ	النور	٦٣	١٧٤
إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا	الفرقان	٤٤	١٦١
وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ	القصص	٧٧	١٧٣
وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ	القصص	٧٧	١٨١
وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ	العنكبوت	٦٠	١٣١
وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ	العنكبوت	٦٠	١٢٦
ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ۖ	الروم	٤٠	١٢٧
ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ	سبأ	١٣	١٨١
وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ	فاطر	١١	١٢٥
وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ	يس	٤٧	١٤٦
قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ	فصلت	٩–١٠	١٢٧
قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ	فصلت	٩–١٠	١٣٤

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أَندَاداً ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ			
وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ	فصلت	١٠	١٢٤
وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ	فصلت	١٠	١٢٦
وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ	فصلت	١٠	١٢٥
وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ	الشورى	٢٧	١٤٤
يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ	الشورى	٤٩	١٢٣
يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۞ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا	الشورى	٤٩–٥٠	١٢٢
وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا	الشورى	٥٠	١٢٣
أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا	الزخرف	٣٢	١٢٧
أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ	الزخرف	٣٢	١٤٣
إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ	الحجرات	١٣	٥٢
إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ	الحجرات	١٣	١٦٢
وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ۞ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ	الذاريات	٢٢–٢٣	١٠٠، ١٢٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ	الذاريات	٥٦	١٢٣
وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ	الذاريات	٥٦	١٦١
وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ	النجم	٣٩	١٦٨
أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۞ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ الْخَٰلِقُونَ	الواقعة	٥٨-٥٩	١٢٣
وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ	الحديد	٧	١٦١
وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ	الحديد	٧	١١٨
وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا۟ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ	الحشر	٧	١٧٣
مَّآ أَفَآءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَٰمَىٰ وَالْمَسَٰكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ	الحشر	٧	١٥١
كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ الْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ	الحشر	٧	١٨٣
كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ الْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا۟ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ	الحشر	٧	١١٨
وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ	الحشر	٩	١٥٠
فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَوٰةُ فَانتَشِرُوا۟ فِى الْأَرْضِ وَابْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ اللَّهِ	الجمعة	١٠	١٨٤

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ	المنافقون	٨	١٥٨
هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ	الملك	١٥	١٤٦
هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ	الملك	١٥	١٧٠
وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ	المعارج	٢٤–٢٥	١٥١
فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۞ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ۞ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا	نوح	١٠–١٢	١٧٨
إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا	نوح	٢٧	١٦١
فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ	الفيل	٥	١٢٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	من أخرجه	الصفحة
إذا كثرت ذنوب العبد، ولم يكن ما يكفرها من العمل ابتلاه الله بالحزن ليكفرها عنه	أحمد	١٦٧
المسلمون شركاء في ثلاث، في الماء والكلأ والنار	أبو داود	١٧٢
اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر، اللهم إني أعوذ بك من عـــذاب القبر، لا اله إلا أنت	أبو داود	١٤٠
اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار، ومن عذاب النار، وأعوذ بـــك مـــن فتنة الغنى، وأعوذ بك من فتنة الفقر	إبن ماجه	١٣٩
المؤمن القوي خيرٌ وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير	البخاري ومسلم	١٨٦
المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته	مسلم وأحمد	١٢٨،١١٨
إنّ من عِبادي من لا يصلِحُ إيمانَه إلاّ الغنَى، ولو أفقَرتُهُ لأفسَدَه ذلك، دَعَاني فَأجبتُه، وَسَألني فَأعطَيْتُه، ونصَح لي فنصَحتُ لـــه، وإنّ مـــن عبادي من لا يُصلِحُ إيمانَه إلاّ الفقرُ، وإن بسَطتُ لَه لأفسَدَه ذلك	إبن رجب	١٤٤
اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا هي المنفقة واليد الـــسفلى هي السائلة	بخاري ومسلم	١٢٨
تخيروا لنطفكم، وانكحوا الأكفاء وانكحوا إليهم	ابن ماجه	١٦٣
تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ فإني مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ	أبو داود والبخاري	١٩،١٥٤، ١٥٩
تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بـــذات الدين تربت يداك	مسلم	١٦٣
توشكُ الأُمَمُ أنْ تتَدَاعَى عَلَيكُمْ كَمَا تتَدَاعَى الأَكَلَةُ إلى قَـــصعَتِهَا فَقَـــالَ قَائِلٌ: أوَمِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، ولَكِـــنَّكُمْ غُثَـــاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ..	أبو داود	٩٥،١٦٠
ذلك الوأد الخفي	مسلم	١٥٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فَاجْتَمِعُوا عَلَى طَعَامِكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ يُبَارَكْ لَكُمْ فِيهِ	أحمد وأبو داود	١٢٥
كذبت يهود، إذا أراد الله أن يخلقه لم تستطع رده	البخاري	١٥٥
كنا نعزل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - والقرآن ينزل	البخاري	١٥٥
لا تزول قدما عبد حتى يسأل أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن علمه ما فعل فيه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه	البخاري ومسلم	١٢٩،١٧٣
لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنعه	البخاري	١٦٨
مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى	أحمد وبخاري ومسلم	١٢٨، ١١٧
من بات كالاً من طلب الحلال، بات مغفوراً له	إبن عساكر	١٦٨
من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، من كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له، فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل	مسلم	١٥٢
والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبلة، فيحتطب على ظهره، خير له من أن يأتي رجلاً أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه	مالك	١٧١
يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلاَّ كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ..	مسلم	١٢٥
يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء	البخاري	١٦٤، ٢٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثبت بمصادر البحث ومراجعه

أولا: القرآن الكريم وكتب التفسير:

- ابن كثير، عماد الدين بن كثير، **تفسير ابن كثير**، (٤٧٤هـ)، اختصار محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.
- ابن كثير، الحافظ، **تفسير القرآن العظيم**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٧٠.
- الشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، ت١٢٥٠هـ، **فتح القدير، الجامع بين فني الرواية والدراية من حكم التفسير**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (٣١٠هـ)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ط٣، ثلاثون جزء، مصطفى الحلبي، ١٩٦٨م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (٣١٠هـ)، **الشروق المفسر الميسر**، دار الشروق، القاهره.
- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، (٦٧١هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، عشرون جزءا، دار الكتب، ١٩٦٧م.
- قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، ط٧، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧١م.

ثانيا: كتب الحديث الشريف:

- ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري**، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ.
- إبن حنبل، الإمام أحمد،(ت ٢٤١هـ)، **المسند**، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين الهندي،(ت ٩٧٥هـ)، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٩٧٩.
- ابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد، **جامع العلوم والحكم**، ج١، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، بيروت ص ٤٣٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- ابن القيم، تهذيب مختصر، **سنن أبي داود**، مطبعة أنصار السنة، السنة المحمدية، ١٩٤٨ م.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد، **سنن ابن ماجه**، ت٢٧٥ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- أبو الحسن، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، ثمانية أجزاء، مطبعة محمد علي صبيح بمصر، ب.ت.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، **سنن أبي داود**، دار الفكر.
- الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح الجامع الصغير وزيادته للسيوطي**، المكتب الإسلامي، ط٢، بيروت، ١٩٨٦.
- الباقي، محمد فؤاد، **اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان**، مطبعة عيسى الحلبي.
- البيهقي، الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى**، ت٤٥٨هـ، طباعة مجلس الدائرة العثمانية، الهند، ١٢٥٤هـ.
- السيوطي، الإمام الحافظ جلال الدين عبدالرحمن، (ت ٩١١هـ)، **الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ب.ت.
- الزرقاني، الشيخ محمد، ت ١٢٢ هـ، **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، المكتبة التجارية الكبرى، الشركة الشرقية للنشر، بيروت.
- مسلم، **صحيح مسلم بشرح النووي**، طبع ونشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
- المناوي، محمد، المدعو بعبدالرؤوف المناوي، **فيض القدير، شرح الجامع الصغير**، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٢م.
- المنذري، زكي الدين، أبو محمد، عبدالعظيم بن عبدالقوي، **الترهيب والترغيب من الحديث الشريف**، أربعة أجزاء، ط٢، مصطفى الحلبي ١٩٥٤م.

ثالثا: كتب اللغة:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

- بدوي، أحمد، **معجم المصطلحات الإقتصادية.**
- البستاني، بطرس، **قاموس محيط المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.

رابعا: مصادر الفقه:

- إبن تيمية، أحمد بن عبدالحليم تقي الدين، **الحسبة في الإسلام**، تحقيق سيد بن محمد بن أبي سعده، ط١، نشر وتوزيع مكتبة دار الأرقم، الكويت، ١٩٨٣م.
- ابن حزم، علي بن أحمد، **المحلى**، المكتب التجاري، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- ابن قدامة، عبداللطيف بن أحمد، **المغني والشرح الكبير**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٢.
- أبو يوسف، القاضي يعقوب بن إبراهيم، **كتاب الخراج**، المطبعة السلفية، مصر.
- الاصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله، **حلية الأولياء**، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- السرخسي، شمس الدين، **المبسوط**، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ب ت، ج٣٠، ص ٢٤٥.
- الشيباني، الإمام محمد بن الحسن، ت ٨٠٤م، **الكسب – الاكتساب في الرزق المستطاب**، تحقيق وتقديم، سهيل زكار، نشر وتوزيع عبدالهادي حرصوني، ط١،١٩٨٠م.
- الشاطبي، أبو الحسن، إبراهيم بن موسى اللخمس الغرناطي،(ت ٥٧٩)، **الموافقات في أصول الشريعة**، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الصنعاني، الإمام محمد بن إسماعيل، **سبل السلام في تحقيق المرام**، مكتبة الرسالة الحديثة، د.ت.
- الموصلي، الحنفي، عبدالله بن محمود بن مودود، **الإختيار لتعليل المختار**، ط٣، دار المعرفة للطباعة والنشر– بيروت، لبنان، ١٩٧٥م، ج٤، ص ١٧٢.

خامسا: الكتب الأخرى:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- ابن الخطيب، محمد محمد عبداللطيف، **حقائق ثابتة في الإسلام**، مطبعة الأفق، طهران، ١٩٧٤.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، الطبعة الأولى، بيروت، دار العلم ١٩٧٨.
- ابن نبي، مالك، **المسلم في عالم الإقتصاد**، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٩.
- أبو صالح، محمد، وآخرون، **إحصاء الأعمال**، الناشر وزارة التربية والتعليم، عمان، الأردن،٢٠٠٥.
- بابلي، محمود محمد، **خصائص الإقتصاد الإسلامي وضوابطه الأخلاقية**.
- بلتاجي، محمد، **الملكية الفردية في النظام الإقتصادي الإسلامي**، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٨٨م.
- بييرو، جان، **الثورة الصناعية**، ١٧٨٠– ١٨٨٠ ترجمة إبراهيم خوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٠.
- جلال الدين، محمد العوض، **بعض قضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث**، مطبعة جامعة الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، السودان، ١٩٧٠.
- الجمال، محمد عبدالمنعم، **موسوعة الإقتصاد الإسلامي**.
- جيرالد، ماير، وروبرت بالدوين، **التنمية الإقتصادية– نظريتها، تاريخها، سياستها**، ترجمة يوسف عبدالله صائغ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٤.
- الحبيب، فايز إبراهيم، **التنمية الإقتصادية بين النظريات وواقع الدول النامية**، عمادة شؤون المكتبات–جامعة، الملك سعود الرياض ١٩٨٥.
- الحبيب، فايز إبراهيم، **نظريات التنمية والنمو الإقتصادي**، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود الرياض، ١٩٨٥.
- الحق، محبوب، **ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث**، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الهيئة العربية العامة للكتاب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- دنيا، شوقي أحمد، **الإسلام والتنمية الإقتصادية دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى١٩٧٩، دار الفكر العربي، القاهرة.
- دوب، موريس، **دراسات في تطور الرأسمالية**، ترجمة حامد، رؤوف عباس، دار الكتاب الجامعي، ١٩٧٨.
- روبرت هيلبرونز، **قادة الفكر الإقتصادي**، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٩.
- زكي، رمزي، **المشكلة السكانية والخرافة المالثوسية الجديدة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٤.
- زويج، فرديناند، **الفكر الإقتصادي**، ترجمة عمر قباني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- السبهاني، عبدالجبار، **الوجيز في الفكر الإقتصادي والإسلامي**، دار وائل للنشر،عمان– الأردن.
- سلامة، رمزي، **إقتصاديات التنمية**، مكتبة الجلاء الحديثة، المنصورة، مصر، ١٩٨٤.
- شابرا، محمد عمر، **ما هو الإقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث، جدة، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م.
- الشبول، محمد، **أثر الأجر على عرض العمل في الإقتصاد الإسلامي**، رسالة ماجستير، جا اليرموك، إربد، الأردن، ١٩٩٣.
- شكري، محمد فؤاد، **الصراع بين البورجوازية والإقطاع**، الجزء الثاني، دار الفكر العربي
- مصر،١٩٥٨.
- شقير، لبيب، **تاريخ الفكر الإقتصادي**، د.ت.
- شيحة، مصطفى رشدي ، **الإقتصاد العام للرفاهية**، الدار الجامعية، الجزء الأول، ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- طاحون، يسري حسين، **أساليب التنمية والتخطيط الإقتصادي**، مطبعة جامعة طنطا، مصر، ٢٠٠١.
- الطريقي، عبدالله ، **تنظيم النسل**، وموقف الشريعة الإسلامية منه، ط١، الرياض، ١٩٨٣م.
- العبادي، عبدالسلام، **الملكية في الشريعة الإسلامية**، ط١، ج٣، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، ص١٢-١٤.
- عبده، جمال، **المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية**، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٤.
- العدل، عطية، أنور، **السكان والتنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٧٨.
- العيسوي، إبراهيم، **انفجار سكاني أم أزمة تنمية**، دار المستقبل العربي، بيروت، مصر الجديدة، القاهرة، ط١، ١٩٨٤.
- القرضاوي، يوسف، **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، ط٤، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٠.
- كمال، يوسف، **الإسلام والمذاهب الإقتصادية المعاصرة**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.
- كونتز، سدني هـ، ترجمة: أحمد إبراهيم عيسى، " **النظريات السكانية وتفسيرها الإقتصادي**"، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.
- لينين، ف، أ، ترجمة البراوي، **الإستعمار أعلى مراحل الرأسمالية**، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة العربية، مصر، ١٩٥٤.
- المبارك، محمد، **نظام الإسلام- العقيدة والعبادة**، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٨١.
- المحاسبي، الحارث بن أسد، **الرزق الحلال وحقيقة التوكل على الله**، تحقيق محمد عثمان، الخشت، مكتبة القرآن ٨٥- للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- محمد، أحمد عبدالعظيم، **أسس التنمية الشاملة في المنهج الإسلامي**، مركز عبد الله صالح للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٩٩٧.
- مرطان، سعيد سعد، **مدخل للفكر الإقتصادي في الإسلام**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.
- منيمة، سارة حسن، **في جغرافية العالم الإسلامي**، منشورات دار منيمة للطبع والنشر، ط١، ١٩٨٨، بيروت، ٩١-لبنان.
- المودودي، أبو الأعلى، **حركة تحديد النسل**، الدار السعودية للنشر، ١٩٨٤.
- مورلابيه، جوزيف وكولينز، **صناعة الجوع، خرافة الندرة**، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٩٨٣.
- نامق، صلاح الدين، **إقتصاديات السكان**، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠.
- النجار، عبدا لهادي، **محاضرات في استراتيجيات التطوير الإقتصادي بين الفكر المعاصر والفكر الإسلامي**، دار العلم للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر ٢٠٠١.
- النجار، عبد الهادي، **إقتصاديات النشاط الحكومي**، جامعة المنصورة، مصر، ط٣، ٢٠٠١-٢٠٠٢.
- النجار، عبدالهادي، **الإسلام والإقتصاد**، عالم المعرفة، العدد ٦٣، آذار، الكويت، ١٩٨٣.
- النجار، سعيد، **تاريخ الفكر الإقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣.
- هلمان، هال، **السكان**، ترجمة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف بمصر، ١٩٧٤.
- هلمان، هال، **مشكلة تضخم السكان**، أخطر مشكلة تهدد عالم اليوم، ترجمة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٤.
- يسري، عبد الرحمن، **دراسات في علم الإقتصاد الإسلامي**، الدار الجامعية، مصر،٢٠٠١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- يسري، عبدالرحمن، **تطور الفكر الإقتصادي الوضعي والإسلامي**، الدار الجامعية، مصر،٢٠٠١.
- يسري، عبد الرحمن، **التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإسلام**، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر ١٩٨١.

سادسا: المجلات والتقارير والبحوث المحكمة:

- البابا، جمال، **الهاجس الديموغرافي في إسرائيل**، مخاوف حقيقية أم أطماع سياسية، www.arabrenenewa1.com
- ألبرت، مايكل، **السكان**، ترجمة، احمد زكي،١٩٩٨،
http://www.kefaya.org/Translations/0401albert.htm
- بشير، محمد شريف، **التنمية ... من الكم إلى الإنسان**، جامعة ماليزيا، ماليزيا، ٢٠٠٥،
- http://www.islam_online.net/
- بكار، عبد الكريم، **على المدى البعيد**، الموقع صيد الفوائد، ٢٠٠٥،1—http://saaid.net/Doat/bakkar/27.html
- بلولة، إبراهيم، **التكاثر السكاني من منظور إسلامي**، ٢٠٠٥، http://64.233.169.104/search
- **تقرير التنمية البشرية** للعام ٢٠٠٣، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- التقرير الموجز، **السكان والبيئة والتنمية**، إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، شعبة السكان، الأمم المتحدة نيويورك،٢٠٠١
www.un.org/esa/population/puplications/consiese2001/c2001.arabic.dc
- **دليل التنمية البشرية** لعام ١٩٩٩.
- حجاج، أحمد، **الإنفجار السكاني ... هل ندمر العالم بأيدينا**، أخبار اليوم، العدد ٣٢٢٩، لسنة ٢٠٠٦، السبت ٢٣، سبتمبر ٢٠٠٦، القاهرة.
www.akhbaeelyom.org.eg/akhbar/issues/3229.html

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الحطاب، كمال توفيق، **السكان والتنمية من منظور إسلامي**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، العدد ٣٦، ١٩٩٨.
- الحلبي، محمد علي، **العولمة**، التجديد العربي، ٢٠٠٦، www.arabenews.com
- جبريل، محمد، (**المستقبل الإقتصادي للعالم الإسلامي إلى أين؟**)، مجلة الإسلام اليوم، ٢٠٠٦/٨/١٩ www.islamtoday..net/articles/show-articles-content.cfm?
- الجسر، نديم، **بشائر عن معركة المصير بين المسلمين وإسرائيل على ضوء القرآن والأحاديث**، جوهر الإسلام، السنة الثانية، العدد ١٨، ابريل ١٩٧٥.
- الجزيرة، القناة الفضائية، برنامج الإتجاه المعاكس، " **مستقبل الشباب العربي** "، الساعة ١٠، ١٠ مساءا، ٧ – ٥ – ٢٠٠٧.
- الجندي، عادل، **الحضارات وويلاتها**، ج١، www.Libya forum.org
- **الدراسات المتخصصة** التي تم تقديمها إلى المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة(جده، الموافق ١٢-١٠ تشرين الأول ٢٠٠٢) ww.Isesco.org.ma/pub/Arabic/tanmoust/menu
- راضي، الحسن، آل بوش وخطة إبادة المسلمين، **النمو السكاني في العالم وتأثيراته على الوضع السياسي**، شبكة البصرة، http://www.albasrah.net/maqalat/muhsin_140204.htm
- الرفاعي، حسن محمد، **مدى امكانية الغاء مشكلة الفقر في العالم الإسلامي**، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، ٢٠٠٦، ص٢. http:||alwaei.com
- ساش، جيفري، **قضية إبطاء النمو السكاني**، ترجمة أمين علي، الناشر: بروجكت سندكيت أكتوبر ٢٠٠٤، www.project-syndicat.org
- السحمراني، أسعد، **المشروع الصهيوني الجديد**، الشرق أوسطية مشروع اسرائلي– أمري www.qudsway.com
- الأمم المتحدة، **السكان في الوطن العربي**، ٢٠٠٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- الأمم المتحدة، **السكان والتنمية في الشرق الأوسط**، اللجنة الإقتصادية لغرب أسيا، ١٩٨٥.
- شكوري، بتول، مسؤول فريق عمل السكان والتنمية، **الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الإقتصاد الكلي**، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا(ألا سكوا)، المنتدى العربي للسكان،١٩- ١١-٢٠٠٤ ، بيروت، http://www.apf.org.jo/Paper-04.htm
- شنب، محمود، **حديث قنا واسترجاع الأوجاع** /http/alarabenews.com
- حموري، وطلافحة، **منحنى عرض العمل في الإسلام**، أبحاث اليرموك، ١٩٩٣، ص ١٢.
- عبد الملك، غريبي مراد، **التنمية الثقافية في العالم الإسلامي**: واقع وآفاق، شبكة النبأ ألمعلوماتي،٢٠٠٥/١٢/٢١ http://annabaa.org/nbanews/52/307.html
- الطورة، أحمد، **العالم الإسلامي مؤشرات وأرقام**، www.moe.gov.jo/school/eil/magalah52.htm
- فرغل، يحيى هاشم حسن، **تحديد النسل من منظور الصراع مع الغرب**، www.yehia-hashemnetfirms.com
- **قضايا عالمية معاصرة** ". www.fiker.com./cgi-bin/-showcontent.cgi?
- **محاولات حكومية جديدة لتحديد النسل تمولها الإدارة الأمريكية**، http://alarabenews.com/alshaab/GIF/12-12-2003/n4.htm
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، **تحديد النسل**، الدورة الخامسة، العدد الخامس، ج١، ١٩٨٨.
- ملكاوي، أسماء، **حالة العالم الإسلامي**،www.aljazeera..net/NR
- نعيم، رياض، **أثر النمو السكاني على التنمية**، جريدة البعث، سوريا، ص ٣. www.abaath.news.sy

سابعاً: المقالات والأبحاث والتقارير الأجنبية:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- Harsher aturupan, paul glwwe, and paul asnaman" **poverty human development and growth**": an emerging consensus? the American economic review may,(1994).
- John Hybin, **Hunger and population**, university press, Baltimore USA, 1980. Miller, G., The poverty of nations political.
- Paul schuts, human capital family planning, and their effects, the American economic review way (1994).

ثامنا: المراجع الأجنبية:

- J.M.Keynes, " **The General Theory of Employment, Interest and Money** ", Macmillan, CO.LTD.London 1964.
- Royo.Grep(ed)," **Human Fertility and Population Problem** " Schenk man Publishing Inc, Cambridge, Massachnestts. 1963.
- The word fact book-2000.
- Todaro P.,Michael,"**Economic Development in the Third word** ,second edition ,Newyork,1981.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

SUMMARY
Population Growth and Development from Islamic Economy perspective
Prepared By: Mohammad Farouq Al-Shboul

The study examined the relationship of economic growth and population from the positive economic point of view. Furthermore, it showed the various views for this relationship; including the view that population growth is not the problem, but in fact the problem was because of the bad exploitation of workers by social institutions. Another opinion believes that population growth is a problem faced by the economic growth because it forms a huge pressure on it, and a third opinion believes that population growth is desirable because of its positive impact in increasing economic power of the state, because the large number of manpower increases the nation's production.

The study interpreted different economic theories of the impact of population growth to economic growth. However, the theory of historical evolution for the population showed that the development of the positive impact on the population growth in the second phase of the evolving demographics, and a negative impact in the third stage of evolution.

The theory of Malthus in the population, showed the negative impact of the increase Population on economic growth because the increase in the rate of population is more than the increase in food resources, in contrast to the economic theory of partial fertility reproduction which stated that new child birth decision depends on the income of the couple and the cost of the new child's education compared with the cost of opportunity.

The statement aimed to study Islam's position toward this argument in terms of population breeding, family planning, and related economic problems, and balance between supply and demand in the relationship between population growth and economic growth, and its policy of building land, and the problem of poverty.

The study found the following results:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1 – The problem in the Islamic world is not a problem of population or economic resources, but the problem is the economic underdevelopment because of the absence of economic policies of the population and development.

2 - the relationship between population growth and economic growth is interactive relationship in the Islamic concept; so the population has a positive impact on economic growth, but the impact of economic growth (positive or negative) on population may not appear strongly because the population growth is not a follower of the economic factor alone, but continued to many different factors.

3 - The phenomenon of poverty experienced by Muslim societies due to the lack of rights and lazy because of misconception of the provisions and values of Islam which relates in that case, as well as the colonial pillage, and the apportionment of the International Labor

The most important recommendations are:

1 - The restructuring of population policies and developmental catered for the redistribution of population and geographical distribution of justice sector development through the expected changes. Besides the willingness to take advantage of the economic returns offered by these changes through the integration of population issues in the quantity and quality plans and strategies of economic and social according to the Islamic curriculum.

2 – The need to work on restructuring the Islamic values and teachings, so that the legislative system is understood by the sons of the Islamic world correctly, which is reflected as a positive attitude in the lives of the sons of the Islamic nation towards the work and scientific research as they the basis of the fundamentals of economic development.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University